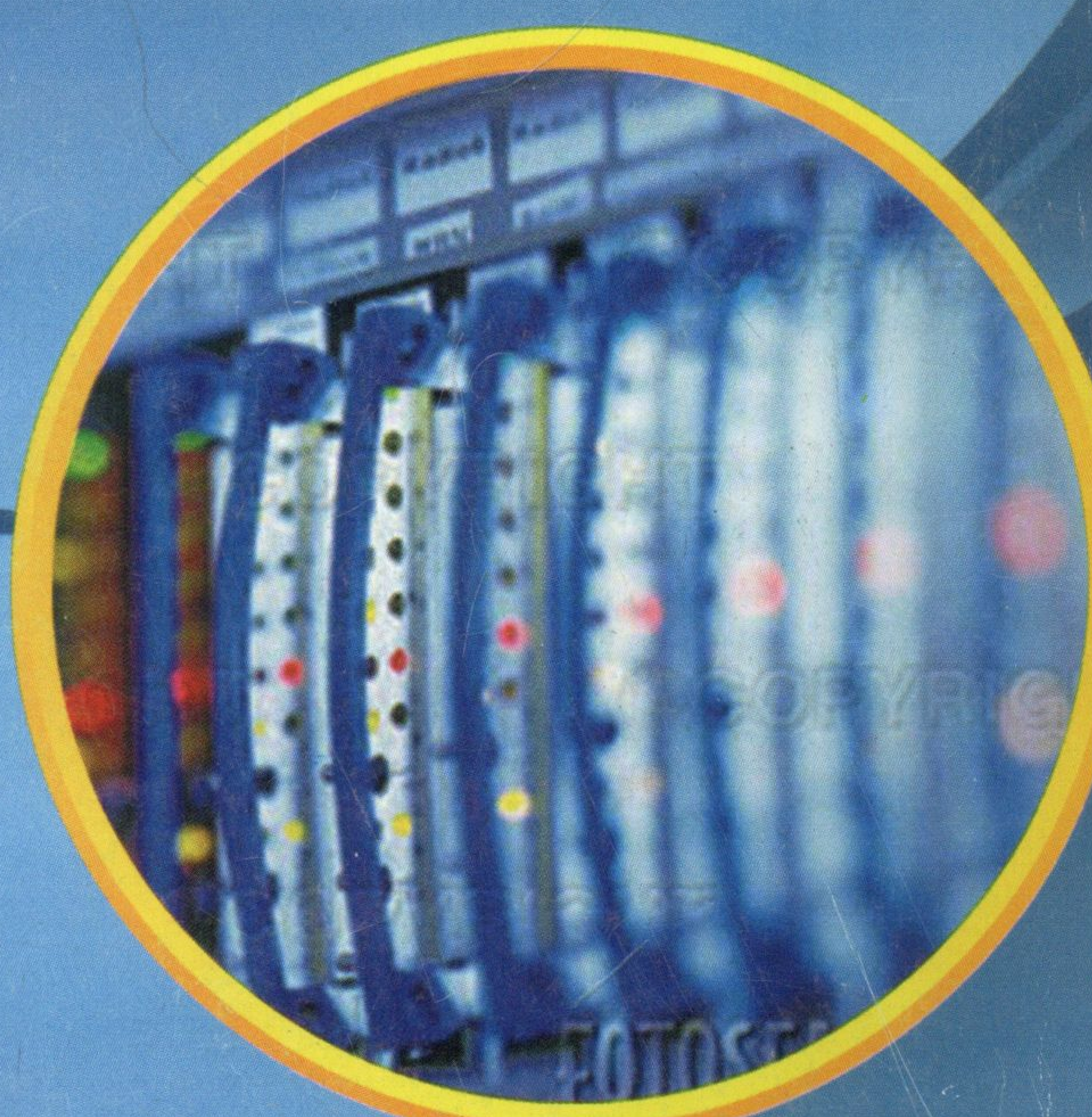
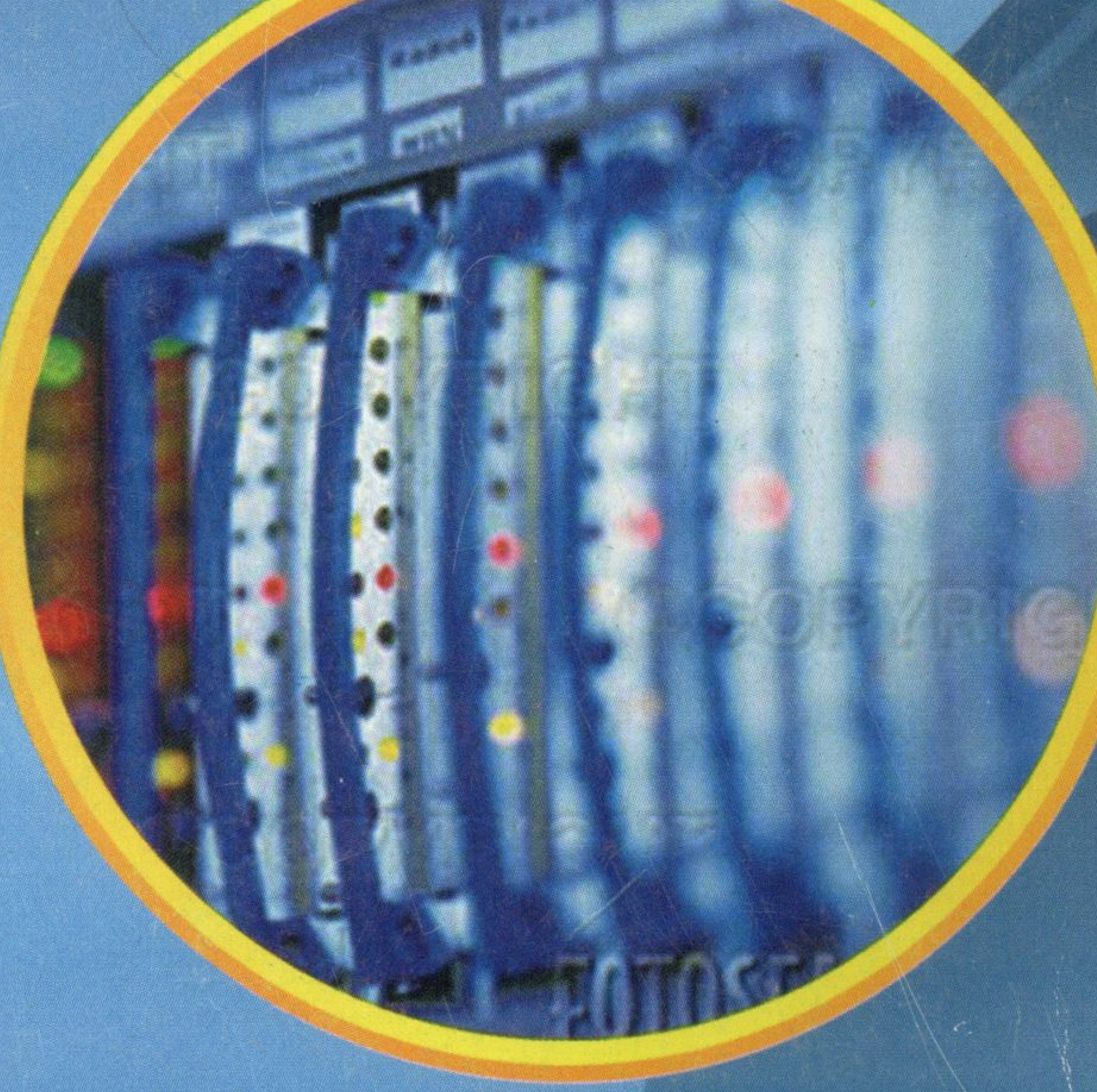
دراسات

فى

التغير والتنمية فى الدول النامية





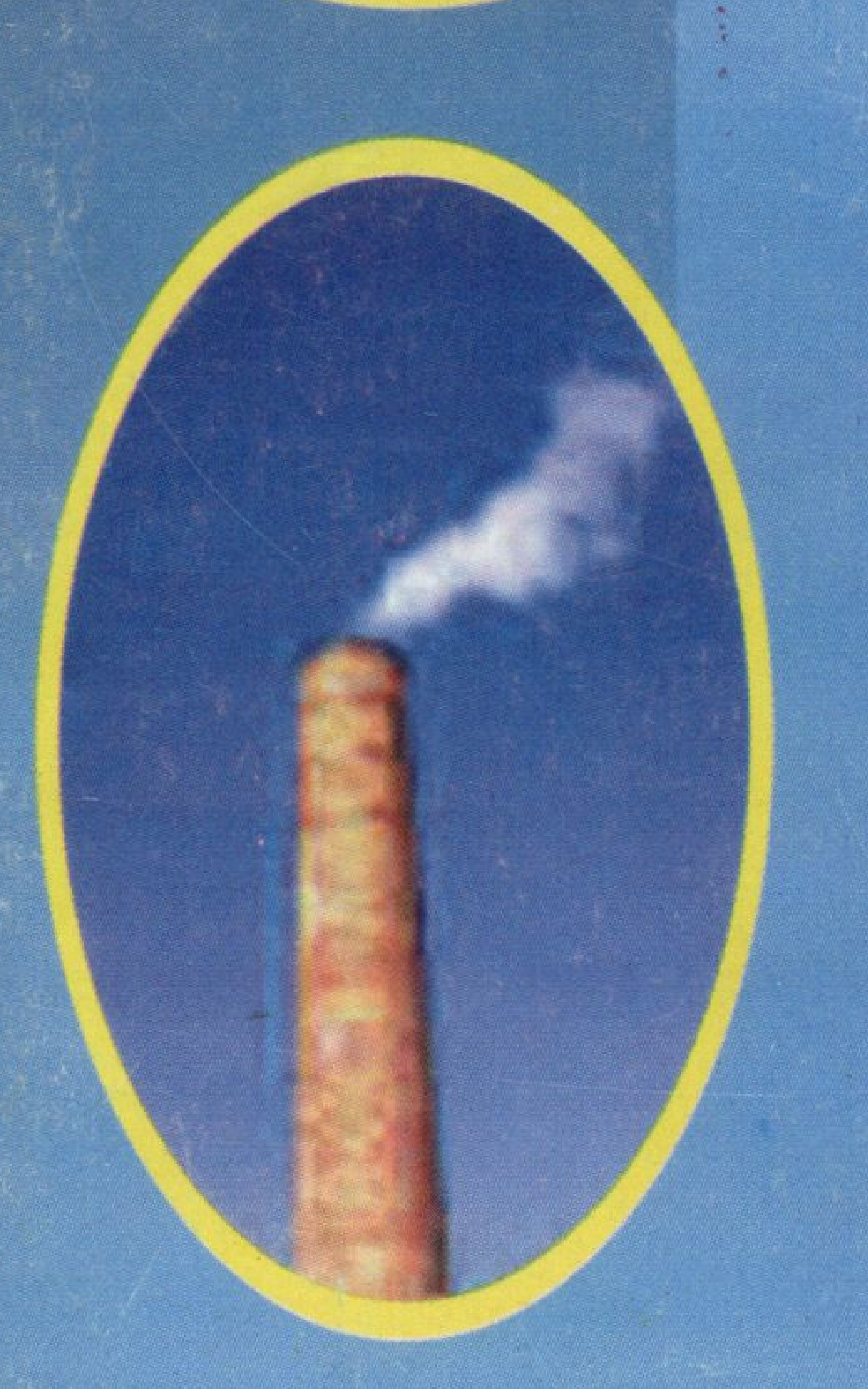


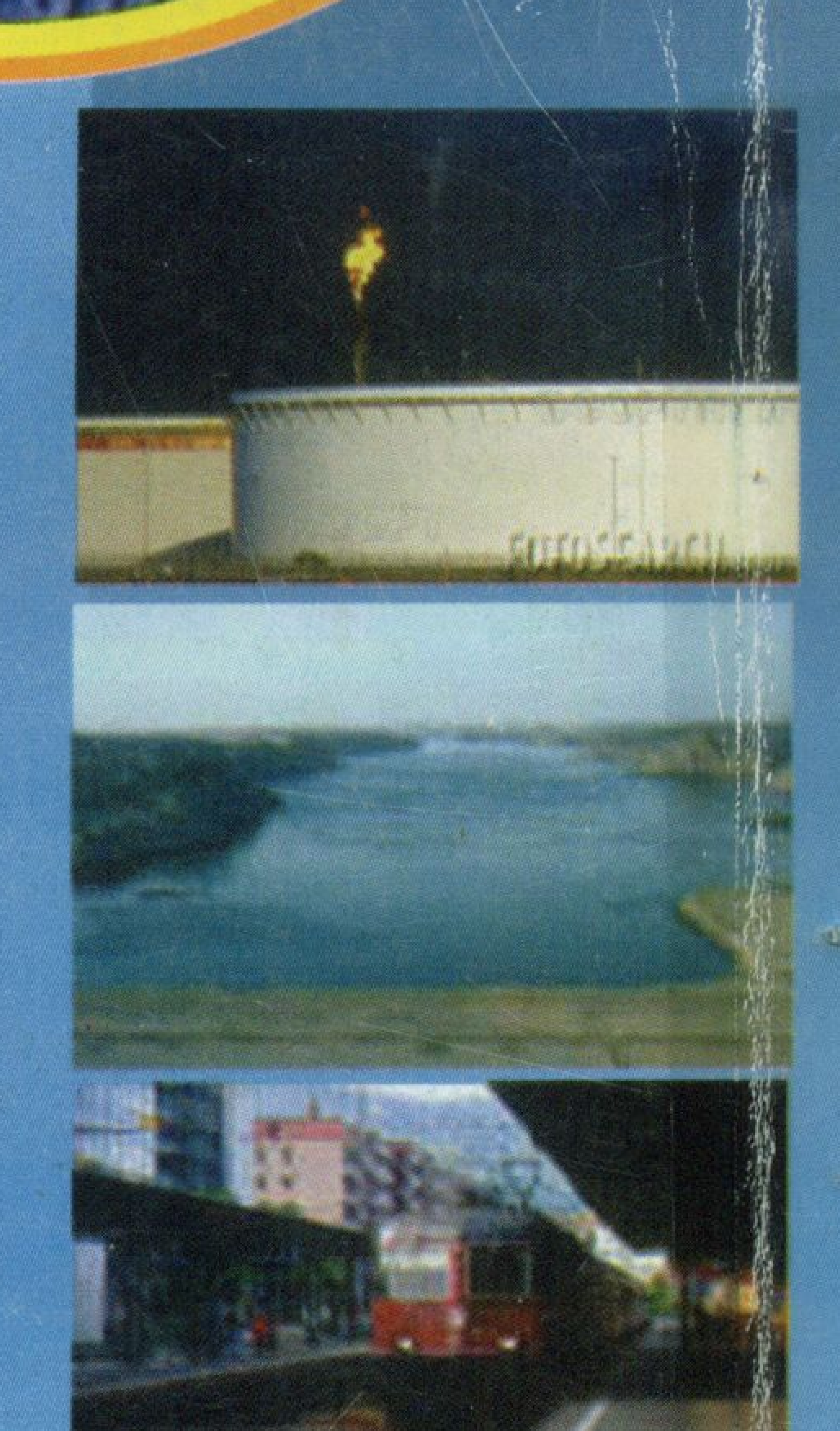
الأستاذة الدكتورة

مريم أحمد مصطفى

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية





دار المعرفة الجامعية

دراسات فى التغير والتنمية
فى الدول النامية

أ.د. مريم أحمد مصطفى
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٩م - ١٤٢٠هـ

دار المعرفة الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

قضايا أساسية لفهم التغير فى المجتمع

مقدمـــة :

تضع كل دراسة أمامها مجموعة من الفـروض تحاول التحقق منهـا أو تطرح عـدداً مـن القضـايا تسـعى إلى تحليلـها وإجـراء الحـوار حولها. أو تشغل نفسها بمجموعة مـن التسـاؤلات تقتضـى الإجابـة عليهـا طـرح عدد من المشاكل بهدف التوصل إلى متغيراتهـا، أو العوامـل المؤديـة إليهـا أو ربما النتائج المترتبة على استمرار وجودهـا. ويؤكـد البـاحثون بشـكل يكاد أن يكون قاطعاً أن منطلقات البحث العلمى يجب أن تبدأ من خـلال إثارة واحد أو أكثر من هـذه المسـائل. ومهمـا ظهـر مـن اختـلاف حـول القيمة النظرية أو البحثية أو التحليلية لهذا كله فما من شك أن البحـث العلمى يفترض فيه أن يصل إلى تعميمات ذات طابع نظرى أو إلى فروض وقضايا جديدة يمكن أن تؤدى إلى مزيد من البحث ومزيد من الاستقصاء ولعل هذا هو الذى يجعل من العلم عملية مستمرة.

أن تاريخ الفكر الاجتماعى حافل بكثير من الأفكـار والانطباعـات والدراسات التى تعبر فى جانب منها عن تجربـة ذاتيـة أو احسـاس فـردى أو حكم قيمى علـى مسـار الأحـداث أو تحليـل بشـكل أو بـآخر للحيـاة الاجتماعية القائمة. كما أنه فى جوانب عديدة من يبرز فلسـفة العصـر أو تفلسف نفر من المفكرين أو الذين خبروا الحياة طويلاً فى أحد جوانبها الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو الذين أتيح لهم أن يحصلوا على تجربة مقارنة عبر عدد من المجتمعات. وقد يقـال أن هـذه الفلسـفة ربمـا تعكـس آراء لهـا طبيعـة موضـوعية، إلا أن تبـاين هـذه الفلسـفات وتعـدد صـيغ

المتفلسفين يجعلها جميعاً لا تخرج عن أن تعبر عن رأى ذاتى انفعل بأحداث معينة وافتقد النظرة الشمولية والمنهج العلمى بالمعنى المتعارف عليه الآن، وليس معنى هذا إصدار حكماً على هذه الأفكار أو الفلسفات بأنها عقيمة أو أنها نبتت فى عصورها بلا جدوى، إنها كانت ترجمة لطبيعة خاصة لحياة اجتماعية قامت على أسس معينة إلا أنها أثرت فى مجريات السلوك الإنسانى وصنعت أنساقاً للقيم وغرست تقاليد وعادات ظلت تمثل لفترات طويلة الضوابط التى حفظت بشكل أو بآخر توازن المجتمع لفترات طويلة، وقد توصف هذه الفلسفات أو تلك الأفكار بمصطلحاتنا اليوم أنها رجعية أو محافظة إلا أنها لم تكن كذلك فى زمانها ويكفى أن نشير هنا إلى تراث الفكر الاجتماعى والسياسى فى الصين والهند وفى اليونان وعند الرومان بل وإبان القرون الوسطى بأسرها، ويجدر بنا أن نذكر أيضاً أن اهتمام علم الاجتماع بما أخرجته حضارات تلك البلاد من أفكار ليس راجعاً فقط إلى الاهتمام بالمنهج التاريخى أو بالمنهج المقارن فحسب وإنما يرجع كذلك وفى الدرجة الأولى إلى أن كثيراً من المبادئ ذات الطابع الإنسانى أو الشمولى التى قلما تتغير هى من معوقات ما يمكن أن نسميه بالوجود الإنسانى أو من مدعمات الخبرة المجتمعية التى تستند إلى الملزمات التى لابد أن توفرها لقيام حياة اجتماعية تستطيع أن تستمر وتخلق المناخ الذى يتيح للثقافة أن تتدعم وأن تنتشر.

أن من يستقرئ الكتابات التىتمثل تراث فترة كبيرة من حياة الإنسان والمجتمع يستطيع أن يضع يده على كثير من القضايا التى شغلت

كونفوشيوس مثلاً فى الصين، وحكماء الهند وفلاسفة الإعريق ومشرعى الرومان وقساوسة القرون الوسطى. ومن بين أبرز هذه القضايا نذكر قضية الوجود والعدم وقضية الاستمرار والتوقف وقضية العقلانية والغيبية وقضية الإرادة والحرية وقضية الجبر والاختيار وقضية الواقع والخيال وقضية الالتزام والتبعية ... الخ. ولست أذكر كل هذه القضايا لمناقشتها تفصيلياً وإنما لأدلل على أنه مهما كانت طبيعة الفكر الإنسانى الاجتماعى أو السياسى أو الاقتصادى فقد جال وبلا شك كثيراً من الآفاق وغرس كثيراً من البذور فى تربة نبت عليها فكر معين وهى نفس التربة التى نبت عليها الفكر الحديث سواء كان فكراً من خلال علم أو فكراً من خلال فلسفة محددة المذهب. وليس غريباً ما نشاهده اليوم عندما نضطلع على مكتبة علم الاجتماع العالمية أن نجد بين آلاف المؤلفات عدداً لا يستهان به لا زال يضع هدفاً له إعادة تقييم فكر العصور القديمة، كما أنه ليس غريباً وخاصة فى دراسات التغير أن نجد إشارات عديدة «لكنفوشيوس» و «بوذا» والسانسكريتية وفلاسفة اليونان وغيرهم، وهذا يعنى بشكل قاطع أن فكر هؤلاء لم يمت وإنما أصبح تراثاً تاريخياً حياً يعبر عن حيوية المجتمع الإنسانى ونضاله من أجل البقاء وصراعاته من أجل التكيف ومحاولاته المستمرة للخلق والابتكار من أجل سيطرة أفضل على الظروف الصعبة أو غير المواتية التى يعيش فيها الإنسان أو بمعنى آخر يمكن أن ننظر إلى تفكير من سبقنا فى محاولات فهم المجتمع وتصور المستقبل على أنها تمثل معركة الإنسان المستمرة من

أجل التحرر ومن أجل رؤية مستقبلية أفضل لعالم يطرح الإنسان فيه جانباً قيوداً طالما عطلت حركته وعوقت انطلاقاته[1].

أما القضايا التى يقال أنها ارتفعت فوق معيار الذاتية وحاولت أن تجعل من الموضوعية هدفاً لها فهى القضايا التى بدأت تتأثر فى صياغتها وفى أسلوب البحث عنها بالأسلوب العلمى الذى أخذ يتزايد فى الدوائر الفكرية بتأثير التقدم الذى أحرزته العلوم الطبيعية. ويلاحظ أن علم الاجتماع فى جوانب عديدة من ميدانه وخاصة فيما يتعلق ببناء المجتمع ونظمه أخذ يستعير من العلوم الأخرى كثيراً من المصطلحات والمداخل التحليلية ليصبغ دراساته بالصبغة العلمية خاصة وأن المجتمع ككائن أو حقيقة تاريخية أو كوجود مادى ليس إلا جزء من عالم الطبيعة يمكن أن تنطبق على دراساته ما ينطبق على الدراسات الأخرى مع اختلاف فى الدرجة ومع أن علم الاجتماع قد رفض فيما بعد فكرة الاختلاف فى الدرجة وأكد اختلاف المجتمع عن غيره من مكونات العالم فى النوع كما أصر على ذلك «دوركايم» مراراً، إلا أن إمكانية إخضاع ظواهر المجتمع للدراسة العلمية الصارمة ظل هدف العلماء والباحثين، وقد يكون علم الاجتماع فى الطريق السليم لإحراز تقدماً ملموساً فى كشف حقائق الحياة الاجتماعية وميكانيزماتها إلا أن دراسة التغير فيه لا تزال محل نقاش مستمر من حيث قضاياها الأساسية.

ونظراً لأهمية ما نعالجه الآن فإنه يحسن أن نستعرض القضايا التى طرحها البحث فى علم الاجتماع فى ميدان التغير. وذلك لتحقيق هدفين متمايزين احدهما يتمثل فى متابعة تطور هذه القضايا ومبلغ انعكاس التقدم الذى أحرز فى ميدان هذا العلم عليها والآخر هو استكشاف الطريق الذى سلكه علم الاجتماع فى تحويل هذه القضايا من قضايا تعالج مشكلة منهجية أو نظرية إلى قضايا تعالج مواقف عالمية ذات طبيعة تاريخية أو مجتمعية بغض النظر عن إمكان استخدامها لتطوير فعالية المجتمع وتحقيق إمكانيات أكبر لاستيعاب ما يطرحه التغير من تجديدات إلى قضايا تعالج الآثار الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي والسياسات العالمية من أجل تحقيق أهداف عمومية شاملة أو جزئية فى منطقة من العالم أو على مستوى الكون بأسره. أن تحديد القضايا على هذا هو تحديد إجرائى بحت لأن كثيراً من القضايا الحديثة تقع جذورها فى القضايا القديمة أو التقليدية، كما أن هذا الفصل الحاسم ربما لا نستطيع أن نؤرخ له أو نجده متطابقاً تماماً مع الاتجاهات العديدة فى مجالات البحث العلمى فى ميدان التغير، إلا أنه وإجرائياً سيعاون على فهم قضية التغير كما ينظر إليها علم الاجتماع اليوم وكما تعالج فى قطاعات أخرى خارج الدائرة العلمية الضيقة سواء لعلم الاجتماع أو العلوم الاجتماعية الأخرى لتشمل المطالب الملحة للسياسات العامة.

أن القضايا التى أعرض لها هنا لم تكن وليدة للتطور التاريخى فى دراسات التغير، كما أنها لم تكن نابعة من تسلسل لموضوعات بحوث

أجريت لتحقيق أهداف علمية أو عملية معينة.. وهى فى نفس الوقت ليست قضايا عولجت معالجة شاملة أو متعمقة فى كل مؤلف تعرض لموضوع التغير وإنما هى قضايا تناثرت هنا وهناك عبرت عن الاهتمامات المختلفة عند دراسة التغير بوجه عام ونستطيع أن نشير إليها بإيجاز فيما يلى:

١ - استمرارية التغير ووضوحه تاريخياً :

لعل أول قضية طرحت نفسها فى مجال دراسات التغير هى قضية استمرارية التغير ووضوحه تاريخياً، فقد أشار عديد من الباحثين إلى أن التغير بالمعنى المتعارف عليه فى علم الاجتماع والذى يمكن ملاحظته على مدى فترات قصيرة من الزمان كان نتيجة للتقدم الذى أحرزه المجتمع الإنسانى وخاصة فى المجتمع الغربى فى مجالات العلم والأدب والمعرفة والتكنولوجيا. والتغير بهذا المعنى يعتبر محصلة لتراكمات ثقافية يزداد كلما زاد حجم هذه التراكمات وهذا القول يتضمن أن المجتمع الإنسانى عاش التغير دائماً ولكنه التغير البطئ الذى لا تلمس آثاره إلا بعد فترات طويلة تصل أحياناً إلى عدة قرون، هذا إذا نظرنا إلى المجتمع الإنسانى فى أبعاده التاريخية، ولكن نظرة شاملة للعالم بأسره تظهر أن أقساماً كبيرة منه ظلت لا تعرف التغير السريع إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا ينطبق على كل الشعوب التى خضعت للاستعمار فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حتى أن كثيراً من الدارسين اعتقدوا أن ظروفها الاقتصادية والسياسية والثقافية قبل الحرب العالمية الأولى يمكن أن تتشابه فى كثير

من جوانبها مع ظروف العالم القديم الذى قام اقتصاده على الجمع والالتقاط والرعى وأفرز نظاماً اجتماعياً يعتمد على التنظيم القبلى، ويكفى أن نشير هنا دون الدخول فى تفاصيل إلى كتابات الرحالة والأدباء وإلى الدراسات التى أجراها بعض الانثروبولوجيين من أمثال «تايلور» و «لويس مورجان» و «مالينوفسكى» وإلى الدراسات الاجتماعية ذات الطابع الفلسفى التى أجراها كل من «وسترن مارك» و«هوبهارس» وإلى الأوصاف التفصيلية الهائلة التى وردت فى كتابات فلاسفة التاريخ من أمثال «هوبز» و«روسو» و«فولتير» و«فيكو» و«كارى» و«كوندرسيه» وغيرهم.

وبغض النظر عن التباين فى هذه الكتابات إلا أن العنصر البارز فيها هو أن التغير متضمن فى طبيعة المجتمع الإنسانى وأن دوامه امر لا شك فيه وأن اختلفت سرعاته وأعماقه ومدى تأثير نتائجه على بناء المجتمع وعلاقاته ونوع الثقافة السائدة. كما أن الاعتراف بدوام التغير يجعل دراسته من المنظور التاريخى أمر لا مفر منه وأن كان هناك اختلاف قائم بين الدارسين حول معنى التاريخ أو مداه أو طريقة تحليله التى يمكن أن تستخدم فى فهم التغير المعاصر. ويكاد علماء الاجتماع المحدثون يتفقون على أن استمرارية التغير كعملية هو الذى يجعل من دراسته أمر حيوى لفهم المجتمع والسيطرة على ما يطرحه من تجديدات من أجل خلق ظروف أكثر ملائمة لحياة إنسانية أفضل الأمر الذى أثار موضوع إمكانية توجيه التغير واستيعاب آثاره ودفعها فى إتجاه تطوير فعالية المجتمع بوجه عام [٢]

٢ ـ مسارات التغير :

لقد أثارت القضية الأولى قضية أخرى ناتجة عنها ومترتبة عليها بالضرورة وهي إذا كان التغير حتمي أو دائم فأى طريق يسلكه وإلى أين يتجه في نهاية الأمر ؟ وهي القضية التي تعرف بقضية مسارات التغير. وقد ارتبطت هذه القضية في وقت مبكر بقضايا فلسفية وأيديولوجية اصطبغت بعدد من أحكام القيمة وعكست مناخاً فكرياً وعبرت عن تطلع إنساني معين، فالتطور مثلاً يتجه في رأى بعض المفكرين إلى الأفضل وإلى تحقيق السعادة الإنسانية ولهذا فكلما دفع التطور بطاقات أفضل فإنه يعجل بتقليل المعاناة الإنسانية ويحقق نوعاً من الرفاهية يخلص الإنسان من مشاكله، ولكن المتشائمين والرجعيين أو المحافظين كانوا يرون أن التطور مولد للاضطراب وسوف يقضي بالضرورة إلى خلق مشاكل ليس هناك داعي لاثارتها، أو بمعنى آخر أن الأوضاع الراهنة للمجتمع الإنساني هي الأفضل وهي حصيلة التجريب الناجح وأن قلقها ليس في مصلحة أحد، لهذا كثر الحديث عن التطور والتقدم وعن حتمية التاريخ، إلا أن علم الاجتماع عندما اعترض دارسوه وخاصة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على الأحكام الذاتية ودعوتهم إلى الالتزام بالموضوعية وإلحاحهم على دراسة التغير بغض النظر عن نتائج آثاره على الحياة الاجتماعية أخذوا يطرقون موضوعات نوع المسار الذى يسلكه التغير، هل هو مسار دائرى يعيد فيه التاريخ نفسه (تذهب هذه النظريات إلى التأكيد على تشبيه المجتمع بالكائن الحي

وخصه فى تتبع دائرة الحياة. الميلاد النمو الشيخوخة ثم الموت ومن أبرز هذه النظريات نظريات ارنولد توينبى وبخاصة فى كتابه Study of History واستعراضه لدراسة احدى وعشرين حضارة من خلال فكرته عن التحدى والاستجابة. وأيضاً نظرية شبنجلر وبخاصة فى كتابه Decline of the west تدهور الغرب) أم هو مسار مستقيم يجتاز فيه المجتمع الإنسانى طريقه مرحلة أثر مرحلة، أو هو طريق متذبذب يأخذ شكل الدوائر المتداخلة أو الذبذبات المتتالية (نظرية بيترن سوروكين عن التذبذب Theory of Flay) ولكن المتفحص لهذه الآراء التى شغلت علم الاجتماع طويلاً يلحظ على الفور أنها صيغة أخرى للصيغ الفلسفية والأيديولوجية السابقة عليها موضوعة في إطار يبتعد لفظياً عن ما سبق أن كان محل نقد وهو الذاتية الفلسفية.

ولعل هذه القضية كانت ولاتزال من أخطر القضايا فى دراسة التغير. لأنه إذا كان الدارسون القدامى قد اقتصروا على وصف مسار التغير فى أبحاثهم إلا أن متابعة المسار وتوجيهه وتصحيحه وتعديله أصبح فى عالم اليوم قضية لا تهم علم الاجتماع فحسب وإنما تهم الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم ممن لهم شأن بتخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أى مستوى وفى أى مجتمع من مجتمعات عالم اليوم. ويكفى أن نشير هنا إلى دارسات «كارل مانهايم» أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. وإلى دراسات «هيجن» و«آرثر لويس» و«جونر ميردال» وغيرهم ممن شغلوا نفسهم بمراحل النمو الاجتماعى

والاقتصادى من أجل توجيه المراحل المستقبلية لتحقيق التنمية الشاملة أو الجزئية[٣].

ولست أبالغ هنا إذا قلت أن قضية المسار تعتبر من القضايا الأساسية والمحورية لهذه الدراسة لأننى أعتقد أن فهم المسار مقدمة ضرورية لتوجيهه. كما أن المسار التقليدى قد لا يفصح عن شئ له قيمة ولهذا فإن المسار الذى يطرح المعوقات ويفرض مواجهتها هو الذى أعنيه هنا والذى سأتناوله بالتفصيل فيما بعد.

أن مسار التغير كما أعتقد من حيث شكله لا يهمنا كثيراً بقدر ما يهمنا مضمون هذا المسار، لأن التغير إذا سلمنا بأنه نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة داخلية وخارجية تاريخية ومعاصرة فإنه يعبر فى النهاية عن إطار ثقافى ومضمون اجتماعى واقتصادى ولذا ينصب الاهتمام فى هذا المجال على القوى صاحبة المصلحة فى مسار معين والقوى المناهضة لهذا المسار ذات المصالح المختلفة، أو بمعنى آخر أن صراع القوى فى المجتمع المعبرة عن مصالح متناقضة تجعل مساراً معيناً هو الذى ينبغى أن نضع له معايير موضوعية تؤهلنا للحكم على مدى صلاحية هذا المسار فى المدى الطويل، لتحقيق أهداف مجتمعية تجعل من الحياة المستقبلية أمراً يحقق أقصى تطلع إنسانى ويستوعب فى نفس الوقت أقصى طاقة يمكن بذلها لجعل هذا التطلع أمراً محتملاً وواقعاً يمكن الوصول إليه.

٣ ـ القوى الدافعة للتغير :

تعتبر هذه القضية الثالثة ذات أهمية خاصة في دراسات التغير حتى يومنا هذا ولا تزال موضع جدل وخلاف عميق بين علماء الاجتماع في كل أنحاء العالم ولن أكون مغالية إذا قلت أن هذه القضية نشأت في الفكر الاجتماعي قبل أن يتبلور علم الاجتماع كعلم لفترة طويلة. أن استعراض هذه القضية من جذورها ربما يحتاج إلى دراسة منفصلة. أن القوى الدافعة للتغير أو بالمعنى الفنى المتداول فى علم الاجتماع عوامل التغير كانت محل اهتمام من الراديكاليين والليبراليين والمحافظين على امتداد الفكر الإنسانى كله، إلا أنها تبلورت وبشكل حاد فى القرن التاسع عشر ويمكن أن تقسم الاهتمام بهذه القضية إلى مرحلتين:

١ ـ مرحلة القضايا الشاملة، حيث تركز البحث حول عامل وحيد أو عامل أهم بين عوامل كثيرة وهو المسئول عن دفع التغير فى كل جوانب المجتمع نحو غايات محددة. فماركس مثلاً دافع عن حتمية التاريخ ممثلاً فى العوامل المادية ذات الطبيعة الاقتصادية وبنى على ذلك مذهبه المتكامل فى النظر إلى المجتمع والتاريخ والإنسان ومستقبل الصراع. ووجد «أوجست كومت» أن طبيعة القوة العقلية التى تسود زماناً معيناً هى المسئولة عن صياغة المجتمع الإنسانى صياغة خاصة. وبنفس الأسلوب وجد «دور كايم» أن التضامن هو ظاهرة اجتماعية إذا تغير شكلها تغير المجتمع بنائياً تبعاً

لها. ولا يختلف «ماكس فيبر» فى هذا المجال كثيراً لأنه ظل يدافع فى كل كتاباته عن القوى الروحية والعقلية الموجهة بالفعل، المسئولة عن التغير بأوسع معانيه. ومهما قيل هنا أو هناك من أن الاهتمام بقوى التغير هو اهتمام مرتبط بعوامل متداخلة إلا أن محور التحليل فى أغلب الدراسات من هذا النوع كان ينصب على تأكيد الدور الذى يلعبه عامل بعينه.

٢ - مرحلة العوامل ذات الطبيعة الامبريقية وهى المرحلة التى ظلت سائدة فى علم الاجتماع بصورة ما حتى يومنا هذا، حيث ينصب محور الاهتمام بالقوى الدافعة للتغير على عوامل جزئية تنبعث من داخل المجتمع أو من أقسام معينة فيه أو من عوامل خارجية نتيجة الغزو أو الانتشار الثقافى أو الاحتكاك أو ما إلى ذلك من المصطلحات التى شاعت بين أنصار الدراسات المحددة فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا. ولعل خير مثال على ذلك ما عرضه «ماكيفر» و«بيج» فى كتابهما عن «المجتمع» الذى صدر عام ١٩٣٧ وما عرضه «وليم أوجبرن» و«نيمكوف» فى كتابهما عن علم الاجتماع الذى اعتبر فى الستينات أعظم كتاب مدرسى لمبادئ هذا العلم ولكن الأمر فى هذه المرحلة يظهر بوضوح من الدارسات التى خصصت للتغير وحده كدراسات لابيير **Lapiere** وويلبرت مور **Moore** وغيرهما[٤].

والذى لاشك فيه أن قضايا التغير التقليديه كانت نتيجة لتأثير الماركسية وتبلورت فى شكل أجزاء متكاملة من نسق نظرى صاغه أصحابه ليصلح منطلقاً للبحث وأساساً للتفسير والتحليل حتى أن الاتجاهات التى استبعدت الدراسة التقليدية للتغير مثل المدرسة الوظيفية بدأت تعالج التغير من خلال أبعاده التاريخية أو نتيجة فشلها فى فهم الآثار الكبيرة التى تترتب على تراكم التجديدات فى المجتمع وما يمكن أن تتمخض عنه من مشكلات أو خلخلات بنائية تهدد التوازن عملياً وتجعل من بقاءه على مستوى النظرية أمراً يدعو إلى السخرية. ولهذا فإن قضايا التغير التى تبنت المنظور الماركسى أو التى تبنت منظور التوازن المعدل بدأت تطور من مفاهيمها نتيجة تفاقم الأحداث المحلية والعالمية وبدأت تشرع فى وضع محصلة النتائج العلمية لخدمة أهداف التنمية، ومعنى هذا أن دارسى التغير بدأوا يحسون أن قصر دراسات التغير على اكتشاف الحقيقة وتحديد عوامل التغير والنتائج المترتبة على تفاعلها أمر قد يخدم قضية المعرفة إلا أنه يبتعد كلية عن أهداف العلم الحقيقية وهى الإسهام بما حصل عليه من معرفة فى توجيه التغيير نحو واقع أفضل بناء على مقاييس ثبت أنها أفضل من غيرها فى مواجهة المعوقات وحل مشكلات الحياة الاجتماعية فى عالم بدأت فيه الندرة وخاصة فى مجال الموارد وبدأت فيه الوفرة وخاصة فى مجال الإنتاج الصناعى تضع تحديات للدول المتقدمة والنامية على السواء. أن قضية العوامل لم تعد قضية تصنيف لهذه العوامل واكتشاف عوامل جديدة

مثل العوامل البسيطة أو العوامل المعجلة وإنما القضية الأساسية هنا هى اكتشاف الظروف التى ينبعث منها التغير وتحديد المسارات الملائمة التى يمكن أن يوجه إليها هذا التغير لتحقيق أكبر عائد للمجتمع ككل. ومع ما يكتنف هذا كله من اختلافات أيديولوجية تعكس أوضاع مراكز القوة المتصارعة على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع العالمى، فإن بعض العوامل ذات التأثير العميق فى التغير أصبح يمكن التخطيط لحدوثها فى مدى زمنى معين يختصر المدى الطويل والطويل جداً اللازم لحدوثها تلقائياً. وأننى هنا فى هذه الدراسة أحاول أن أقف موقفاً نقدياً من هذه العوامل بوجه عام بناء على التجارب المجتمعية فى مجتمعنا أو فى مجتمعات مشابهة مقارنة بمجتمعات أخرى بغض النظر عن اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك أن التلازم فى رأى بين التأثير الاقتصادى والتأثير الاجتماعى فى ظل فلسفة معينة للتنمية مع توافر الامكانيات المتاحة أو التى يمكن اتاحتها وتحريكها أمر سيؤدى حتماً إلى تغيرات هائلة فى بناء المجتمع وعلاقاته الاجتماعية ويتيح من الرؤية المستقبلية الموضوعية ما يجعل حساب الإيجابيات يعلو دائماً على حساب السلبيات أو أن تراكم النتائج الإيجابية يقلل بشكل واضح ومستمر من الآثار السلبية التى تتركها التجديدات فى صراعها الضرورى مع أنساق القيم المحافظة والمصالح المتنافرة(٥).

٤ ـ الشمولية والجزئية :

فى مطلع الاهتمام بتطوير علم الاجتماع كان التركيز فى معالجة موضوعاته على المبادئ ذات المدى العالمى أو ذات البعد التاريخى الشامل دون اعتبار للاختلافات المبنية على مستوى المجتمعات تاريخياً أو الاختلافات الناتجة عن وقوع المجتمعات المعاصرة على درجات مختلفة من سلم التطور فى مجالات العلم والتكنولوجيا والحياة الاجتماعية، وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على أسلوب دراسة التغير ولهذا تطالعنا الكتب القديمة بتفسيرات شاملة للحياة الاجتماعية أو للتطور التاريخى للمجتمع الإنسانى اعتبرت كنماذج يمكن أن تنطبق على الحالات الفردية أو ظن أنها تصلح كنماذج مثالية يقترب الواقع منها أو يبتعد حسب ظروف كل مجتمع، كما يظن أنها صادقة فى حد ذاتها لأنها صيغت فى نسق منطقى متكامل، وكان رد الفعل لذلك واضحاً سواء فى مجال دراسات علم الاجتماع ككل أو دراسة التغير بوجه خاص وتم هذا بتأثير ظهور ظروف جديدة ليس لها مثال تاريخى ينطبق عليها بالضبط، وكذلك بتأثير دراسات الاقتصاد فى مجتمعات معينة والأبحاث الانثروبولوجية لما كان يسمى بالمجتمعات البدائية التى كان كل منها يعكس تجربة مجتمعية ثقافية فريدة وقد ساند ذلك تزايد الاهتمام بالأبحاث الامبريقية وعدم امكان إخضاع المجتمع باسره لها وضرورة اختيار عينات ممثلة منه والصعوبة البالغة فى إجراء الدراسات المقارنة وعدم الاهتمام الذى أبداه عدد من المجتمعات بعلم الاجتماع نظراً لأن

نتائجه كما كان متصوراً وقتئذ لا تسهم فى مساندة نظام الحكم أو تنوير السياسة العامة أو تطوير الاقتصاد أو غير ذلك. لهذا انشغل الدارسون بما يسمى الدراسات المحدودة أو الجزئية للتغير التى تركز على قطاعات بعينها فى المجتمع كالتغير فى المجتمع الريفى أو التغير فى المجتمع الحضرى والتغير بين الطبقات العاملة والتغير الذى يتم بين المثقفين وكان يعتقد أنه بغير هذه الدراسات لا يمكن التعميم على المجتمع ككل كما أنه بغير الدراسات المقارنة لا نستطيع أن نتوصل إلى نظرية عامة عن التغير الاجتماعى. وقد صادف هذا الاتجاه تأييداً واسع النطاق من المنظرين فى علم الاجتماع وخاصة فى أمريكا وأوربا ممن ابتعدوا عن الدراسات التاريخية وركزوا على الدراسات الامبريقية فى ظل الاتجاه الوظيفى.

إلا أنه إذا كان الاتجاه الشمولى يوصف بالتطرف وكذلك يوصف الاتجاه الجزئى، فقد نشأت محاولات تحاول أن توفق بين الاتجاهين تجمع بين البعد التاريخى وبين المطالب الامبريقية وقد عبر بعض الدراسين عن ذلك بأن علم الاجتماع لابد وأن يعنى فى جانب منه بما يسمى بعلم اجتماع الوحدات الكبرى Macro-Sociology وفى الجانب الآخر بما يسمى بعلم اجتماع الوحدات الصغرى Micro-Sociology ولعل هذا الالتقاء بين هذين التيارين فى علم الاجتماع وانعكاساته على دراسات التغير يمثل تحدياً يتمثل فى التوفيق بين الاتجاهين فى منظور واحد يصلح منطقياً ونظرياً وعملياً لما توخاه من أهداف علمية وتطبيقية، ذلك لأن التغير لم يعد يجرى فى أى مجتمع بصورة تلقائية ولم يعد أحد حتى على

مستوى الإنسان العادى يقف موقف الملاحظه والترقب لمجريات التغير ولست أغالى إذا قلت أن كل تغير يحدث فى عالمنا المعاصر هو تغير موجه سواء من التوجيه الجوانب الإيجابية أو السلبية او ترتب على هذا التوجيه خلق مناخاً أفضل للتجديد أو طرح معوقات ومشاكل تنتج فاقداً مستمراً يعانى منه المجتمع. فإذا كان هذا التفسير صحيحاً فإن كل تغير جزئى فى المجتمع لا يمكن أن يحدث بمعزل عن التغير فى المجتمع ككل فضلاً عن أن أى تغير جزئى إنما ينبع من فلسفة معينة تحدد العوامل والعمليات والمسارات والنتائج ولهذا تكون القضية هنا فى مجال الشمول والجزئية هى قضية وضوح الفلسفة أو الأيديولوجية من ناحية وقضية الالتزام بها من ناحية أخرى(٦).

٥ ـ الانتشار والاستعارة :

اعرض هنا لبعض القضايا التقليدية التى ذاعت بين دارسى الثقافة زمناً طويلاً والتى لقيت من الجدل والحوار ما كتب عنه الكثير وأننى أعتقد أن من بين أهم هذه القضايا هى قضية الانتشار الثقافى والاستعارة الثقافية والأصل الواحد أو المتعدد الثقافة وجدير بالذكر أن هذا الحوار اشترك فيه كثير من المؤرخين والفلاسفة بل ورجال الدين إلا أن اسهام الانثروبولوجيين فى هذا المجال كان كبيراً وواضحاً نتيجة لخبراتهم فى دراساتهم لمجتمعات منعزلة ذات ثقافات متباينة. وفى التراث الانثروبولوجى ما يبين بوضوح أن مجتمعين تجاورا، جغرافياً واختلفا إلى حد كبير للغاية اجتماعياً وثقافياً كدليل على انفطاع الصلة بينهما

وانعزالهما كلية. لهذا كان حديثهم عن النمو الاجتماعى والثقافى حديثاً يؤكد الانبثاق الذاتى التلقائى ولا يؤكد التفاعل والانتشار والاحتكاك. وقد تأثر عدد من المفكرين بهذا التفسير وحاولوا تطبيقه على العالم القديم الذى عاشت مجتمعاته فى شبه عزلة نظراً لاتساع رقعة المسافة التى تفصل بينها أرضاً أو بحراً مع وجود وسائل مواصلات بدائية أو بطيئة للغاية. إلا أن فكرة انتشار الخصائص الثقافية أو التجديدات أو النظم أو الأفكار من مجتمع لآخر بدأت تحظى باهتمام الدارسين نتيجة للغزو الأوربى للمجتمعات البدائية ونتيجة لاحتكاك الحضارات القديمة، والأديان بعضها ببعض. وقد ظهر نتيجة لذلك فى تراث الفكر الاجتماعى كتابات كثيرة عن تأثير الانتشار الثقافى فى حياة المجتمع الإنسانى، ويعتبر «عبد الرحمن بن خلدون» فى هذا المجال من أوائل الذين أشاروا تفصيلياً إلى النتائج المترتبة على الغزو الحضارى إما عن طريق الحرب أو الدين أو الجوار.

إن ما كان موضوع جدل قد أصبح اليوم من الحقائق البديهية فى علم الاجتماع بوجه عام وفى دراسات التغير بوجه خاص. فازدياد كثافة السكان والتقدم الذى أحرزه العلم والانجازات الهائلة للتكنولوجيا خاصة فى مجال الاتصالات التى تستخدم فيها أحدث الأساليب، لم يجعل مجتمعاً واحداً فى عزلة ولم يجعل تجربة مجتمعية بعيدة عن الوصف والنقد أو التحليل وأصبحت المعلومات العلمية والاقتصادية والأساليب الحزبية ووسائل الترفيه والأزياء وكثير من سمات الثقافة وعناصرها ذات صبغة

عالمية وقد أثر ذلك كله على سرعة التغير وعلى عالمية عوامله وعلى عمق نتائجه، وكل ما في الأمر هنا أن الصراع السياسى الاقتصادى النابع من ايديولوجيات متناقضة خلق نماذج تخضع لاختيار يبنى على مجموعة من الضوابط معنى هذا أننى أسلم بأن قضية الانتشار أصبحت غير مطروحة للبحث. فالتأثير والتفاعل المتبادلين أمران لا يمكن السيطرة عليهما إلا عن طريق إجراءات تتخذها الحكومات عن طريق المنع والتحكم والسيطرة وإنما القضية الآن هى قضية النماذج التى تتبنى منظورات أيديولوجية متباينة وهى التى تفرض خطراً معيناً على طبيعة ونوعية التأثيرات الاتصالية الجموعية الصادرة من هنا أو هناك، فكما أن الاتصالات الحديثة تساعد على فتح المجتمعات دون قيود إلا أنها من جانب آخر تساعد على انتقاء المعلومات وتوجيه التأثيرات فى مسارات تخدم النظم القائمة أو النظم التي يراد اقامتها.

٦ ـ التحليل العاملى للتغير :

من المعروف أن علم الاجتماع فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين شغل نفسه تحت تأثير التقدم العلمى بقضية التوفيق بين العلم والإيمان أى بين التغير والتقدم وبين الثبات والاستمرارية وقد وضح ذلك فى كتابات كل من «دوركايم» و«ماكس فيبر» ووضح عكسه تماماً فى أعمال «كارل ماركس» إلا أنه عندما طرحت مسألة التغير فى علم الاجتماع كمسألة منفصلة تستحق دراسة متميزة محددة، كان هناك انطباع عام أن التغير يعبر عن حركة

المجتمع المستمرة المتطلعة إلى التقدم أى إلى التوصل إلى أوضاع أفضل ومعالجات أكثر وضوحاً لموضوعات مثل السلطة والمجتمع المحلى والمقدس وغير ذلك من الموضوعات التى أخذت تفرض نفسها على البحث الاجتماعى العلمى كلما زاد السكان وتراكمت التجديدات وانتشر نطاق التصنيع وتزايدت خصائص الحضرية ... الخ. والذى يهمنا هنا، أنه فى مجال البحث عن عوامل للتغير ونتائج له يمكن أن يصبح كل ذلك فى مرتبة العوامل التى تنتظم فى سلسلة مستمرة فى عمليات التأثير والتأثر. هذا وقد ظهرت نتيجة للتقدم العلمى قضية دور الاختراع والابتكار والذى يمكن أن يعالج على مستوى فردى أو على مستوى نظامى ولهذا ظهرت عدة نظريات عن أهمية القادة أو المفكرين أو المخترعين الأفراد فى توجيه السلوك إلى اتجاهات جديدة أو طرح منجزات يمكن أن تؤثر فى تفاعل الإنسان مع البيئة أو مع غيره من بنى الإنسان[٧]. ولكن عندما تتراكم هذه المخترعات والابتكارات فإنها يمكن أن تتحول إلى نظام تكنولوجى معين يؤدى إلى توجيه التغير فى اتجاهات محددة لم تكن متوقعة فى ظل النمو التدريجى البطئ الذى لوحظ من قبل فى المجتمعات المختلفة ولعل هذا هو الذى أوحى إلى «وليم أوجبرن» عام ١٩٢٢ بإبراز الدور الذى تلعبه التكنولوجيا فى تغيير أو توجيه التغير فى المجتمع الحديث (وفى إطار نظريته عن الفجوة الثقافية Cultural Lag أشار وليم أوجبرن إلى اختلاف معدلات سرعة التغير وأثرها فى إحداث الفجوة الثقافية المترتبة على المعدلات السريعة للتغير فى الثقافة المادية عن الثقافة

اللامادية. وتأثير ذلك على ظهور المشكلات لاحمه حمه وقد ظلت هذه القضية تلعب دوراً هاماً فى علم الاجتماع حتى اليوم. حتى أنه بعد ان تحول التفكير فى التغير ليخدم قضايا التنميه وحصه فى العالم الثالث أخذ التصنيع كجزء من التكنولوجيا الجانب الأكبر من الاهتمام باعتباره المدخل الأول للتنمية والأسلوب الذى يمكن أن يعاون على التوصل إلى التحديث. أن أحداً لا ينكر أهمية التكنولوجيا وما وراءها من اختراعات وابتكارات، إلا أنها وحدها لا يمكن أن تقدم تفسيراً ملائماً للتغير أو قوة فعالة وحيدة فى الوصول إلى أهداف محددة أو شاملة من ورائه.

٧ ـ الداخل والخارج :

لقد كان من المألوف عند مناقشة مسألة التغير الاجتماعى بالنسبة لمجتمع معين طرح مسألة الدور الذى تلعبه ما سمى «بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية» واعتبر مثل هذا التصنيف للعوامل مسألة منهجية ضرورية لتوضيح أثر كل فئة من هذه العوامل على حدة على التغير بوجه عام أو التغير فى قطاعات معينة من جهة أخرى إلا أن التراث التغيرى فى علم الاجتماع كشف عن أن بعض الدارسين كانوا ينسبون التغير إلى العوامل الداخلية ولا تقوم العوامل الخارجية إلا بدور «التعجيل» فالمجتمع لا يتغير إلا إذا اختل توازنه بصوره ملحوظة وفى هذا الصدد تفرعت نظرية التغير إلى تفرعات عديدة، ذلك أن التغير الملازم للنسق لا يؤدى إلى تغيرات بنائية وإنما يمكن أن يحدث التغير بالشكل الذى يستمر فيه التوازن وهذه وجهة نظر الوظيفية القديمة والمحدثة على

السواء. وإذا كان هناك ضرورة للتذكير بالعوامل الخارجية فإنما ينسب تأثيرها إلى العوامل الداخلية أيضاً لأنها لا تستطيع أن تلعب دورها إلا من خلالها. ومع ذلك هناك فئة من الدارسين ينسبون تغير المجتمع إلى عوامل خارجية ويطبقون ذلك على نطاقات المجتمع الداخلية وفي هذا المقام يعتبر التاريخ نوعاً من العوامل الخارجية. فالقرية مثلاً لا تتغير إلا من الخارج بتأثير المدينة وبعض التغيرات الهامة تنسب إلى الغزو والانتشار الثقافي بوجه عام. هذا وقد تفرعت عن هذه القضايا قضايا أخرى عمقتها النظريات المحدثة وهي قضية الانبثاق التلقائي للتغير وحتمية هذا الانبثاق دون تدخل من أي جهة وقضية الاحتواء التي تزعم أن بذور التغير موجودة دائماً في داخل النسق وقضية الشكل والمضمون التي تدعي أن البناء ثابت لا يتغير إلا قليلاً جداً بينما يمكن أن تأخذ الأنساق أشكالاً لا تناسب الظروف أو المسلتزمات الوظيفية الجديدة(٨).

٨ - ضرورة مدخل سوسيولوجي لتوجيه التغير من أجل التنمية:

هناك تحولات هامة طرأت على نماذج النظرية وظهرت موضوعات جديدة أخذت تطرح نفسها على الدارسين وربما كان للنتائج التي ترتبت على الحرب العالمية الثانية واستقلال عدد كبير من الدول التي خضعت للسيطرة الاستعمارية فترة طويلة، والتطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة التي تتراكم بسرعة، وعمليات التغيير والتنمية المستمرة في الدول النامية والمشاكل التي أخذ العالم النامي

يطرحها بشكل متزايد في هذه الأيام في ظل التغيرات العالمية الجديدة وفي ظل ظروف العولمة دور واضح فيما ظهر من ارتفاع معدل نقد الاتجاهات البنائية والوظيفية والمطالبات العديدة بضرورة التحول إلى منظور راديكالى على مستوى النظرية والبحث والتحليل بعد أن تزايد فشل الأطر النظرية القديمة حتى مع تعديلها على مواجهة الخصائص المطروحة على مستوى مغاير فى كل أنماط المجتمعات على مستوى العالم. وقد انعكس هذا كله على دراسات التغير، فلم يعد التنظير القديم فيه صالحاً لفهم المواقف الجديدة أو لتحليل ما يطرحه الواقع بشكل مستمر، فلا النظريات الكبرى ولا النظريات متوسطة المدى ولا حتى النظريات الصغرى التى تعالج من منظور اصلاحى مسألة إعادة تنظيم قطاعات محددة من المجتمع صالحة لتزويد الباحث بقضايا أو فروض قابلة للاستقصاء الامبريقى وظهرت هذه الأزمة التنظيرية عندما أريد الاستعانة بتراث دراسات التغير فى علم الاجتماع فى فهم التنمية أو توجيهها وخاصة فى البلدان النامية. لذلك ظهر التناقض الكبير بين الدارسين فى تحديد معالم التخلف أو فى تحديد تصورات التنمية الشاملة أو الجزئية ومتطلباتها. أن التنمية فى جوهرها عملية تغيير كبرى لمجتمع يراد نقله من حالة أدنى إلى حالة أعلى فى كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعقائدية وفق أهداف مرحلية يراد الوصول إليها من خلال أبعاد زمنية محددة. وقد كان يظن أن مسألة التنمية هى عمل اقتصادى وسياسى فى المحل

الأول الأمر الذى جعل علماء الاجتماع لا يدخلون هذا الميدان إلا من «الباب الخلفى» ولكن بعد تجربة لم تستمر طويلاً ظهر أن التنمية اجتماعية فى جوهرها وأن على علم الاجتماع مسئولية توضيح معالم الطريق من خلال مدخل سوسيولوجى متكامل وربما كان ذلك هو السبب الذى جعل دارسى علم الاجتماع يراجعون الأطر النظرية لفهم التغير لمقابلة هذه المتطلبات جميعاً باعتبارها متطلبات جديدة لم تكن فى الحسبان، أو ربما ماثلة ولكن لسبب أو لآخر لم يشأ فريق منهم على الأقل دخول معترك التنظير اكتفاء بما لديهم من أطر قديمة يمكن مواجهتها أو تعديلها لتستوعب المواقف الجديدة وهذا ما فعلته الوظيفية على الأرجح، وقد اصطدمت هذه النظرة الجديدة بما كان مستقراً فى الدراسات العديدة للتغير أنه تلقائى وتدريجى أو أنه يعبر عن النمو الطبيعى الذى يجب الحفاظ على استمراريته تجنباً للهزات أو فرض «القوة» ليتمكن المجتمع من استيعاب التجديدات التى تتناسب مع مستواه الثقافى والعلمى ... الخ[٩].

أن علم اجتماع التنمية اليوم الذى يطرح قضايا التنمية بكل تفرعاتها ويناقش بالتفصيل الفروق بين نماذج التنمية ومدى صلاحيتها لأنماط معينة دون غيرها لن يتمكن من أن يكون مفيداً فى إثراء المعرفة النظرية فى علم الاجتماع أو خدمة الأهداف المشروعة للمجتمعات فى «التقدم» ما لم يستند إلى نظرية متكاملة ومحددة للتغير تكون من المرونة بحيث يمكن أن تواجه اختلاف الأنماط الاجتماعية والثقافية ولكن كما

هو واضح. تتعثر المحاولات التي تبذل على هذا الطريق بسبب الموجهات الأيديولوجية التي تسيطر على كثير من الدارسين وإذا كان لنا أن نقول أن التنمية وربما التحديث أيضاً هما بالضرورة محصلة لتوجيه التغير في اتجاهات محددة ومخططة وفقاً لإمكانيات ومتطلبات المجتمع، فإن رسالة علم الاجتماع في مسألة «التوجيه» هذه ستكون على أكبر درجة من الأهمية بل سوف تعتبر مطلباً نظرياً وتطبيقياً جديراً بالاهتمام والتركيز.

٩ - تعدد مداخل فهم التغير وأهمية المدخل السوسيولوجي :

لم يكن من المألوف عند دراسة التغير وكما هو واضح من تراث علم الاجتماع الاهتمام بالجوانب الاقتصادية أو السياسية المتمثلة في الموارد والإمكانيات المادية والبشرية ونظام الحكم أو التخطيط. بل أن استعراض عوامل التغير والقوى المؤثرة فيه وتتبع مساراته ونتائجه خضع لمخططات تصنيفية مجردة في أكثر الأحيان بعدت عما كان يظن أنه لا ينتمي إلى العوامل السوسيولوجية. ولكن الظروف الجديدة في عدد كبير من المجتمعات التي أشرنا إليها وما استقر في الأذهان عن ضرورة معالجتها «بالتنمية» جعلت حقيقة التغير حقيقة متشابكة العوامل ومتداخلة الميادين، بحيث تكون محاولة فهم التغير من خلال المنظور السوسيولوجي التقليدي أمراً عقيماً. كما أن محاولة إبعاد مهمة علم الاجتماع عن بحث مسائل «التوجيه» يعتبر إمعاناً في تكريس «قضية علم الاجتماع المتحرر من القيمة». أن فهم التغير لم يعد مطلباً، وإنما يعالج اليوم عند عدد متزايد من الباحثين على أنه نقطة بدء ضرورية

لإعادة بناء النظرية المتكاملة فى علم الاجتماع[١٠] وعوناً على فهم قضايا التنمية وخاصة في المجتمعات النامية. فإذا كان ذلك صحيحاً فى جانب منه فإن فهم التغير ينطلق من مداخل عديدة لا يقتصر على المدخل السوسيولوجى التقليدى، فإذا اتسع هذا المدخل اليوم ليكون أكثر شمولية وأكثر تركيزاً على تساند وتداخل العوامل ذات الطبيعة المختلفة فإنه يصبح مدخلاً شاملاً يضم مداخل عديدة لعلوم اجتماعية أخرى وهنا فإنه يصلح لتحليل دينامية العوامل المؤثرة فى حركة المجتمع ويصبح بالضرورة نقطة ارتكاز أساسية لفهم التنمية بكل أبعادها.

الهوامش والمراجع

(١) أنظر الكتابات العديدة التى تعبر عن هذه الفكرة فى:

E. Bogardus, The Development of Social Thought, 1960, Bechker & Barnes, Social Thought from Lore to Science, New York, 1961, 3 Vols.

(٢) جدير بالذكر هنا أن الوظيفية تقف منذ البداية موقف المعارضة للدارسات التطورية ودراسة التغير الاجتماعى، ولكن هذا لا يعنى الرفض الكامل لدراسة التغير ومما يؤكد هذا ظهور بعض التحليلات العميقة لدراسة التغير قدمها علماء هم أصلاً وظيفين وهذا ما أكده كنجزلى ديفز وعلى الأخص دراسة «كروبر» Kroeber لأهمية الاختراعات والأساليب التكنيكية فى التغير. وكذلك دراسة «روبرت ميرتون» Merton لأهمية دور العوامل الثقافية والاجتماعية فى التطور والمرتبطة بالمعرفة العلمية. هذا بالإضافة إلى التحليلات الامبيريقية والنظرية الهامة التى قدمها نلز سملسر Neil Smelser لعمليات التحول فى التنظيمات الصناعية. أنظر فى ذلك:

A) Kingsley Davis, The Myth of Functional Analysis as a Special Method in Sociology and Anthropology, American Sociological Review, 24 December, 1959, PP. 766 - 767.

B) A. Kroeber, Configuration of Cultural Growth, Berkeley: University of California Press, 1944.

C) Neil Smelser, Social Change in the Industrial Revolution: An Application of Theory of the Lancashire Cotton Industry, 1770 - 1840, Routledge and Kegan Paul, London, 1959.

(٣) التعديلات (النظرية) والتباينات الوظيفية التى تفرض نفسها على الوحدات القديمة (التقليدية) فتؤدى إلى نوع جديد من التكامل الاجتماعى وذلك بسبب التحولات الاقتصادية والصناعية عرضت مراراً فى عدد كبير من كتابات علم الاجتماع المهتمة بدراسة الاستمرار والتغير وليس هناك شك أن هذه التحولات تؤدى إلى تعديلات ذات أهمية ملحوظة فى دراسة التغير. أنظر:

Neil Smelser, Mechanisms of Change and Adjustments to Change, in Hoselitz and Wilbert Moore, (eds), Industrialization and Society (Paris UNESCO), 1966, PP. 32 - 54.

(٤) هناك شرح مفصل لذلك عند كل من:

Lapiere, Social Change, 1966.

وكذلك:

Moore, Social Change, 1962.

(٥) من أجل استعراض لبعض القضايا ذات الأهمية فى دراسة التغير ومقارنة بعض النظريات القديمة والحديثة. أنظر:

Wilbert Moore, Social Change, Prentice Hall, 1962.

كذلك:

G. Wilson, N. Wilson, The Analysis of Social Change, London, 1945.

وقد استخدم «ويلسون» بعض قضايا التغير وخاصة التغير التكنولوجى وقضية التخلف الثقافى وحاول أن يطبقها على دراسة التغير نتيجة للاحتكاك الثقافى فى بعض المجتمعات الأفريقية.

(٦) من أجل أن نعيد تقييم المناقشات الدائرة عن التغير الاجتماعي فينبغي أن نركز على ثلاثة نقاط: أ - إلى أى حد ينبني التغير في أى نسق اجتماعي (نظامى أو منظم) وميكانيزمات هذا التغير. ب - إلى أى حد يمكن أن نلحظ داخل أى مجتمع معين أو في المجتمع الإنساني بوجه عام توجيهاً أو وجهة معينة للتغير، أو مناقشة مسألة التطور القديمة. جـ - مسألة التحديث والتنمية.

(٧) أشار سوروكين إلى خمسة عوامل اجتماعية تيسر عملية الخلق الفردى هي: الوراثة المرغوب فيها التي هي أصلاً خلفية ثقافية اجتماعية - الحاجة الاجتماعية الملحة - الحرية الاجتماعية - حسن الحظ بالإضافة إلى الخصوبة الثقافية المتداخلة. أنظر في ذلك:

Pitirim, A. Sorokin, Society, Culture and Personality, New York, 1947, PP. 537 - 583.

كما قدم «بوتومور» تحليلاً نقدياً للنظريات التي تفسر دور الصفوة في التاريخ والتغير والتغير الاجتماعي منذ كتابات «باريتو» و«موسكا» حتى كتابات «ميلز» كما أشار أيضاً إلى تطور مفهوم الصفوة، أنظر:

T. B. Bottomore, Elites and Society, Penguin Books, London, 1966.

(٨) أن الموقف الدفاعي أو التبريرى لعلماء الاجتماع بشأن موضوع التغير الاجتماعي موقف لا ينهض على أى أساس ذلك لأن التعميمات الامبريقية والمشتقات النظرية هي جميعاً في متناول اليد. وفيما يتصل بالمشتقات النظرية، فإن هناك عديداً من التعديلات تعتبر ضرورية ويجب ادخالها على النماذج المعتادة للمجتمع التي يستخدمها الوظيفيون، لأن مثل هذه التعديلات سوف تتيح الفرصة لإجراء المطابقة بين مصادر التغير في كل المجتمعات. ويلاحظ أن

أسباباً أو عوامل مختلفة غير اجتماعية أو متصلة بالحتمية الاجتماعية أصبحت مرفوضة، ولكن العوامل الدينامية تظل باقية. وهذه تنفى كلا من مظاهر المرونة والتوتر الكامنة فى بناء المجتمعات. ولهذا يقال أن نظرية صرفه عن التغير الاجتماعى، مستقلة عن النمط الذى يتعرض للتغير نظرية لا تحمل أى أهمية. أنظر:

Wilbert E. Moore, A Reconsiderations of Theories of Social Change, in Eisenstadt (ed.), Op. Cit., P. 123.

(٩) يعرف التغير أحياناً بأنه العملية المستمرة التى تهدف إلى إعادة توزيع «القوة» Power والقوة هى الضوابط فى اتخاذ القرارات - وخاصة القرارات التى تؤثر فى الناس. ولهذا كلما زاد عدد الناس الذين يتأثرون بالقرارات، زادت قوة متخذ القرار. ولما كانت القوة غير مستعدة للاستسلام بسهولة، فإن التغير الاجتماعى عادة ما يكون مصحوباً بالصراع مع المصالح المستقرة. أنظر شرحاً مستفيضاً لهذه الفكرة فى:

James H. Lane, Power Conflict and Social Change, in Louis H. Masotti and Don R. Brown (ed.), Riots and Rebellion: Civil Violence in the Urban Community, Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1968, PP. 85 - 96.

(١٠) يرى «سملسر» أن أى دراسة لنظرية فى التغير الاجتماعى يجب أن تتضمن المتغيرات المصاحبة الآتية أو (إحداها): أ - التغير فى الصفات الكلية لسكان أى وحدة اجتماعية. ب - التغيرات التى تحدث فى معدلات السلوك عند السكان عبر الزمان. جـ - التغيرات فى البناء الاجتماعى أو أنماط التفاعل بين الأفراد. د - التغيرات فى الأنماط الثقافية. كما يرى أن محددات عمليات التغير يمكن أن تقسم إلى الفئات الآتية:

أ ـ الوضع البنائى للتغير ب ـ الدافع إلى التغير جـ ـ التحرك من أجل التغير. د ـ فعالية وعمل الضوابط الاجتماعيه انظر فى ذلك:

Neil Smelser, Sociology, An Introduction, New Delhi, 1967, PP. 689 - 697.

الفصل الثانى

موجهات نظرية لدراسة التغير

مقدمـــة :

تعد قضية التغير من أهم القضايا التى تشكل اهتمام علم الاجتماع وذلك على مستوى النظرية والمنهج. وتقاس كفاءة أى نظرية بمقدرتها على فهم العملية الدينامية الكبرى التى تجرى فى المجتمع، والتعبير عن أبعادها فى شكل نسق متوازن، كما أن كفاءة أى منهج تتمثل فى قدرته على تقديم الأدوات الملائمة التى تصلح للتوصل إلى معلومات قابلة للتفسير والتحليل بالمستوى الذى لا يحول عملية التغير إلى عملية استاتيكية تتجرد من حيويتها.

ونحاول هنا الوقوف على التحولات الكبرى التى طرات على مسار التفكير (التغيرى) والظروف التى اكتنفته فى كل مرحلة من مراحله، لأن ذلك هو الذى يلقى الضوء على جدوى هذا التفكير أو ذاك علمياً أو مجتمعياً فإن كل فكر ما لم يكن منطلقاً من تحرى الواقع بكل أبعاده الحاضرة والماضية والمستقبلية يعتبر فكراً يعانى من التصور، أو هو فكر متحيز يخدم قضايا أخرى غير قضايا أخرى غير قضايا الوجود الإنسانى الملائم.

لقد حاول عدد من الفلاسفة والمؤرخين فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أن يصوروا بانوراما الإنسان من خلال استعراض مراحل ظن أن العقل والمجتمع قد اجتازها بناء على ما توفر لديهم من معلومات، كما حاول كثير من مؤرخى الفكر الاجتماعى أن يحملوا

هذه الدراسات فهماً أكثر مما ينبغي وتصورا تجاوز الأعماق التي حاولوا أن يثبتوا أن هذه الدراسات قد توصلت إليها. وحتى لا يكون هناك تعجل في تقييم أعمال كانت عظيمة في زمانها. فإن فكر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الذى حاول أن «يوتب حركة الإنسان» وفقاً لقواعد ثابتة أو قوانين، كان مرحلة أولى أو مبدئية في تصور تغير المجتمع الإنساني، أثرت بغير شك في المرحلة التي تلتها، وكانت ضرورية لأى نضج ظهر فيما بعد، إلا أنها بعدت عن التحليل المتعمق للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها التي أدت إلى ارتفاع معدلات المعاناة الإنسانية واتساع نطاقها وهذا هو لب المشكلة.

وكان طبيعياً في مبدأ ظهور علم الاجتماع كعلم أن تنال مشكلة مسيرة المجتمع الإنساني والعوامل الكامنة والظاهرة وراءها اهتمام من يتصدى للكتابة بالأسلوب الذى اصطلح على تناول مسائل هذا العلم به، ولهذا احتلت مسألة التغير مكانة مركزية في فكر كل من كارل ماركس وأوجست كونت وهوبرت سبنسر وغيرهم من الذين يعتبرون رواداً في الفترة التاريخية الأولى لعلم الاجتماع. إلا أن ما كتب في هذا الصدد ظل يؤثر على علم الاجتماع حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، وأن كان قد حدث نوع من النمو ومزيد من الاتساع في تصور قضية التغير.

وقد تميزت فترة ما بعد الحرب العاليمة الثانية كما هو معروف بنمو متزايد في التنظير في علم الاجتماع، واحتلت وظيفية بارسونز في أمريكا وكثير من بلاد العالم مركز الصدارة. إلا أن تطورين بارزين قد حدثا ابتداءً من الخمسينيات من القرن العشرين، **أولهما**: زيادة تأثير الأفكار الماركسية على اتجاهات النظرية السوسيولوجية الأمر الذى أدى في بعض الأحيان علاوة على التأثير في النماذج النظرية السائدة، إلى مراجعة الإطار الماركسي التقليدى نفسه وظهور ما يسمى بالماركسية المحدثة، **وثانيهما**: ظهور قضايا جديدة لم يمسها علم الاجتماع فيما مضى مساً مباشراً وهى القضايا المتعلقة بإعادة بناء مجتمعات العالم الثالث، وذلك من أجل إقامة الهياكل الاقتصادية والبناءات الاجتماعية التي يمكن أن تدفع هذه المجتمعات إلى التقدم والخلاص من مشاكل وتحديات التخلف، وقد ترتب على ذلك من منظور علم الاجتماع بروز مسائل التنمية على اختلاف مستوياتها كموضوعات ملحة تحتاج إلى نماذج نظرية لم تكن في حسبان المنظرين في هذا العلم.

وقد التقى هدف هذين التطورين كما هو معترف به في مسألة التغير ومنهج دراسته وأسلوب تحليليه، فضلاً عن تحليل فعاليته سواء بتوجيهه أو معرفة آثاره على خطط إعادة البناء في اتجاه التنمية. ومن ثم يجدر عرض الاتجاهات المختلفة التي عالجت هذه القضية من منظورات مختلفة.

تحليل التغير فى إطار البناء والمعنى :

أن علم الاجتماع قد نشأ على الوعى بالنسبية التاريخية، لذلك يجب وفى ضوء الظروف المعاصرة والمتغيرة أن نهتم بالتغيرات التاريخية.

كذلك ينبغى أن تتضمن النماذج السوسيولوجية للتغير عامل التاريخ بطريقة ما لكى تكون ملائمة من الناحية العملية. هذا وقد أتاح نموذج الصراع فرصة لإدراك الأبعاد التاريخية وإن كانت قيمه الموجهة توصف بأنها ترتكز على التفسير من جانب واحد.

أن الصراع «مسألة وظيفية» تقود إلى تغيرات داخل الأنساق الاجتماعية. ومع ذلك فإنه من الممكن تفسير مواطن الضعف النظرية فى كل من نموذج النسق ونموذج الصراع وذلك من خلال التمييز بين التغير على مستوى البناء والتغير على مستوى المعنى، وأن كان هذا التمييز سوف يرتكز أساساً على العملية النظامية التى ينظر إليها باعتبارها عملية تاريخية.

١ - التمييز التحليلى للبناء والمعنى :

يستخدم مفهوم «البناء» هنا باعتباره الإطار الذى تنتظم فيه الأفعال الإنسانية الرسمية، أما المعنى فيرتبط بالنماذج السلوكية التى تمكن الإنسان من فهم أفعال الآخرين والتنبؤ بها ولهذا فالنظم الاجتماعية تعتبر بناءات لأنها تقيم أطراً تنتظم من خلالها أنماط السلوك الإنسانية، فهى إذن بناءات ذات معنى، وهى تستمر فى الزمن وبالتالى يجب النظر إليها

فى ضوء التاريخ. إلا أنه يلاحظ أن بناء النظم يظل ثابت بدرجة كبيرة خلال الزمن بينما يتغير المعنى باستمرار.

وتتفق أفكار «المدرسة الصورية» مع هذا التحليل، ذلك أن السلوك الإنسانى والعمليات الاجتماعية تصاغ وفقاً لصور وأشكال ثابتة ومستقلة نسبياً، تدرس دون وضع اعتبار للسلوك الفعلى أو العمليات الاجتماعية المخصصة.

ويقف «دوركايم» موقفاً مشابهاً حين أكد أن الحقائق الاجتماعية لها طبيعتها الخاصة بها - Sui-generis - ، حيث ينظر إليها باعتبارها أشكالاً للسلوك، وهى كأشياء تكون مستقلة عن الفرد. فالفرد يولد داخلها ويموت خارجها، بينما تظل هذه الوقائع الاجتماعية مستمرة خلال الأجيال[1].

أن الوضع الذى تقوم عليه النظم له متضمنات بعيدة المدى فى النظرية التاريخية للتغير الاجتماعى، ذلك أنه عندما تكون النظم جزءاً من التقليد الإنسانى فإنها تمر خلال التاريخ دون أدنى تغير. ولهذا فإن ثباتها واستمرارها فى الزمان يعطى الإنسان «الوثوق والانتظام» الأمر الذى يجعله يعارض التغير الذى قد يطرأ على «بيئته المنظمة»، ويلعب الدين دوراً فعالاً فى هذا المجال. لكن قد يفقد نظام من النظم وظيفته المباشرة إلا أنه يستمر فى الوجود ومعنى ذلك أن البناء يظل قائماً بينما تتغير «المعانى». ومثال ذلك أن المعانى المرتبطة بالبناء الشعائرى قد تتغير ومع ذلك يظل البناء ثابتاً وقائماً.

ويمكن فهم التغيرات الكيفية للمعنى باستخدام تحليل «ماكس فيبر» لما أسماه «روتينية الكاريزما». فالقائد الملهم يملك السلطة التى ترتكز على خصائص عقلية وجسمية وكاريزمية، وهذا يعنى أن هذه السلطة لها طبيعة شخصيته وليست نتيجة للظروف المنظمة القائمة. وعندما يموت القائد أو يعزل يحدث تغير كيفى عميق وخاصة إذا حل محله قائد ملهم آخر. وفى هذا الصدد يعتقد فيبر أن نظام تعاقب القيادة والسلطة يظل ثابتاً ويأخذ طابع الوراثة، أو يتحول إلى تقليد يحتذى، بينما تتغير محتويات معنى السلطة. ويرتبط هذا التغير بصورة منطقة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة[٢].

وعلى ذلك يتكون «النظام» من بناء ومعنى مرتبطين إلا أن الفصل بينهما يتم فقط لغرض الدراسة التحليلية. ويحدث التغير فى كل من البناء والمعنى فى ضوء عمليتين هما:

١ - التغير كنتيجة للتتابع أو كنتيجة لمنطق داخلى.
٢ - التغير كنتيجة لتحول العناصر من نظام إلى آخر.

فمن حيث التتابع الداخلى يحدث التغير فى المعنى عندما تتحول بعض المعانى من نطاق التجريد إلى ما هو فعلى أو ملموس ومثال ذلك: أنه حين تصبح رموز الثروة هى الهدف الأساسى يحدث إقبال كبير على الاستهلاك أكثر من الاحتفاظ بالبضائع.

أما عن التغير فى المعنى الناتج عن التحول فيحدث نتيجة تحول عناصر المعنى فى إحدى النظم إلى المعنى المتضمن فى نظام آخر. أو حين ينظر إلى محتوى المعنى المرتبط بأحد النظم على أنه ملائم لتفسير نظام آخر ومثال ذلك: استخدام النظرية الداروينية التى هى أصلاً بيولوجية لتفسير اللامساواة الاجتماعية فى بعض المجتمعات. أما من حيث البناء فإن التغير يتم كنتيجة لوجود تقسيم العمل وما يترتب عليه من ظروف وأدوار جديدة. كذلك يحدث التغير فى البناء من خلال التحول. فمثلاً قد تستعير الجامعات «بناءاً» مستمداً من تنظيمات «العمل أو الصناعة» لتنظيم إداراتها فى الوقت الذى قد تستعير فيه هذه التنظيمات علاقات الزمالة التى تتصف بها الجامعات.

٢ ـ التغير فى اتجاه التوازن أو الاختلال :

هذا ويعتمد تحليل التغير الذى يؤدى إلى التوازن أو الاختلاف (الاضطراب) فى النظم القائمة، على النموذج الذى تأخذه عملية البدء والاستجابة عند التغير، ويلاحظ أن إمكانية التغير الذى يؤدى إلى الاضطراب تزداد عندما يكون الأمر متصلاً بالشرعية المرتبطة بالنظام. فقد يبدأ التغير فى البناء أو تحدث الاستجابة فيه. وينطبق هذا أيضاً على المعنى. ومعنى ذلك أن الذى يحدد طبيعة التغير ونوعيته، هو أسلوب أو طريقة البدء أو الاستجابة.

فإذا نظرنا إلى التغير باعتباره كامناً فى النظم أو فى نظام معين فإن تحديد بدء التغير أو تحديد الاستجابة له يمثل نقطة مرجعية واحدة. ومثال

ذلك تكون استجابة أى جزء فى نظام ما للتغير دليلاً على ابتداء أو بداية التغير في جزء آخر. وإذا خرجنا من نطاق النظم إلى المجتمع ككل، فإننا نلحظ أن التغير فى المجتمعات البسيطة مثله فى ذلك مثل المجتمعات المعقدة مع تقدير فارق السرعة والنسبة.

وإذا وضعنا معجلات التغير فى المجتمعات المعقدة فى الحسبان، فإن بحث الاضطراب فى أى نظم فى ضوء ظروف التغير لابد أن يتم من خلال دراسة درجة التكيف التى تمنع من ظهور الاستقطاب. وهكذا فإن الجهود التى تبذل لتعديل سرعة التغير يمكن أن تنجح إذا اقتنعت إحدى الجماعات بأن بناء أحد النظم لم يعد مواتياً لاختلال المعانى المرتبطة به. لكن تجنب الاستقطاب **Polarization** لن يفلح فى نهاية الأمر إذا أمكن اتمام التكيف المتبادل بين أجزاء النظام المترابطة. ويرى بعض الدارسين أن هناك استجابتين لابد من تحقيقهما أو تحقيق واحدة منهما على الأقل من أجل التكيف مع الصراع الكامن: **الأولى**: تتم عن طريق وضع مفردات العناصر المعارضة فى علاقات جديدة داخل بناء النظم، وتتضمن العملية حينئذ تغيراً بنائياً وعند ذلك تميل المعانى المرتبطة بالنظام إلى التبلور والتحقق، ومثال ذلك أن مطالبة الطلاب فى الجامعات بخلق أشكال جديدة للإدارة لن يتحقق إلا بإحداث تغير بنائى يصبح فيه الطلاب مشاركين فى تشكيل السياسة الجامعية. أما **الثانية**: فهى تنظيم الصراع الذى من خلاله تتدعم العلاقات البنائية داخل النظام وترتبط بها معانى جديدة.

وفى كل هذه الحالات السابقة فإن التغيرات فى أحد المكونات كانت تتكيف مع الخصائص الجارية للمكون الآخر، وإذا لم يحدث التكيف فإن إمكانية الصراع والاضطراب تزداد بصورة واضح. معنى هذا أن فشل أحد المكونات فى التكيف سوف يبرز خصائص جديدة فى كل من البناء والمعنى، تتحدى الخصائص القديمة لكل من المكونين القديمين.

وخلاصة الأمر أنه إذا أمكن توجيه التكيف أثناء عمليات التغير بحيث تستجيب بعض مكونات النظام للتغير فى المكونات الأخرى أصبح الاختلال (الاضطراب) محتملاً جداً. وعندما يفشل هذا التكيف فإن الصراع سيكون هو النتيجة المحتومة. وسوف يعبر عن نفسه فى خلق خصائص جديدة للنظام تتحدى خصائصه القديمة ككل أو خصائص مكوناته التى فشلت فى التكيف بعضها مع بعض[٣].

التغير وأيديولوجية الصراع :

أن توجيه التكيف (أثناء التغير) فى أجزاء النسق لتجنب الصراع المحتمل وأن كان يمثل موقفاً مختلفاً بشكل أو بآخر عن الوظيفية، إلا أنه فى النهاية ينطلق منها ويحاول أن يسد الثغرات الكامنة فى هذا الاتجاه وخاصة عندما يحاول أن يعالج مسألة التغير، ومع أنه يحاول أن يظهر بصورة راديكالية، وخاصة فى معالجته للصراع وتنظيمه والإشارة الواضحة لاحتمال حدوثه

وتفرقته بين البناء والمعنى على نحو ما أشرنا من قبل، فليس من الملائم أن نعتبره اتجاهاً مخالفاً للوظيفية، وأن كان قد فتح الباب أمام محاولة المزج بين التوازن والصراع في نظرية التغير العامة.

ولعل هذا الموقف يمكن اعتباره نقطة تتوسط الاتجاهات المحافظة البحتة والاتجاهات الراديكالية البحتة في التنظير للتغير الاجتماعي، ويظهر ذلك بوضوح عند البحث في مدى الافادة من التصورات والنظريات في توجيه التغير نحو التنمية والتحديث. ولهذا فإنني أعرض لعدد من الاتجاهات البارزة في تفسير التغير وتحليله، انطلقت جميعها من منظور الصراع الذى يقوم على أيديولوجية محددة.

وتعتمد الأيديولجية[٤] من المنظور السوسيولوجي على الموقف الجمعي الذى تفسره وتبرره وتحكمه وعلى القيم التى تؤيدها وعلى الرمزية التي تحيط بها والفعل الشائع الذى تقترحه. ومن هذا كله تعرض الأيديولوجية في علم الاجتماع كجزء من الثقافة.

الصراع والتناقض :

وترجع أصول نظرية الصراع إلى ماركس وانجلز واسهام كل منهما في مجال دراسة الطبقة الاجتماعية والصراع الحتمى بين الطبقات. ولقد حظيت دراسة الصراع والثورة باهتمام علماء الاجتماع فيما بعد ويمثلهم عالم الاجتماع الألماني رالف داهرندورف **Ralf Dahrendorf** وعالم الاجتماع الأمريكي لويس كوزر **Lewis Coser**[٥] الذى تأثر

بجورج زيمل George Simmel[٦]. ومن الواضح ان داهرندورف كان يهدف إلى بناء نموذج له هدفين: **الأول**: تفسير بناء جماعات الصراع، **والثانى**: تفسير الفعل الذى من خلاله تتحقق التغيرات البنائية فى النسق.

وبناء على ذلك، فقد اهتم «داهرندورف» بتحليل الفكر الماركسى ونقده، وتتلخص اسهامات «كارل ماركس» بالنسبة له فى هذا المجال فى النقاط الآتية:

أ - تأكيد ماركس على ظهور الصراع فى كافة المجتمعات.

ب - الصراع عند ماركس صراع المصلحة بين جماعتين.

ج - الصراع عند ماركس هو القوة المحركة للتاريخ حيث يؤدى الصراع إلى التغير سواء على المدى البعيد أو القصير.

د - وأخيراً فتح ماركس الطريق للبحث عن العوامل البنائية فى التغير الاجتماعى.

ويرى «داهرندورف» أن المصدر الرئيسى للصراع هو التوزيع غير المتكافئ للسلطة بين الأفراد والجماعات وليس التوزيع غير العادل لوسائل الإنتاج كما ذكر ماركس، ويتم توزيع السلطة عن طريق ثنائية تعبر عن مشاركة البعض واستبعاد الآخرين استبعاداً كلياً[٧].

ويترتب على هذه الثنائية صراع المصلحة بين هؤلاء المشاركين فى السلطة وغير المشاركين فيها، ويصبح الصراع عنصراً دائماً فى المجتمع

طالما أن السلطة من العناصر الرئيسية فى التنظيم الاجتماعى. أما القوى الفعالة فى الصراع فهى جماعات المصلحة وليس أشباه الجماعات. وعلى الرغم من هذا الخلاف بين كل من «ماركس» و «داهرندورف» إلا أنه يمكن القول بأن الصراع (على أى نحو) هو العامل البنائى الرئيسى فى تاريخ المجتمعات.

وجدير بالذكر، أن داهرندورف بنى تحليله للصراع على مستويين: **أولهما**: شدة الصراع وحدته، **وثانيهما**: العنف. وترجع شدة الصراع إلى مدى الطاقة المرتبطة به والعواطف التى تثيرها والأهمية المرتبطة بالنصر أو الهزيمة. أما العنف فإنه ينبع من الوسائل المستخدمة. ولكن داهرندورف يرى أن عنف الصراع لا يحقق فى ذاته تغيراً راديكالياً فى البناء لأن مثل هذا التغير يعتمد فى نهاية الأمر على مبلغ شدة الصراع وحدته.

هذا وقد أصبحت أفكار «داهرندورف»[٨] عن الصراع ودوره فى التغير الاجتماعى موضع اهتمام الدارسين لأنه حاول أن يقدم نموذجاً لتفسير أصل الصراع فى المجتمع ومدى تأثيره التاريخى (وهو نموذج يتميز بأنه نظرى أمبريقى)، وأن يؤكد على تكامل مدخلى الصراع والتوازن، لأن المجتمع عنده عبارة عن نسق للتكامل ونسق صراع فى نفس الوقت وأن يبرز تحليلياً نقدياً لأفكار ماركس وخاصة عن الطبقة، هذا فضلاً عن تحديده للفرق بين مصطلحات مثل الشدة والعنف والمصالح ... الخ.

ومع ذلك فقد تعرضت أفكار داهرندورف لعدد من وجوه النقد من أهمها:

أن القضايا العامة التى تهتم بالعوامل التى تؤثر فى حدة الصراع وعنفه تحتاج إلى تحقق أمبريقى، فى الوقت الذى يمكن أن يوجه نفس النقد الذى وجهه إلى ماركس إليه، إذ بينما أرجع داهرندورف الصراع إلى الصراع فى السلطة، أرجعه ماركس إلى صراع الطبقة، وهذا فضلاً عن أن الصراع لا ينشأ بالضرورة بين من يحكمون ومن لا يشاركون فى السلطة. ولكن مهما كانت الاختلافات بين ماركس وداهرندورف فإننى أرى أن الصراع عملية مستمرة، لأنه ينبع من التناقضات البنائية. ولهذا فان الدارس يستطيع أن يدرك أنماطاً متعددة من التناقضات بين ما هو قديم وما هو حديث فى النظم وفى القانون وفى التعليم وفى التنظيمات البيروقراطية ... الخ. وقد أصبح معروفاً أن التغير يصاحبه عادة صراعاً اجتماعياً يترتب على عدم إمكانية التوصل إلى تغير شمولى أو تغير فى كل جوانب البناء ودون استمرار لبعض الأنساق التقليدية. فالتغير قد يمتد إلى جوانب فى المجتمع دون أخرى وقد يجد قبولاً عند جماعات ورفضاً من جماعات أخرى فى المجتمع الواحد. ومعنى ذلك أن الصراع الذى يكون نتيجة للتغير يرجع إلى التناقض بين القديم والحديث

هذا وقد أظهرت أبحاث علم الاجتماع حجم التناقضات التى تتزايد فى المجتمع المعقد الحديث وهى التى ينظر اليها على أنها معوقة

للتكامل، ويقول دارسون كثيرون أن انتشار التعليم يؤدى إلى الاحساس بالتناقضات والتوتر.

ان التناقض لا يقتصر وجوده على المجتمعات الحديثة، بل أنه يبدو بصورة ربما تكون أكثر وضوحاً فى المجتمعات التقليدية والمجتمعات النامية وخاصة عندما يراد توجيه التغير فيها من أجل التنمية والتحديث، لأن تحديث الهياكل الاقتصادية وإعادة بناء النظم الاجتماعية من خلال خطط قومية شاملة يؤدى إلى الصراع الذى تثيره التناقضات بين القديم والحديث، ولهذا، فإن معالجة التغير وتوجيهه فى مثل هذه المجتمعات من منظورات الصراع وإدارته أو تنظيمه ربما يكون أكثر فائدة من الانطلاق من منظور التوازن، لأن المنظور الأول يعبر بالفعل عن الواقع ويترجم بدقة عن مسيرة التاريخ، وفى هذا الصدد يرجع بعض الدارسين سبب فشل خطط التغير والتنمية فى المجتمعات النامية إلى تبنى النماذج المتوازنة التى استعيرت من مجتمعات أخرى لا تتشابه مع هذه المجتمعات تاريخياً أو فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الهوامش والمراجع

(١) أشار دوركايم إلى ذلك في كتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع» وظل يردده في كتاباته الأخرى. أنظر دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع (مترجم)، وكذلك على عبد الواحد وافي: «علم الاجتماع»، ومصطفى الخشاب: «علم الاجتماع ومدارسه».

(٢) أنظر ما كتبه تيماشيف عن نظريات ماكس فيبر في كتابه «نظرية علم الاجتماع» (مترجم).

(3) Ibid., Vol. XXL, No. 4, December 19

(٤) الأيديولوجية نسق من الأفكار والأحكام المنظمة والواضحة عموماً، تساعد على وصف وتبرير موقف جماعة أو مجتمع ما، وتوجه الفعل التاريخي لها ارتكازاً على نوعية محددة من القيم. وهي من وجهة نظر علماء الاجتماع ظاهرة استراتيجية تمكنهم من فهم الحقيقة الاجتماعية وتاريخها من الداخل.

(5) Ralf Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society, Stanford, Stanford University, 1959.

(6) Lewis A. Coser, The Functions of Social Conflict and Social Change, «British Journal of Sociology», 8 September 1957, PP. 197 - 207.

(7) Dahrendorf, Ibid., P. 202.

(8) Ibid., P. 204.

الفصل الثالث

توجيه التغير هدف التنمية

مقدمـــة :

حاولـت البنائيـة الوظيفيـة والماركسـية وبعـض الاتجاهـات الراديكالية تحليل التغير على مستويات عديدة. اهمها التغير الذى يتم في النسق ويمكن ملاحظته امبريقياً، والتغير الذى لابـد عنـد ملاحظتـه أن نعرض له مـن خـلال مسيرة التـاريخ ونمـو التنـاقض فـى مجتمعـات تختلف مصالح طبقاتها، والتغير الذى لابد ه لزيـادة فعاليـة الإنسـان في صنـع السياسـة قالعامـة والسيطرة علـى اتخـاذ القـرارات المتصلـة بوجوده وحياته وأمنه واستقراره. أن مسألة التغير قـد أخـذت أبعـاداً جديدة عندما اتسع نطاق البحث المقارن فى علـم الاجتمـاع ليشـمل مجتمعات العالم الثالث، حتى أنه أصبح من الصعب الفصل بـين دراسـة التغير وبين توجيهه من أجل التنمية، أى تطوير المجتمع فى اتجـاه النمـو الاجتماعى والاقتصـادى ومـع أن تحليـل الـتغير فـى ضـوء الاتجاهـات السابقة لم يفصح عن نموذج عام معترف به عالمياً يمكـن اسـتخدامه فـى توجيـه عمليـات الـتغير لتحقيـق النمـو التنميـة والتحـديث فـإن هـذا الموضوع أخذ ينال اهتماماً واضحاً بين القضايا الرئيسية المطروحة فـى علم الاجتماع فى كل بلاد العالم، فضلاً عن أن دراسـة الـتغير أخـذت تتجه اتجاهات أخـرى مغـايرة للاتجاهـات التـى كانـت محـور الاهتمـام تقليـدياً فـى أوائـل نشـأة علـم الاجتمـاع وحتـى بعـد الحـرب العالميـة الثانية. وسوف أخصص هذا الفصل لمزيد من تحليل التغير وما يمكن أن يفيده هذا التحليل في توجيه التغير من أجل التنمية

أولاً - يلاحظ أن كل جيل يعتقد أنه يمر بتغير اجتماعى لم يسبق له مثيل ومثال ذلك أن العالم الغربى، قد مر على تغيرات عميقة وجوهرية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بل وحتى فى مجال الأفكار. ومنذ نشأة مدن العصور الوسطى حتى عصر النهضة كان اكتشاف القارات الجديدة واستغلالها وخلق أمم جديدة داخل أوربا وظهور البروتستانتية والليبرالية واستمرار العلمانية ونمو الوضعية، ثم الثورة الصناعية وتطبيق العلم فى المجال الاقتصادى وانتشار التكنولوجيا وتقدمها، والحروب المدمرة التى عرفت تاريخ أوربا، إلى جانب حركات التحرير واستخدام التكنولوجيا بغرض التوسع فى خدمات الرفاهية، وحتى الثورة التى حدثت فى وسائل الاتصال فى الوقت الحاضر، كل ذلك يشير إلى التغيرات البنائية والثقافية المستمرة فى المجتمع الغربى. ويزداد الأمر وضوحاً إذا حللنا الاحتجاجات القوية التى يقوم بها جيل الشبان فى كل مكان فى وجه القيود المفروضة على النظم والأنساق والأجهزة القائمة. إلا أن خصائص هذا الموقف وعوامله تكمن بالضرورة فى ثقافة وبناء المجتمع المعاصر[1].

هذا ويمثل التغير الثقافى الحديث رد فعل ضد كل ما هو ثابت وقائم ووطيد، كما يمثل محاولة للبحث عن المصادر الأصلية للوحى والإلهام. أن ما يبحث عنه هو الأفكار بدلاً من الصيغ والقيم بدلاً من المعايير والعدالة بدلاً من القانون والحب بدلاً من التلقائية والاحترام والاخلاص بدلاً من الحقوق والواجبات. وبالطبع لا تقوم الحياة

الاجتماعية دون صيغ ومعايير وقانون وحقوق وواجبات. ولكن كل هذه أمور ثابتة وموطدة تعتبر معوقات أكثر منها تعبيرات عما يجب أن يكون. ولذلك فإن التحديات توجه إلى كل القيادات بما فيهم قادة البناءات النظامية.

وتتيح نظرية الهوة الثقافية أو التخلف الثقافى (وليم أوجبرن) فهما أبعد لهذا الموقف، ذلك أن هناك فجوة واسعة بين الأبنية القائمة من ناحية وبين نتائج بعض النظم، مثل النظام الاقتصادى (المجتمع الأكثر ثراء أو المجتمع الاستهلاكى) والنظام التعليمى (ديموقراطية التعليم) ونظام الاتصال (المعلومات العالمية الفورية والحاسب الالكترونى بذاكرته الهائلة) من ناحية أخرى. كذلك يمكن تناول هذا الموقف فى ضوء نظرية الصراع الطبقى بين الأجيال (أكثر مما هو بين طبقات اقتصادية) وطبقاً لهذه النظرية فإن انتصار جيل الشباب يكون أمراً يمكن التنبؤ به، وعلى الرغم من المساعدات التنظيمية التيتقدم للشباب إلا أن أهداف الشباب لن تكون هى نفسها أهداف كبار السن. وقد يعالج هذا الصراع باعتباره حركة اجتماعية دون أن يعنى ذلك أن هناك أفكاراً جديدة تحتاج إلى تحقق وإنما الأمر يتطلب اتاحة فرص جديدة يمكن أن تعبر عن انطلاق القوى الذاتية، غير أن استخدام مدخل الحركة الاجتماعية قد يثير بعض التناقضات لأن أى حركة تحتاج عند مرحلة معينة إلى أشكال تنظيمية تمكنها من الانتقال من مستوى الجماعة الصغيرة إلى المستوى المجتمعى.

ولا تزال هناك بعض الأسئلة الهامة مؤداها: هل نحن على حق إذا ما اعتبرنا صراع الجيل الحالى كمؤشر حقيقى لتغيرات حاسمة وهامة فى وقتنا الحاضر، أو أن عالم التاريخ سيذكر فيما بعد أنه كانت هناك تغيرات أكثر أهمية لم نشعر بها، ربما لأنها كانت تبدو لنا تغيرات طبيعية ؟ من المحتمل أن تبدو التغيرات التى طرأت على حياتنا الأسرية أو على أنماط الاسكان أو التحضر فيما بعد على أنها تغيرات أكثر أهمية، والواقع أنه ليست هناك نظرية واحدة عن المؤشرات التى تحدد أى التغيرات تكون أكثر أهمية وتحديداً لغيرها من التغيرات الأخرى، وذلك فيما عدا تلك النظريات التى تضمنتها مداخل بعض المؤلفين، ممثلة فى اختيار بعض التغيرات التى تسبب أكبر قدر من القلق والحماسة فى مجتمعاتهم وهذا ما يعود بنا إلى الوراء إلى مهمة عالم الاجتماع والتى تنحصر فى تقديم العلاج عن طريق تهيأة الأفراد لفهم مجتمعهم وذلك من خلال فهمهم العميق لمعنى ما يواجهون به من مشكلات.

ثانياً - أن المرء إذا ما تشكك فى أن ثمة تغير اجتماعى سريع حدث أو يحدث بالفعل فى المجتمعات الغربية، فإن شكه هذا سرعان ما يخبو إذا حول اهتمامه شطر الدول النامية، لأن كثيراً من الدارسين يدركون أن التغيرات التى تحدث فى هذه الدول بطيئة حيث أنها لا تملك (التقليد) القوى للتغيير الذى تملكه الدول الغربية على الرغم من أن هذه الدول تمر الآن بمرحلة التغير السريع والشامل حيث يمتد التغيير إلى كل القطاعات الأساسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، هذا إلى

جانب الحياة الأسرية ووسائل الاتصال ... الخ. ويمتد تاثير هذا التغير إلى الضوابط العامة كالدين والقانون والقيم والنظم والاتجاهات والعادات.

وإذن ما الذى يجب أن يقدمه علماء النظرية للمعاونة على إنجاح التحولات. التى تحدث فى الدول النامية[٢].

الحقيقة إننا فى الإجابة على هذا السؤال نحاول أن نجمع النظريات المختلفة التى ظهرت فى ثلاثة فئات: نظريات حاولت أن تقدم أدوات تحليلية، ثم نظريات حاولت أن تقيم تعميمات حول العمليات الداخلية تمكن من القيام ببعض التنبؤات، وأخيراً النظريات التى اهتمت فقط بقادة التغير الاجتماعى وسياساتهم.

١ ـ تعتمد كفاءة الأدوات التحليلية فى دراسة التغير على مبلغ ما تقدمه من صدق ودقة فى إجراءات البحوث نفسها ولهذا يجب أن تطبق بهدف اكتشاف الكثير من أبعاد التغير الذى يحدث فى المجتمعات ولكن على أن تطبق بعناية فائقة.

وقد يصدق هنا منهج الاستاتيكا المقارنة الذى استخدمه كل من تونيز Tonnies ودوركايم Durkheim فى مقارنة المجتمعات القديمة والحديثة من أجل اكتشاف اتجاهات التغير المختلفة. غير أنه ليس من الضرورى أن يتطابق المجتمع القديم مع المجتمع المحلى عند تونيز أو مع التضامن الآلى عند دوركايم، أو أن يتطابق المجتمع الحديث مع الرابطة

والتضامن العضوى، حيث نجد أن المجتمع القديم قد يتطابق في بعض الحالات مع النموذج القبلى أو الإقطاعى بينما يتطابق المجتمع الحديث مع الأهداف والأغراض المتضمنة فى سياسات ومخططات أولئك الذين يحكمون هذه المجتمعات.

وبوجه عام، يمكن القول أن معظم النظم فى البلاد النامية قد استعيرت من المجتمعات الأخرى وكان للاستعارة دوراً واضحاً، فلم تتطور النظم كما أشارت بعض النظريات من تناقضات داخلية، وإلى جانب ذلك فقد أمكن بحث مدى تأثر المجتمعات النامية بالنظم التى استعيرت من مجتمعات أخرى باستخدام أدوات معينة لتحليل عملية اكتساب الخصائص الثقافية والتصورات المرتبطة بها. ولقد كشفت هذه الأدوات عن عدد من الشروط والبدائل التى ترتبط بهذه النظم وعن مدى تأثيرها فى المجتمع ككل، كما كشفت عن تأثير الثقافة المستقبلة (الوطنية) فى النظم المستعارة. وبوجه عام، فقد اهتم هذا المدخل اهتماماً ضئيلاً بالصراعات الداخلية التى قد تنشأ بصفة خاصة بين النظم الثقافية القديمة مثل النسق المعيارى التقليدى وبين الأجهزة التنظيمية الجديدة بما تشتمل عليه من افتراضات معيارية. ويرى بعض الدارسين للتنمية أن معظم البلدان النامية تحاول البحث عن نظم حديثة ومتكاملة بقدر ما تبحث عن الوحدة والتطابق الثقافى، فهى لا ترغب فى أن تفقد قيمها القديمة بل تحاول أن تستخدمها لتأكيد عملية التحديث. غير أن محاولة البحث عن التطابق الثقافى ليست عملية

سهلة، فقد تظهر بعض الصراعات بين القيم التقليدية ومتطلبات التحديث وهى الصراعات التى قد تكون ذات قيمة عملية كبيرة فى تأكيد الوعى الواضح والصريح لكلا العنصرين فى الوقت الذى تكون فيه أبسط عمليات التثقيف بين العنصرين أمراً ضاراً بالنسبة لمتطلبات التحديث وللقيم التقليدية معاً. كذلك قد تكون لهذه الصراعات قيمة تحليلية كبرى حيث أنها تشير إلى النقاط الهامة التى يمكن من خلالها التعمق فى العمليات الفعلية للتغير. ومن المعروف أن دوركايم استخدم مفهوم «فقدان المعايير» بنفس الطريقة.

وجدير بالذكر، أن دراسة ما تنطوى عليه «الحركات الاجتماعية» من أساليب ومناهج مقررة يمكن أن تزودنا بأداة تحليلية فى الوقت الذى يمكن اعتبارها تعميمات حول ما يحدث بالفعل فى التغير الاجتماعى. ويعتقد بعض الباحثين أن دراسة من هذا النوع المشار إليه يمكن أن توضح لنا كيف تحدث الأشياء فى أوضاع وأماكن خاصة

أن الأسلوب الذى يستخدم بوضوح فى شرح التغير الاجتماعى وتفسيره دون التنبؤ به، يتمثل بوجه عام فى طريقة الملاحظة بالمشاركة. وقد يشير الوضعيون إلى هذه الطريقة بازدراء أحياناً باعتبارها أقرب إلى الطرق الحدسية أو الانطباعية. ولكن الواقع أن هذه الطريقة يمكن النظر إليها على أنها صالحة لبناء الخلفية التى تعنينا أو تجعل من المفيد استخدام كل الأدوات التحليلية التى أشرنا إليها من قبل

ومع ذلك، فإنه من الضرورى أن نؤكد هنا أن الغرض الموجه للبحث لا تتأتى صياغته فى حالات كثيرة إلا عن طريق حدس ملهم ينشأ فى عقل متسائل يتم اختباره عن طريق معلومات مستقاه من واقع الحياة الاجتماعية، أو يمكن التحقق منه عن طريق المشاركة الفعلية فى هذه الحياة. وقد كشف البحث العلمى مؤخراً عن ظروف عديدة تجعل من الضرورى رفض أى بحث لا يقوم على افتراضات ملائمة. كما أنه قد أصبح واجباً منهجياً رفض صياغة الفروض أو الأقوال والقضايا العامة التى لا يمكن اخضاعها للاختبار الفعلى.

٢ ـ أن كثير من هذه الأدوات قد تطور فى الحقيقة بغرض تحليل المشاكل الخاصة (مثل تصور الهوة الثقافية عند برنهام وتصور اللامعيارية عند دوركايم وتصور التوازن والاكتساب الثقافى وحتى الديالكتيك عند ماركس) فى محاولة للتوصل إلى قضايا عامة حول ما يحدث وما يحتمل أن يحدث على مستوى المجتمع ككل. الأمر الذى جعل عدداً من المنظرين فى علوم المجتمع يجتهدون فى إبراز الاتجاهات العامة دون اهتمام بالمناهج الملائمة أو الأدوات التى يستخدمونها فى هذا المجال.

ويمكن أن نصنف هؤلاء العلماء بطرق متعددة ووفقاً لخط التحليل الذى اتبعوه، فمنهم من اعتبر التغير الاجتماعى عملية تجرى فى اتجاه خط واحد مستقيم (التطوريون وماركس)، ومنهم من اعتبره عملية دورية فى المقام الأول (باريتو، وتوينى، وشبنجلر)، على أن فريقاً ثالثاً

اعتبره عملية مشروطة بالتغيرات الديموجرافيه للتحضر والتصنيع والجماعات الهامشية والكوارث والهجرة ... الخ. وقد يكون من الملائم أن نرى كيف تتداخل هذه الاتجاهات التحليلية أو كيف ينطوى كل منها على الآخر فى الواقع. فقد اهتم التطوريون بصفة أساسية بعملية تطور النوع الإنسانى فى حد ذاتها أما اهتمام «توينبى» فقد كان موجهاً إلى تعاقب الحضارات فى الوقت الذى اهتم بدورة الحياة الخاصة فى كل حضارة، وبالمثل حاول شبنجلر أن يتخذ موقفاً مماثلاً وإن كانت تحليلاته كلها قد أدت فى نهاية الأمر إلى التنبؤ (أو توقع) انهيار الحضارة الغربية (فى أعقاب الحرب العالمية الأولى) وهناك من ركز اهتمامه على تحرى عمليات التحديث (يكون المجتمع فى هذه الحالة وحدة للتحليل وليس الحضارة)، وفى هذا الصدد تعالج موضوعات مثل التصنيع، وظهور الرأسمالية (مارس وسبارت)، والرأسمالية المتطورة (مانهايم وبرنهام)، والاشتراكية الحديثة.

وهنا. يرى بعض الدراسين أن جانباً لا بأس به من انجازات التنمية تتفق مع ما ذهب إليه الاتجاه التطورى، ذلك أن التقدم الذى يتم إحرازه الآن لا يرجع إلى مجرد تفاعل عوامل أو عمليات داخلية فحسب وإنما يرجع أيضاً إلى تزايد وتعاظم عمليات التغير الاجتماعى. أن تنمية دول العالم الثالث (فى رأى معين) تقوم على مجموعة من التصورات خطط لتحقيقها ودعمت ووجهت «سياسياً». أن الوسائل الفنية للتخطيط قد تطورت بسرعة فائقة ليس فقط فى مجال الاقتصاد بل وأيضاً فى قطاعات

التعليم والصحة على المستوى الاقليمى والمحلى. ولذلك فإذا ما أمكن تحقق السيطرة الإنسانية على التغيرات الثقافية والاجتماعية فإن ذلك معناه تجنب وقوع ما يسمى (بالطابع الدورى للتغير) على افتراض أن مثل هذا الطابع محتمل الحدوث ويكون التغير الاجتماعى حينئذ ممكناً من خلال عمليات مشروطة تعتمد على كفاءة القيادة وتوفر الوسائل الفنية الاجتماعية ولتدعيم هذه «الإمكانية» فإنه لابد أن تتوفر الظروف من أجل دراسة العمليات السابقة للنمو السكانى والتحضر والتصنيع ونمو وسائل الاتصال لتقدير ما تتضمنه من تلقائية فى الحدوث أو النمو أو ما تتطلبه من أجل وضوح تأثيرها من قوى دافعة مخططة.

ومن الملاحظ أننا لازلنا بعيداً عن مجال السيطرة على التغير الثقافى والاجتماعى، إذ كيف نستطيع أن ندعم بعض التغيرات إذا كانت تتفق وبعض القيم الإنسانية المرغوبة، أو نمنعها إذا اتخذت اتجاهاً خاطئاً ؟ إن النمو السكانى الذى فاق النمو المحتمل والممكن للنظم الاقتصادية والتعليمية والصحية يعتبر فى الحقيقة مثالاً ملائماً فى هذا المجال، إذ نجد أن القيم العامة والشعبية لا تتفق تماماً مع القيمة الحكومية فى هذا الميدان فى الوقت الذى لا يزال فن تغيير هذه القيم أمراً مجهولاً أو متعذراً إلى حد كبير جداً، كما لا تزال بعض الجهود التى تبذل فى هذا الاتجاه على مستوى المجتمع المحلى وخاصة فى نظم التعليم غير مؤتية ثمارها.

٣ ـ ومادام التغير الاجتماعى سوف يصبح أكثر خضوعاً لضبط الإنسان وتوجيهه، فلا مفر من أن نتساءل عن: من الذى سيمارس الضبط والتوجيه ؟ وما الذى يمكن أن يكون موضوعاً له ؟ لقد أصبح واضحاً أن الكفاءة أو المقدرة الفنية فى إبقاء المجتمع فى حالة من الحركة المستمرة وتوجيهه من خلال استخدام الوسائل الفنية المتطورة نحو تحقيق أهداف مرسومة من الأمور ذات الأهمية البالغة. ومن أجل هذا كان التأكيد على هذه الناحية مؤدياً إلى الدخول فى مناقشة نظريات التغير الاجتماعى وخاصة تلك التى اهتمت بدراسة وتحليل عوامل التغير وأجهزته أو وسائله[٣].

لقد اهتم عدد من «المنظرين» الذين عالجوا مسألة «القيادة» فى المجتمعات النامية بمناقشة «مستوى القمة» ودوره فى اتخاذ القرارات فى مجال الحياة السياسية (رجال السياسة وصناع القرار) ومجال الحياة الاقتصادية (رجال الأعمال والبنوك والمخططون الاقتصاديون) وفى مجال الجيش والرأى العام (القادة ورجال الدين وقادة التوجيه الجماهيرى أو الاتصال الجموعى) وقد يشكل هؤلاء جميعاً جماعة واحدة كما هو الحال فى النظام الاقطاعى أو نظام الحزب الواحد أو فى النظام الرأسمالى. وقد يشكلون أيضاً عدد من الجماعات المستقلة والمتنوعة تستأثر كل منها بالسلطة والسيطرة على جزء أو مجال معين من المجتمع والحياة الاجتماعية.

ولكن هل نتوقع من «قادة القمة» أن يسلكوا كأجهزة أو وسائط أو عوامل للتغير ؟

لقد عنى كثير من «المنظرين» فى تاريخ علم الاجتماع بمسألة التغيرات الداخلية التى تحدث فى «الصفوة القائمة» وما قد ينجم عن ذلك من تعاقب لقطاعات فيها على مراكز القوة بطريقة لا تماثل ما يحدث بين الجماهير، ويظهر ذلك بوضوح فى نظرية باريتو وموقفه من دورة الصفوة، وعند ماكس فيبر حين أشار إلى إتجاه الصفوة إلى تدعيم البيروقراطية ومانهايم فى إشارته إلى الاتجاه نحو التكنوقراطية، وبرنهام فى إشارته إلى الاتجاه نحو الصفوة الإدارية فى الزمن المعاصر.

غير أنه من الصعب أن نطبق مثل هذه التعميمات والقضايا العامة على البلدان النامية وخصوصاً بعد حصولها على الاستقلال ومواجهتها لمشاكل الوحدة القومية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد تبين أن القوة العسكرية أصبحت وبشكل متزايد تتدخل فى توجيه السياسة العامة وفى أحيان كثيرة تستولى على أدوات الحكم وتصبح الموجه السياسى الوحيد، وحينئذ يكون رائدها الالتزام بالقانون والنظام. ويعتقد كثير من الدارسين أن مثل هذا الوضع لا يتيح ظهور قيادات على مستوى غير سياسى يمكن أن يكون لها اهتمام خاص بمسائل التنمية أو تكون لها القدرة على توجيه «الحكم العسكرى» نحو أهداف مجتمعية قد لا تتفق فى نهاية الأمر مع طبيعة الحكم العسكرى وتصوراته.

ولهذا يعتقد عدد متزايد من علماء الاجتماع أن التجديدات فى المجتمع لا يحتمل أن تنبعث بتشجيع من الطبقة الحاكمة، ولهذا يؤكدون دور الجماعات التى بحكم طبيعة بنائها ووظائفها الفردية يمكن أن تهيئ المناخ والتربة الخصبة لنمو التجديد والخلق والابتكار. أما عن نوعية هذه الجماعات. فإن البعض يرى أنها لابد أن تكون جماعات غير عادية كالجماعات الهامشية والمهاجرين والجماعات التى يتزايد عندها مشاعر الاحباط بسبب وجود نظم اجتماعية تساعد على تفاقم هذه المشاعر. ومن أجل ذلك يميل الباحثون الغربيون فى المجتمعات النامية إلى بحث الأصول الاجتماعية لمن يتصدرون لإقامة المشروعات الاقتصادية أكثر من اهتمامهم بمن يتقدمون بمشروعات اجتماعية أو يعملون على تدعيمها. وذلك على الرغم من أنها قد تكون ذات طبيعة تقدمية أو تجديدية. وربما كشف هذا الاهتمام عن اعتقاد مسبق عند هؤلاء بأهمية التنمية الاقتصادية كمنطلق «وحيد» للتنمية الشاملة.

الواقع أن ما عرضناه من نظريات عن التغير الاجتماعى لا تسهم إلا قليلاً فى تحديد نموذج تنموى ملائم للبلدان النامية التى تحتاج إلى طاقة متزايدة على الخلق والابتكار والتى لا تزال فى المقام الأول تعتمد فى التنمية على الأفكار والنماذج التى تستعيرها من البلاد المتقدمة علمياً وتكنولوجياً، كما أنه من الصعب أو يكاد يكون من المستحيل السعى إلى إيجاد مخطط لخلق الجماعات الهامشية وغيرها التى تستطيع أن تحقق مناخ الابتكار.

وجهـــة نظـــر :

أن من يعمل فى حقل توجيه التغير وتخطيطه لابـد أن ينطلـق مـن خلفية علمية محددة حتى يمكن أن يتعرف بشكل واضح علـى الأفكـار والمعتقدات وعلاقتها بوعى الناس وتعرفهم علـى مطـالبهم وحاجـاتهم وإلا كان التخطيط لإدخال تغيرات معينة أمراً عقيمـاً وجهـداً ضـائعاً. فلقد وضح أن هناك اهتماماً فى كل العلوم الاجتماعية تقريباً بالبحث عن أسلوب تفسير التغير الاجتماعى فـى الوقـت الـذى تسـتأثر قضـية تفسير الأفعال والمعتقدات بأهمية ملحوظة. وجـدير بالـذكر فـى هـذا الصدد أن أحد الأبعاد الهامة لفلسـفة Poper فـى العلـوم الاجتماعيـة هـو إقامتـه لتلـك الصـلة التـى جعلـت مـن الممكـن الـربط بـين هـاتين المسـألتين. فـالتغير الاجتمـاعى ينبثـق أساسـاً لأن النـاس يراجعـون معتقداتهم عن العالم وعن المجتمع ولهذا فإنهم يغيرون الأسـلوب الـذى «يعملون» وفقاً له.

لكـن (الـتغير والاعتقـاد) أصبحا مشـكلتين لأن النظريـات التـى وضعها العلماء الاجتمـاعيين لم تسـتطع أن تقـدم شـرحاً مقنعاً لهمـا فقـد بذلت فى كل مـن علـم الاجتمـاع والأنثربولوجيـا محـاولات لتفسـير مـا يجـرى فـى المجتمـع فـى ضـوء الوظـائف التـى يؤديهـا بنـاء مـن المراتـب والأدوار، لكن الاهتمام كان مركزاً على ما لا يتغير، كما أن محاولة علـم النفس السلوكى وعلم السياسة شرح مسائلهما دون إشارة إلى أى شـئ يتصـل بالعقـل لم تـؤدى إلى معالجـة جـادة لمسـألة المعتقـدات. ويـرى

«جارفى» Jarvie فى هذا الصدد أن كلا من هاتين المحاولتين بغض النظر عن اختلافهما يناقضان التجربة افعلية، لأن التغير والمعتقدات موجودات أو كيانات أساسية.

وعلى الرغم من وجود مداخل عديدة فى العلوم الاجتماعية مثال السلوكية والوظيفية إلا أنها تعرضت لنقد شديد بسبب اخفاقها فى تفسير التغير الاجتماعى من خلال إقامة صلة بين الفكر والفعل أى بين الأفكار والعالم، ومما لاشك فيه وبغض النظر عن هذا كله فإن الصلة قائمة، فقد كرر بوبر Poper فى أكثر من موضع أن موضوع الفكر (الأفكار والنظريات) والمعتقدات والقيم تؤثر فى الطريقة التى «يفعل بها الناس» ويمثل هذا الموقف جوهر نظرية التغير الاجتماعى وهذا يعنى أن الإصرار على إنكار الصلة بين الفكر والفعل يمكن أن يقودنا إلى عجز واضح عندما نريد أن نفسر التغير الاجتماعى[٥]. أو أن نخطط لتوجيهه ليحقق إشباع المطالب والحاجات الملحة للناس.

فعالية التجديد :

هناك مشكلتان أساسيتان تظهران عند دراسة التجديدات التكنولوجية أو القيمية وميكانيزمات قبولهما أو رفضهما وهما: كيف نعالج السلوك الخلاق أو التجديدى ذاته ؟، وكيف نعالج مسألة قبول النسق أو رفضه لما قد يترتب على التجديد ؟. ولعل هذه الأسئلة ستظل دائماً موضوع للبحث الفلسفى والسيكولوجى والاجتماعى، ولا نجد

فى الوقت الحاضر إلا اتفاقاً ضئيلاً على ما يمكن تسميته «محددات الشخصية المجددة» أو الإجابة عن السؤال: من هم المجددون ؟

وهناك نظريات عديدة، أشهرها نظرية ايريك ايركسون Erik Erikson التى لخصها - ايفريت هاجين Evertt Hangen -[٦]. فالمصطلح كما يقول هاجين «هو فرد تعلم عندما كان طفلاً نمطاً من الحلول لبعض المشاكل الشخصية التى سببت له قلقاً كبيراً وعندما يواجه فى نضجه قوة اجتماعية مماثلة لتلك القوة المتعلقة التى واجهته فى طفولته. فإن قلقه يستيقظ مرة أخرى ويستجيب كما تعلم أن يستجيب فى طفولته، فإذا كانت المشكلة التى أدركها بعمق قد أدركها فى نفس الوقت عدد كاف من أعضاء المجتمع على أنها كذلك فسوف يكون من السهل عليهم أن يتقبلوا آراءه أو حلوله لها، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث تغير اجتماعى كبير، ومن ثم يصبح هذا الفرد شخصية تاريخية»، وقد طبق ايركسون نظريته تلك فى كتابه المعروف «لوثر الشاب» Young Man Lauther لتحليل التجديدات القيمية التى أحدثها مارتن لوثر.

وهناك بالإضافة إلى تحليل ايركسون نظريات وضعية أخرى عن التجديد تشتمل تلك التى تحاول أن تبرهن على قدرة الغريزة الإنسانية على الاكتشاف وإشباع حب الاستطلاع ... الخ. إلا أن المشكلة الأساسية التى تكمن أمامنا هى: ما الذى يحدث لنتائج التجديد ؟ لماذا تقبل أحياناً ؟ ولماذا ترفض أحياناً أخرى ؟ فمن المعروف أن الأنساق

الاجتماعية تضبط عادة تأثير التجديدات بجذبها نحو ميادين معينة من خلال تقديم المكافآت للمجددين، وهذا بدوره يؤدى إلى جعل التجديد مسألة روتينية (تنظيم التجريب) أو كما يقول Barnett بارنت، أن التجديد يزدهر فى مناخ يعد له مقدماً. ومثال ذلك أن الثقافة الغربية تكافئ الفنون الخلاقة وتميز بين من يخلق لأول مرة ومن يعيد عملية الخلق «مرة أخرى»(٧). وفى السنين الأخيرة يمكن أن نلمس تلك العملية التى تسمى مكافأة وتوقع التجديدات، ولكن يلاحظ أن التجديدات تنموا فى ميادين العلوم الطبيعية والبيولوجية وتلقى دفعاً حيث أنها تخدم السوق وتحمى الوظائف فى الدولة القومية التى تنطوى عليها أنساق اجتماعية من هذا النمط.

وقد يحدث من حين لآخر أن يواجه التجديد بالقبول فى ميدان غير متوقع مثل «القيم»، وهناك فى هذا الصدد مدرستان تكملان وجهة النظر هذه حاولتا أن تحللا هذا النوع من التجديد وهما: مدرسة الإنسان الهامشى: والتى تزعم أن الأشخاص الذين يشغلون مراتب مائعة أو جديدة أو كبيرة نسبياً يحتمل أن يتحولوا إلىلا مجددين أو متقبلين للتجديدات، ويقال أن مثل هؤلاء فى حاجة إلى خفض حدة توتراتهم الشخصية، كما أن مراكزهم المرموقة التى يشغلونها تحررهم من النظرة التقليدية للبناء الاجتماعى والأنماط الثابتة فيه باستمرار. أما المدرسة الثانية المكملة للمدرسة الأولى: فهى المدرسة التى تؤكد أهمية المجدد ذو المركز العالى، ويقول ايركسون. ان الشخص الذى

لديه قدرات خلاقة غالباً ما يشغل مرتبة فى المجتمع تستوجب الاحترام بغض النظر عن نوعيته، وعلى هذا الأساس يستطيع أن يوظف تجديداته عن طريق ممارسة تأثيره، إلا أن بعض من يشغلون مرتبة من مراتب السلطة يمكنهم أن ينفذوا تجديداً معيناً حتى لو اضطرهم ذلك إلى استخدام القوة وفى الحالتين فإن الميكانيزم الذى يؤدى إلى التجديد هو ميل شاغلى المراتب الأولى إلى احترام أو إلى منافقة من يقفون على القمة.

أن الهامشين والصفوات المجددة يظهرون كنتيجة لمصادر خارجية فى التغير (خلال عمليات الحراك الاجتماعى) ومع ذلك قد ينمو المجددين الناجحون خلال نسق معين ويفرضون تأثيرهم بل ويجعلونه مشعوراً به من خلال العمليات العادية التى سيقوم بها النسق نفسه وهكذا تظهر الحاجة الملحة لدراسة التجديد وتقبله كذلك مصادر التغير البيئوى ومصادر التغير القيمى أيضاً.

ويتضح من ذلك أن الإنسان الهامشى أو المجدد صاحب القوة لهما فعالية محورية فى جعل المجتمع يستوعب التجديدات التى يمكن النظر إليها باعتبارها ثمرة من ثمرات التغير الايجابى أو التغير الذى وجه وخطط له. ولكن فعالية التجديد لا تعتمد فقط على هذين العنصرين، لأنه من الواضح أن الإنسان الهامشى أو المجدد قد يروجان لتجديدات تتناقض مع متطلبات المجتمع الحقيقية أو قد تكون معبرة عن مصالح أقلية فى المجتمع.

توجيه التغير من خلال الحركات الاجتماعية

الحركات الاجتماعية مثلها مثل ميكانيزمات التكنولوجيا الاجتماعية أو الاختراع، تسير فى نفس الطريق الذى تسير فيه كل ميكانيزمات الاختراع المادية[٨]. وهذا يعنى أن الحركات الاجتماعية لا تكون محصلة للتغير الاجتماعى أو نتيجة من نتائجه فحسب وإنما تعمل على خلق التغير وتوجيهه أيضاً. ويعتقد بعض الدارسين أن الحركات الاجتماعية لا تزدهر فى المجتمعات التقليدية، ولذلك فالحركات التعاونية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر تعتبر نمطاً مختلفاً عن حركات القرون الوسطى التى تفتقد الخلفية الاجتماعية فى نفس الوقت التى كانت بمنأى عن التأثير فى التغير، ومن أهم المسائل التى تعالج فى هذا النطاق انتشار التجديد والأساليب التى يتخذها وهى التى تنطوى على عمليات تشابه بالضرورة انتشار العمليات التكنولوجية. وطبيعى أن فهم التجديد يعتمد على إدراك متعمق لطبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعى. أن الاهتمام بالحركات الاجتماعية كموضوع مستقل فى علم الاجتماع أصبح واضحاً وخاصة بعد أن تضاءلت النظرة إليها باعتبارها مظهراً من مظاهر السلوك الجمعى فقط. ذلك لأن الحركة الاجتماعية تهدف إلى خلق ظروف اجتماعية جديدة تعتبر وجهاً من وجوه التغير الاجتماعى، أو بمعنى آخر هى أداة من الأدوات التى تستخدم الآن لتوجيه التغير فى الاتجاهات التى تناسب النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والقائم[٩].

ويفسر بعض الدارسين اهتمام بارسونز ومدرسته بموضوع الحركات الاجتماعية بناء على الإطار المرجعي للاتجاه الوظيفي، أنه طالما أن الوظيفية تنظر إلى الظواهر (الأنساق) الاجتماعية باعتبارها أجزاء في بناء متكامل ومتشابه، فإن أي «انحراف» أو «انفجار» يتخذ صورة جمعية يمكن دراسته في ضوء الصور التقليدية للسلوك الجمعي - وهذا يتفق مع وجهة النظر البارسونية التي تدعي أن النسق يمكن أن يحافظ على توازنه «المتحرك» باستمرار في مواجهة التغير - كما أن أي سلوك (حركة) غير مألوف أو عرضي يمكن إذا استمر خلال الزمن أن يتحول إلى شكل نظامي، فيفقد الخصائص التي ميزت مراحل انطلاقه الأولى وبالتالي يمكن استيعابه في الأنساق الأخرى القائمة المكونة للبناء الاجتماعي. إلا أن التحليل الوظيفي يتجاهل حركات اجتماعية وسياسية ذات أهمية بالغة ولا يدرسها لأنها بالمعنى الوظيفي ليست من الأشكال المألوفة للحياة ولهذا فإنها لا مكان لها في البناء. لكن الحركات الاجتماعية، إذا اعتبرنا أنها موجهة للتغير أو نتيجة من نتائجه، فإن دراستها تصبح ضرورية لاستكمال فهم ميكانيزمات التغير في المجتمع، كما أنها تصبح أكثر إلحاحاً لفهمها إذا كنا بصدد دراسة توجيه التغير (التنمية) أو التجديدات وأساليب انتشارها أو امتصاصها في المجتمع. وفي هذا المقام يرى كوهين Cohen - أن فشل الوظيفية في طرح نظرية ملائمة لتفسير وتحليل التغير الاجتماعي لا يكمن في عدم وجود مكان لمثل هذه النظرية في إطارها المرجعي وإنما يرجع في المقام الأول إلى

إخفاقها فى تطوير نظرية ملائمة للبقاء أو «الاستمرار الاجتماعى» **Social Persistence**.

وإذا رجعنا إلى الدراسات التى تناولت التجديد وبخاصة التجديد الفنى ندرك أن التغير الاجتماعى كان نتيجة غير متوقعة للنمو التكنولوجى كما أن ظهور الحركات التعاونية كان نتيجة مسبقة لجهود «تشارلز بوث» **Charles Booth** ويبدو التمييز بصورة أقل حسماً من وجهة النظر السوسيولوجية إذ أنه كان معروفاً من وقت لآخر أن الإنسان قد ابتكر أساليب اجتماعية واستغلها بنفس الأسلوب الذى حدث فى الأساليب المادية. وإذا تمكنا من التأكد من إمكانية تحقق مثل هذه التكنولوجيا الاجتماعية أصبح من الممكن النظر إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها موجهة للتغير أو خالقة له أكثر من كونها «صنيعة» له أو أحد نتائجه. وإذا كان الأمر على هذا النحو فإنه من المناسب جذب الاهتمام إلى الطبيعة الواقعية للتوجيه المستقبلى للمجددين الاجتماعيين الذين يخلقون الحركات الاجتماعية التى تشق طريقها داخل المجتمع بغض النظر عن كونها جزءاً من النظام التقليدى القائم.

أن هذا يعنى عند أنصار الحركات الاجتماعية أنها يمكن أن تعتبر باعثاً للتغير بما تطرحه من تجديدات يكتب لها الانتشار فى المجتمع فتعمل على تغيير أنماط الفعل والسلوك الجمعى الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى خلق قيم جديدة أو تعديل القيم القائمة بما يسمح لمزيد من التغير

والتجديد، فيتحول المجتمع إلى اتجاهات التحديث التى تعمل على زيادة فعالية المجتمع فى تطوير أنساقه وتنظيماته لمزيد من مقابلة المتطلبات التى تعبر عن التقدم العلمى والتكنولوجى. لكن الحركات الاجتماعية إذا نظر إليها على أنها باعث للتغير فإنها ترقي حينئذ إلى مرتبة العوامل المؤثرة فى التغير. ومن المعروف أن الحركات الاجتماعية ذات طابع طوعى فى مبدأ الأمر والعمل من خلالها لا يمكن أن ينجح بصورة حاسمة إلا إذا كانت هناك عوامل أخرى قد بدأت «تحرك» الأوضاع الاجتماعية القائمة. ومعنى ذلك أن الحركات الاجتماعية لا تبعث التغير فى أول الأمر إنما يمكن فى مرحلة متأخرة أن تعمل على التعجيل به وهى فى هذا الصدد يمكن أن تكون مواجهة له فى اتجاهات تعبر عن فلسفتها وأهدافها.

هذا وقد أدى القول فى بعض الأحيان بأن الحركات الاجتماعية يجب أن تعامل «كوعى ذاتى» وكمحاولات ناجحة لخلق التجديدات فى النسق الاجتماعى إلى ظهور التساؤلات عما إذا كانت هذه الحركات الاجتماعية محددة تاريخياً بنفس الطريقة التى تحدد وفقها التجديدات التكنولوجية والعلمية الحديثة. غير أن المتتبع لنمو الحركات الاجتماعية يتبين أنها تظهر فى بعض الفترات بصورة واضحة ومحددة وقوية بعكس فترات أخرى تظهر فيها بصورة هامشية بل وضعيفة. إن نمو الحركات الاجتماعية كما وصفها سملسر[١٠] يمكن أن ينظر إليها باعتبارها نتيجة «للنمو المتقدم» وليس نتيجة «للتدهور الاقتصادى»، إلا أن ما نحتاج إليه بالفعل فى هذا المجال هو تحديد الظروف التى تساند أو تعجل

بالتحول من مرحلة إلى أخرى أو تعمل على وقفه أو الإبطاء به. وهنا لابد أن نتساءل: هل هناك ظروف تؤدى إلى ظهور بعض الأشكال الأكثر ملاءمة في التنظيم الاجتماعى فتعمل على افساح الطريق للتوصل إلى تجديد اجتماعي ناجح ؟ لقد نظر سملسر Smelser إلى هذه الظروف من خلال العوامل البنائية التى تفضى إلى خلق الحركات الاجتماعية وأنماط الضبط الجديدة التى تظهر بمجرد ظهورها. إلا أن ظهور التحديات للتأثير على الترتيبات المعيارية التى تكون فيها فرص النجاح والفشل متوازية يؤدى إلى ظهور ما سماه «بالحركة الموجهة معيارياً - Norm Oriented Movement» وهى الحركة التى يحاول من يتبناها أو يدفعها إلى خلق أو تعديل أو حماية المعايير «المناسبة فى المجتمع القائم». ويرى ميرتون Merton فى هذا المجال أن دور العلم والانجازات التكنولوجية يجب التأكيد عليه وإبرازه، إذ أنه بدونها يمكن أن يتعرض أى تجديد لمقاومة توقف نموه وانتشاره أو تحليليه إلى شئ عقيم.

هكذا نتبين أن كلاً من «سملسر وميرتون» على اختلاف مداخلهما إلى طبيعة الحركة الاجتماعية المؤدية إلى «التجديد» أو إلى «المعايير» المطلوب خلقها أو تعديلها أو حمايتها، يتفقان فى الأهداف النهائية التى ينبغى أن تصل إليها الحركات الاجتماعية[١١]، تلك التى لابد أن تحقق «النمو» الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى من خلال طرح التجديدات وخلق المعايير التى تساندها وتعمل على تأكيدها بحيث يمكن فى فترة معينة أن تصبح جزءاً مدعماً للأنساق الاجتماعية القائمة.

وفى ذلك إشارة واضحة إلى أن «الحركة الاجتماعية» بغض النظر عن نوعية «المجددين» الذين يحاولون دفع عملياتها، يمكن أن تكون بديلاً طبيعياً وتلقائياً ومتفقاً مع أفكار توازن الأنساق وامتصاص الانحراف، لتوجيه التغير فى المجتمع عن أى طريق آخر أو إعادة ترتيب أجزائه. وعلى ذلك فإنه من السهل أن نحكم على موقفهما الأيديولوجى الواضح من خلال ما قدماه من أفكار فى هذا المجال، وهى المواقف التى يمكن أن توصف بأنها محافظة أو على الأكثر أنها ليبرالية، ذلك أن تدعيمها وتفضيلهما المتضمن للعمل الطوعي والتنظيمات الطوعية فى مجال التغير يجعلانهما فى الموقف المضاد للراديكالية بوجه عام.

وقد تطورت دراسة الحركات الاجتماعية وخاصة عندما أصبح هناك فرع يتطور فى علم الاجتماع يهتم بشكل مركز بهذا الموضوع مستفيداً من الدراسات القديمة والحديثة معاً فى مجالات الجماعات (الجماعات الضاغطة) والسلوك الجمعي والرأى العام ووسائل الاتصال الجماهيرية، وهذا إلى جانب دراسات التنمية والتغير الاجتماعى ... الخ. ومن المسائل التى تحظى الآن بأهمية واضحة دراسة ما يسمى بالجماعات ذات الأسباب الواضحة Causes Groups وهى جماعات تمثل بعض المعتقدات والمبادئ وتعمل من أجل هذه الأسباب وتحاول التأثير على الحكومة لسن القوانين وبناء النظم الإدارية لتدفع بأشكال اجتماعية جديدة إلى حيز الوجود وفى نفس الوقت تحاول أن تحصل على التدعيم الكاف لها من قبل الجماهير فى محاولاتها لتغيير السياسة العامة. ولكن

أعضاء هذه الجماعات لا يتوقعون من الناس انفسهم أن يتحملوا عبء خلق هذه الأشكال الاجتماعية بناء على جهودهم الذاتية وإنما يؤكدون على ضرورة قيام الحكومة بتطوير الأساليب التى تحقق غاياتهم ولا تصبح أساليب المساعدة الذاتية مطلوبة وذات فعالية إلا إذا بدأت أهداف هذه الجماعات تنتشر وتصبح واضحة نسبياً ومع ذلك فإن استخدام هذه الأساليب يتم فى نطاق محدود. وتعتمد الحركات الاجتماعية التى تدعو لها الجماعات الضاغطة على عوامل ثلاثة.

١ ـ استعداد السكان وقاداتهم لتحمل أعباء التجربة الاجتماعية التى يقوم بها بعض أعضاء المجتمع.
٢ ـ رغبة الحكومة فى القيام بتجربة فعالة لهذه الأنماط ذاتها.
٣ ـ إمكانية سماح الحكومة لهذه الجماعات بتطبيق طرقاً جديدة لتنفيذ التجربة لم تفكر فيها الحكومة ذاتها.

ومن المهم هنا أن نشير إلى اختلاف المجتمعات فى الاستجابة للتجديدات الاجتماعية، ففى المجتمع التقليدى حيث تنتشر التكنولوجيا بصورة تقليدية فإن الاستجابة لتغيير أساليب الحياة الاجتماعية تكون بطيئة، بعكس الحال فى المجتمعات المتقدمة التى تكون فيها الاستجابة سريعة للتغير. الأمر الذى يؤدى إلى خلق المناخ الملائم لنمو الحركات الاجتماعية، هذا وقد لاحظ كثير من علماء الاجتماع أن التجديد الاجتماعى الذى تخلقه الحركة الاجتماعية يجذب الانتباه إلى دور

الجوانب التنظيمية فيه ومن ثم زاد الاهتمام بدور القيادة وسلطة القيادة، أن فكرة الحركة الاجتماعية كمجموعة من الأشخاص يهدفون إلى التوصل إلى تحديد اجتماعى تستلزم بحث أيديولوجيتها خطوة بخطوة مع الظروف التى واجهتها فى تاريخها ومجموعة العوامل المتداخلة التى تؤثر فى تشكيل بناء الحركة. أن أى تجديد اجتماعى يبدأ فكرة فى رأس مبتكرة ثم ينتهى به المطاف ليتحول إلى أسلوب للحياة عند عدد كبير من الناس، ومثل هذه العملية فى مساراتها وميكانيزماتها تحتاج إلى دراسة محددة عن «التجديد» وهو موضوع لم يهتم به علم الاجتماع اهتماماً كافياً حتى الآن.

هكذا يتبين أن مؤيدى فكرة الحركة الاجتماعية باعتبارها عاملاً جوهرياً فى التجديد ينطلقون كما ذكرنا من قبل من «مفهوم الفعل» كما طورته الوظيفية فى الوقت الراهن، إلا أنه فى مجال التغير الاجتماعى أو فى محاولات توجيهه من أجل التغيير وفقاً لأهداف محددة ومرسومة قبلاً، ينبغى ألا نتورط فى القول بأنه يمكن نسبة كل تغير فى ميادين المجتمع إلى القوى الدافعة التى تؤدى إلى خلق تنظيمات اجتماعية جديدة أو إلى ظهور القادرة المجددين أو إلى البرامج ذات الطابع الأيديولوجى المؤيدة للتغير فى اتجاه أو آخر. أن هناك من غير شك قوى أخرى وتفسيرات متباينة ومتعددة للتغير ولتوجيهه تنطلق من أطر مرجعية أخرى. ومع ذلك فإن كانت الوظيفية متهمة بفشلها فى تقديم تفسير ملائم للتغير الاجتماعى،

إلا أننا لا ننكر الجهد الذى قام به «بارسونز» فى هذا المجال حتى لو تمخض عنه سلسلة من الأفكار الغامضة أو المبهمة

أن ما يمكن أن يوجه إلى كل من «بارسونز» و «سملسر» من نقد هو عدم توضيحهم لكيفية وجود بعض أجزاء النسق الاجتماعى بصورة أكثر انفتاحاً لضغوط التجديد مما يجعلها تسبب تغيرات فى الأجزاء الأخرى من النسق كذلك فإن الحركات الاجتماعية الناجحة التى توصف بأنها «مجددة» من خلال اكتشاف القائمين بها للأنشطة الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، لا تجد مكاناً لها فى التحليل الوظيفى.

أن الدور الذى يلعبه الفعل، سواء من خلال المصلحين (المجددين) أو الجماعات الضاغطة ذات الوسائل والأهداف المحددة فى بعث حركات اجتماعية معينة تؤدى إلى تجديدات فى التنظيم الاجتماعى تؤدى إلى تغيرات واضحة، يتفق كما سبق مع مضمون الأطر المرجعية الوظيفية التى تنطلق من مسلّمات معينة عن بقاء النسق وتوازنه فى مواجهة أى تغيرات. ولهذا فإن الحركات الاجتماعية تصبح أداة لتوجيه التغير من خلال مقومات الأنساق القائمة بشرط أن تكون هذه الحركات مستوعبة لكل المقومات والتحديات التى تواجهها دون إحداث أى خلل بالبناء الكلى للمجتمع ولعل هذا التفسير يتعارض تماماً مع التفسير الماركسى الذى يعتمد على العلاقة الجدلية الدرجة بين طبقات المجتمع الذى يتزايد الصراع بينها كلما زادت ضخامة المنجزات الفنية

والتكنولوجية الأمر الذى يخلق نوعاً من الوعى واليقظة الثورية تدفع إلى قيام حركات اجتماعية تتطور إلى ثورة فى نهاية الأمر والثورة أداة توجيه التغير الكبرى نحو خلق بناء اجتماعى جديد يحل فيه التوازن بين عناصر المجتمع المختلفة.

ومع أن هناك بعض علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر يحاولون الفصل أو التمييز بين نوعين من التغيرات الاجتماعية، الأول ما كان نتيجة للحركات الاجتماعية والثانى كان نتيجة للتجديدات التى تطرحها الانجازات الفنية والتكنولوجية، إلا أن هذا الفصل إذا كان لهدف إجرائى فلربما يكون مقبولاً، أما إذا كان لغير ذلك فهو أمر يحتاج إلى دراسة وتحليل نظراً للتداخل الشديد والترابط العضوى بين التغيرات الاجتماعية مهما كانت طبيعة موجهاتها وخاصة إذا كنا فى مجال معرفة العوامل المختلفة التى تؤدى إلى توجيه التغير فى مسارات الأنساق القيمية فى المجتمع.

الهوامش والمراجع

(١) يرى اتزيونى Etzioni أن المشكلة الأساسية للتغير الموجه ترتكز أساساً فى تنمية أساليب أو مناهج فعالة للتوجيه المجتمعى الذى يدعم فى نفس الوقت أسبقية الأهداف المجتمعية، هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة التغير الموجه عن التغير النام إنما يصاحبه زيادة نسبة خطر تأثير الفئة ذات المصالح على الأهداف المجتمعية بما يحقق مصالحها. أنظر:

Amitai Etzioni, The Active Society: A Theory of Social and Political Processes, Free Press, New York, 1968.

(٢) يمكن لمن يتناول مسألة التنمية الاجتماعية أن يعالجها من زاويتين: الأولىَ: معالجة المسألة على أساس مادى محدد تتناول جانباً من جوانب الحياة الاجتماعية (مثل الاقتصاد والتكنولوجيا والقانون)، والثانية: تحليل مقولات التنمية على أساس النظريات المختلفة التى تفسر ميكانيزمات الوجوه المختلفة للحياة الاجتماعية والتساند القائم بينها.

(٣) اتزيونى فى كتابه عن المجتمع الفعال حاول أن يطور نظرية للتغير الاجتماعى بعيدة المدى وحاول التوفيق بين النظريات الجمعية Collectivistic التى تركز على التغيرات الجارية والطوعية التى ترتبط بالتغير الموجه بحيث توصل إلى مدخل يوازن بين المدخلين السابقين، ينظر إلى النظريات الجمعية ونظريات النسق، النماذج الوظيفية. النظريات الثقافية الأنثروبولوجية باعتبارها سلبية Passive حيث لا تضع فى اعتبارها المستوى الميكروسكوبى لعدد من الأفعال. أما النظريات الطوعية فترتبط بالعلم السياسى خاصة فى دارسة العلاقات بين الحرب العالمية الأولى والثانية وفى دراسة الإدارة والتنظيم وترتبط بالسيبرناطيقا ونظريات

الاتصال. ويركز اتزيونى على النموذج السيبرناطيقى (الذى يتضمن مراكز صنع القرار وشبكة الاتصال التى تحمل الرسائل من المركز إلى الوحدات الدنيا ورسائل التغذية المرتدة Feedback من الوحدات إلى المكز. وحين يستخدم هذا النموذج للتحليل المجتمعى، فإن الحكومة تعد المركز السيبرناطيقى للمجتمع حيث تمده بمراكز صنع القرار وشبكة الاتصال لوحدات الأعضاء.

(4) **Conard, M. Arensberg & Arthur H. Niehoff, Introducing Social Chang: A Manuel for Americans Overseas, Aldine Publishing Com., Chicago, (The Introduction).**

(5) **J. C. Jarvie, Concepts ands Society, Routledge and Kegan Paul, London, 1972, PP. IX - X.**

(٦) فسر Everett E. Hagen كيفية حدوث التغير وبداية التقدم التكنولوجى والتنمية الاقتصادية من خلال نماذج من التحول مرت بها بعض المجتمعات من الحالة التقليدية إلى النمو الاقتصادى، حيث أشار من خلال ذلك إلى أن أحد العوامل الهامة فى خلق التغير، بعض التحولات التاريخية التى تسبب لجماعة أو صفوات من الصفوات الدنيا التى كانت تحتل مكانة هامة فى الهيراركية الاجتماعية أن تشعر بفقدان الاحترام والمكانة والتقدير بالإضافة إلى نظرية احتقار الوظائف هذه الصفوة الدنيا.

(7) **Barnett, Innovation, London, 1962.**

(٨) ويعرف قاموس أكسفورد الحركة بأنها: «سلسلة من الأفعال والمساعى لمجموعة من الأشخاص من أجل تحقيق أهداف معينة».

إلا أن هذا التعريف من وجهة نظر علماء الاجتماع لا يميز بين الحركة الاجتماعية وأى شكل آخر من أشكال السلوك الاجتماعى، ولذلك فقد كان لعلماء الاجتماع أن يسهموا فى تعريف المصطلح فعليهم إجراء بعض التعديلات المصطلحية. وفى هذا المجال حاول هيبرل Herberle تعريف الحركة الاجتماعية أنها: «نمط معين من الفعل الملموس للجماعات يستمر لمدة أطول من استمرار بعض التجمعات مثل الجمهرة أو الازدحام، إلا أنه ليس منظماً بنفس الصورة التى تحققها التنظيمات الأخرى، لكن وعى الجماعة الذى يعنى الاحساس بالانتماء والتضامن بين أعضاء الجماعة يعتبر ضرورة ملحة للحركة الاجتماعية ومن هذا المنطلق تتغير الحركة الاجتماعية عن الاتجاهات التى تنتج عن أفعال مشابهة لكنها غير منسقة لعدد من الأفراد».

(9) **J. A. Banks, The sociology of Social Movements, London, 1972, PP. 11 - 14.**

(١٠) حاول «سملسر» أن يبرهن على أن الحركات الاجتمعية تظهر فى بعض فترات التدهور والتراجع الاقتصادى لمحاولة بعث تجديدات أو إثارة نوع من النشاط، يمكن أن يتغلبعلى النتائج الوخيمة لهذا التدهور اجتماعياً. إلا أن هذا غير واضح تاريخياً. أنظر:

Smelser, Sociology, New York, 1975.

(١١) ميز روبرت ميرتون بين تغير موجه وتغير غير موجه وينظر إلى التغير الموجه باعتباره محكوم عليه بالفشل ما لم يؤخذ بعين الاعتبار مفاهيم الوظائف الظاهرة والكامنة فيقول: «أن بحث التغير الاجتماعى دون

إدراك الوظائف الظاهرة والكامنة التى يؤديها تنظيم اجتماعى خاضع للتغير يعنى أن ننغمس فى شعائرية أكثر مما ننخرط فى هندسة اجتماعية». أنظر:

Robert Merton, Social Theory and Social Structure.

الفصل الرابع

الأطر النظرية للتنمية

مقدمـــــة .

أنبثقت التطورات الكبرى في علم الاجتماع من مجموعة من القوى الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية التي شكلت فكر الباحثين وجعلته يتخذ طابعاً معيناً، ولقد نشأت نظريات التنمية في سياقات تاريخية مختلفة، هذه النظريات قد ساهمت بطريقة أو بأخرى في تفسير التخلف، وتوجيه مسار التنمية ، إلا أن هناك أسباب عديدة، جعلت هذه النظريات تخفق في تفسير الواقع التنموي وتوجيه مسار التنمية فيه وترجع معظم هذه الأسباب إلى طبيعة المرحلة التي نشأت فيها، والفترة الزمنية، والظروف المحيطة بكل من الدول المتقدمة والدول النامية، فضلاً عن سيطرة التوجهات الأيديولوجية والمصالح الدولية.

لقد عكست نظريات التنمية ولفترة طويلة الخلاف بين التوجهات الرأسماليه والاشتراكية في تفسير التنمية، ولاشـ ـ ـ عرض التراث يكون مفيداً لتقييم الوضع الراهن على مستوى التنظير للتنميه

ان التنمية ليست ميكانيزما، وانما هي عملية تاريخية. لقد تعثرت النظريات الوظيفية المستندة إلى قاعدة التوازن في تفسير التغير في العالم المتقدم، وذلك لسبب أساسي، هو أنها تعالج مواقف جزئية تصلح معها فكرة الميكانيزمات، أما التنمية فلابد ان يستند فهمها إلى تفهم العملية التاريخية المتجددة وكذلك أخفقت النظريات ذات التوجه الاشتراكي في تقديم بديل نظري حاصة بعد أن جاء الواقع مغايراً للتوقعات.

إن البحث فى مجال التنظير للتنمية مستمر، والعودة إلى التراث السوسيولوجى للنظريات فى إطار تحليل نقدى واع وموضوعى أمر لاغنى عنه حتى يمكن الوصول إلى موجهات نظرية تناسب الأوضاع والمتطلبات التنموية. ان تراث التنمية لم يعكس اختلاف الدول وتنوعها بقدر ما عكس ثقافات المجتمعات التى أنتجته ومن هنا وصفت نتائج هذه الجهود بأنها ضئيلة، فضلا عن أن تصنيفات عديدة للنظريات التى حاولت تفسير واقع التخلف والتنمية فى الدول النامية[1] عبرت عن توجهات أيديولوجية معينة.

وقد عكس تطور الاهتمام بدراسة التنمية والتخلف ظروفاً مجتمعية وعالمية ويجدر الاشارة قبل التعرض للاسهامات النظرية في معالجة قضايا التنمية والتخلف أن أؤكد أنه من الخطأ تصور مفهوم التنمية بعيداً عن مفهوم التخلف فهما قضية واحدة متكاملة فى الواقع. ويمكن القول أن التخلف عملية أو علاقة بنائية مع النمو الذى حققته الرأسمالية المتقدمة لذلك فان فهم عملية التنمية لا يمكن أن يتم إلا من خلال منظورها التاريخى، الذى يشخص التخلف فى ضوء علاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. إن أى تجاهل للدور الذى لعبه الاستعمار والرأسمالية فى الاستنزاف والاستغلال - القديم والمعاصر - بكافة صورة فى الدول المستعمرة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، يعتبر مجافاة للحقيقة وللواقع ومحاولة للتشوية وللتضليل. ولقد حاول الاستعمار الجديد أن يخلق صور ملتوية تمكنه من ربط الدول النامية

بعجلة التبعية، فهو يحاول فى كل مرحلة ان يحدث ثغرة يدخل فيها أما على مستوى القيادات أو التركيب الاجتماعى أو الأنماط الثقافية[٢].

ان التخلف ليس حالة متأصلة فى الدول الفقيرة، كما حاولت أن تثبت ذلك النظريات الرأسمالية فى محاولة لايهام هذه الدول بصعوبة التخلص منه ومن ثم تتصاعد امكانات التبعية. وهكذا حاولت الايديولوجية المحافظة أن تكشف الواقع وتفسره بقدر ما يلزمها من متطلبات ترتبط بالاستغلال والتبعية والسيطرة لتحقيق مزيد من التقدم ولذلك ابتعدت هذه النظريات عن الحقائق مما أفقدها الخبرة المعتمدة على التحليل الامبريقى للمجتمعات النامية.

إن الاختلافات القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، هى اختلافات من حيث الدرجة وليست من حيث النوع وهناك إمكانية للقضاء عليها[٣]. واذا كان للدور الاستعمارى أهمية يصعب تغافلها فى تفسير التخلف إلا ان ذلك لا ينفى دور العوامل الداخلية المتعلقة بالتخلف وبتراكمه ومن هذه العوامل الداخلية ما يتعلق بطبيعة النظام الاجتماعى أو السياسى والاقتصادى وما يمكن ان تتضمنه العملية التنموية من أخطاء تتعلق بتطبيق استراتجيات أو نماذج تنموية مغايرة للواقع. ولقد أشار ماير وبالدووين إلى ذلك «أن التخلف لا يظهر متميزاً بصورة أساسية إلا فى ضوء تكامل العوامل الخارجية والداخلية بما فيها البناء الاجتماعى القائم»[٤].

لقد شهدت فترة الخمسينات ظهور دراسات رأسمالية تحاول أن تنفى أى تهمة عن الاستعمار فى فرض التخلف وذلك من خلال تفسير ظواهر الفقر فى ضوء عوامل موروثة فى طبيعة البناء الاقتصادى القائم، بالاضافة إلى عوامل عنصرية وجغرافية وديموجرافية، وتعزو التخلف أيضا إلى فقدان المواد الأولية ونقص الثروات أو إلى مضمون المعتقدات والموروثات المساعدة والمعوقة. ومع تزايد نمو حركات الاستقلال فى العالم الثالث، تزايد نمو النظريات المتناقضة فى محاولة لتفسير النتائج وليس المقومات ولقد ركزت معظم هذه النظريات على دور رأس المال الاستراتيجى فى عملية التنمية، ودارت معظمها فى دائرة الفكر الغربى الموجه أيديولوجياً، كذلك أسهمت مجموعة من العوامل فى التحول الراديكالى للفكر التنموى، منها ما تعرض له العالم المتقدم من أزمة معاصرة تتضح فيما يعانى منه الاقتصاد من ركود وتضخم بالاضافة إلى الفروقات الداخلية - وبخاصة فى أمريكا - بين الشمال والجنوب وبين البيض والسود وقد انتقلت أعراض هذه الأزمة إلى اقتصاديات العالم الثالث، لتزيد من تفاقم الاوضاع الاقتصادية المتخلفة.

ولقد أثبتت تجارب الدول المختلفة أن المعدلات المرتفعة للنمو بما فيها معدلات دخل الفرد، لم تؤد إلى تحسين مستويات معيشة الغالبية العظمى من سكان العالم الثالث، وأن استراتيجيات التنمية المستندة إلى النظريات الرأسمالية المحافظة تدفع إلى مزيد من التدهور وبالتالى كان

لابـد مـن أن تتوجـه نظريـات التنميـة توجهـات تـتلائم مـع الظـروف الموضوعية التى يواجهها العالم الثالث.

ومن هنا ظهرت الآراء والأفكار التى تنادى بضـرورة العمـل على تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل القومى فى الـدول الناميـة بما يخفف من حـدة التفـاوت الشاسـع فـى توزيعـه. والقضـاء علـى الفقـر بمختلف أشكاله.

كذلك ظهرت محاولات نظرية لتحليـل قضـايا التخلـف والتنميـة، انطلقت من الفكر الماركسى والماركسى المحدث وكانت أقرب إلى الواقع وأكثر التصاقا بالقضايا التى يطرحها.

ان اختبار مـدى كفـاءة المحـاولات النظريـة السوسيولوجية المعنيـة بقضايا واقع التنمية والتخلف فى الدول النامية، يعد مقدمة ضرورية لأى دراسة تجرى عن هذا الواقع. وفى هذا المجال سأعرض لاهم ملامـح هـذه المحاولات. عرضاً نقدياً يتضمن ابراز جوانب القصور من حيـث الفعاليـة التطبيقيـة والكفـاءة النظريـة والصـدق الامبريقـى لهـذه النظريـات أو المحاولات التى أسهمت فى تخلف فهم واقع التنمية والتخلف فى العالم الثالث. ونظراً لصعوبة الالمام بكافة النظريات فى هذا المجال بالاضـافة إلى اشتراكها فى مجموعة من الفروض التحتية، فسوف أعرض لها مـن خـلال بديلين سيطرا على الفكر والسياسـات التنمويـة فـى العـالم الثالـث لفـترة طويلة وهما البديل الرأسمالى (الغربى) والبديل الماركسى.

وتشترك النظريات التى تندرج تحت البديل الرأسمالى فى مجموعة من الفروض التحتية، منها:

أولاً : اعتبار التخلف حالة متأصلة فى شعوب أو مجتمعات العالم الثالث.

ثانياً : ان انهاء التخلف والسير فى طريق التنمية يقتضى الاخذ بنفس الاسلوب الذى اتبعته الدول المتقدمة فى تحقيق تقدمها.

ثالثاً : اغفال متعمد لدور الاستعمار التاريخى فى تخلف العالم الثالث.

رابعاً : أن أهم ما تشترك فيه النظريات الرأسمالية، اغفالها الأبعاد التاريخية والخصوصية المجتمعية والثقافية لدول العالم الثالث.

خامساً: عجزت هذه النظريات عن تقديم تفسير ملائم لعملية التغيير وذلك لسيطرة نزعة التحيز العنصرى لايديولوجية توازنية محافظة تدعم مصالح الرأسمالية فى المحافظة على أوضاع التخلف فى العالم الثالث.

أما البديل الماركسى، فقد أسهم أسهاماً واضحاً، ليس كنظرية متكاملة ولكن فى نواحى معينة منها ابراز اهمية البعد التاريخى فى التحليل ولا يمكن تغافل دور الماركسية فى تقديم فهم دينامى تاريخى لأسباب التخلف وطرائق التنمية. ومع ذلك لا يمكن القول فى هذا المجال ان الماركسية التقليدية أو حتى الماركسية المحدثة قد قدمتا نظرية متكاملة فى التنمية والتخلف. خاصة بعد أن اخفقت تصوراتها المستقبلية على مستوى الواقع

إن فهم واقع التخلف لابد أن ينطوى على أساسين:

الأول: تراكم عملية التخلف من خلال السيطرة الاستعمارية تاريخياً، ومصالح الدول الكبرى فى الوقت الراهن

الثانى: تراكم واستمرار التخلف من الداخل أثناء عملية، التنمية، وذلك بتطبيق استراتيجيات تنموية لا تتلائم مع طبيعة الواقع بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والتاريخية. وقد أشار **Hunter** إلى أن التخلف قد يكون راجعاً إلى طبيعه المشروعات والخطط نفسها أو إلى قصور النظم واستراتيجيات التعبئة البشرية[٥].

لقد أسهمت عوامل متعددة فى تشكيل جوانب النقص والقصور فى النظرية الغربية - البنائية الوظيفية والصراع - للتنمية منها اتجاه معظم هذه النظريات إلى أسلوب الثنائيات فى التعبير عن الواقع، ومن ثم سيطرت ثنائية التقليد والحداثة على تفسير تلك النظريات لواقع التنمية والتخلف فى العالم النامى، وارتبط التخلف بالمجتمع التقليدى وأصبحت التنمية - من وجهة نظر هذه النظريات - مجرد اكتساب لخصائص المجتمع المتقدم. ولقد أشار **Shills** شيلز إلى الغموض الذى ارتبط بمفهوم التقليد فى هذه النظريات رغم استخداماته العديدة. كما أشار بنديكس **Bendix** إلى سيطرة مفهوم الثنائية وآثاره السلبية فى تفسير الواقع، فهناك صعوبة فى تصنيف المجتمعات فى ضوء أبعاد مثل العمومية والخصوصية، أو أن نفترض مراحل تطورية ينتقل المجتمع فيها من مرحلة

دون أخرى لأن الموقف أكثر تعقيداً من ذلك[٦]. هذا بالاضافة إلى استحالة وضع حدود فاصلة في نفس الفترة الزمنية بين طرفي الثنائية، نظراً لارتباطها في الواقع ، خاصة بعد أن أثبتت التجارب الواقعية ظهور نمط الاقتصاد المزدوج Dual Economy في بعض الدول النامية. وهاجم رودز Rhodes استخدام ثنائية التقليد والتحديث في تفسير واقع التنمية والتخلف، حيث يرى أنها تمثل استمرار للنزعة التطورية في أقامة الثنائيات كأساس للتحليل العلمي.

ان محاولة وضع بديل نظرى يمكن أن يسهم في فهم واقع التنمية والتخلف، لابد وأن يضع في الاعتبار أسبقية الكشف عن العلاقة بين واقع التخلف والتنمية في الدول النامية وواقع التقدم في العالم الغربي، وأن يبرز دور التبعية في تراكم عملية التخلف وفاقد التنمية.

ويجب أن يكون واضحا ان الظروف التي صاحبت النمو في الغرب تختلف عن ظروف الدول النامية اليوم، فالنمو في الغرب أرتكز على التصنيع معتمداً على السبق التكنولوجي، أما الوضع في البلدان النامية فهو مختلف تماماً، حيث تبدأ التنمية من وضع متخلف تكنولوجيا وعليها ان تناضل من هم اعلى مراحل التكنولوجيا. هذا بالاضافة إلى ارتباط حركة التصنيع في الغرب بالسيطرة على مصادر المواد الاولية في مختلف قارات العالم في حين أن الدول النامية تناضل من أجل استرداد ثرواتها الطبيعية. وقد ارتبط التصنيع في الغرب أيضا بالسيطرة على

الاسواق العالمية على خلاف أى دولة نامية غير قادرة على أن تواجه موقف المنافسة.

وسأحاول أن أعرض للبدائل النظرية فى معالجة قضايا واقع التنمية والتخلف، فى محاولة لابراز جوانب الضعف، تمهيداً لتحديد أبعاد نظرية بديلة يمكن ان تسهم فى النهاية فى مواجهة بعض جوانب الأزمة التى تعانى منها النظرية السوسيولوجية بوجه عام ونظريات التنمية بوجه خاص.

أولاً ـ البديل الرأسمالى :

لقد آن الاوان للوقوف أمام الاطر النظرية الاقتصادية لمراجعة مدى كفاءتها فى مواجهة مشكلات التنمية فى الدول النامية. ما دامت معدلات النمو المتصاعد لا تشكل ضمانا ضد تفاقم الفقر ونقص الغذاء. وبعد مضى فترة طويلة من التجريب، يظهر تساؤل هام حول التأثير الفعلى الذى تمارسه مقاييس نمو الناتج القومى ومعدل الدخل الفردى*.

كان معدل النمو مقاس بالزيادة فى إجمالى الدخل القومى باعثا على الاحترام فى فترات سابقة ولكن هل أحدث هذا أثرا فى حل مشاكل الجماهير الغفيرة من شعوب الدول النامية؟ وهل وجهت محاولات أسفرت عن نتائج ناجحة ترتب عليها القضاء على الفقر والمرض وسوء التغذية فى مجتمعات العالم الثالث؟ هل كان طابع التنمية متفقاً ومعبراً عن الحاجات الاساسية للجماهير؟

لقد تم تعريف التنمية الاقتصادية فى ضوء الأبعاد الخاصة بزيادة الانتاج وارتفاع معدل التراكم الرأسمالى وارتفاع مستويات المعيشة بالاضافة إلى الارتفاع النسبى فى الاستهلاك. وقد أظهرت كتابات عديدة فى هذا المجال ارتباط عملية التنمية بالنمو التكنولوجى وجوانب (التحديث) المترتبة عليه.

ومع بداية السبعينات بدأت مظاهر التغير فى التوجيه المسيطرعلى علماء الاقتصاد وانعكس ذلك على كتاباتهم التى أظهرت اهتماماً واضحاً بالأبعاد الاجتماعية اللازمة لتحقيق الهدف الأشمل هذا دفع عالم الاقتصاد «سيرز» إلى الاشارة إلى ضرورة أن توجه جهود التنمية لاحداث تغييرات ثقافية واجتماعية وانسانية بالاضافة إلى التغييرات الاقتصادية لكى تحقق التنمية أهدافها النهائية[٧]. ولقد دفع الاهتمام بالأبعاد غير الاقتصادية فى عملية التنمية جونر ميردال Myrdal إلى ابراز أهمية معالجة كل مجتمع من المجتمعات النامية باعتباره نسقاً اجتماعياً يتكون من مجموعة من النظم مترابطة نسبياً (وقد أشار إلى مكونات النسق التالية:الدخل والانتاج وظروف الانتاج، مستويات المعيشة، الاتجاهات السائدة نحو الحياة والعمل، النظم والسياسة)وان الحركة الصاعدة للنسق الكلى هو ما يعنيه بالتنمية ولذلك فليس هناك ما يبرر من وجهة نظر ميردال الفصل بين ما هو اقتصادى وغير اقتصادى[٨].

وهكذا أكد علماء الاقتصاد فى الآونة الأخيرة على الأبعاد غير الاقتصادية فى عملية التنمية وبخاصة بعد أن وضح أن الخطط الاقتصادية للقضاء على التخلف والفقر لم تترجم إلى واقع. بعد أن أبرزت جانباً واحداً من الواقع وهو الواقع الاقتصادى. أن نقد النظريات الاقتصادية للنمو لا تعنى إغفال البعد الاقتصادى فى عملية التنمية أو تأكيد أسبقية البعد الاجتماعى والثقافى، وإنما يعنى أن تتضمن التنمية الاقتصادية أبعاداً اجتماعية وثقافية وأن توجه مهمة علماء الاقتصاد نحو تنظيم فعل ايجابى لمواجهة الفقر، ومواجهة الاحتياجات الاساسية دون أن يكون ذلك على حساب سيطرة طبقة الأقلية على الأغلبية. وتدور نظريات النمو ظروف السوق الرأسمالى حول افتراض أساسى:أن التنمية ـ الهدف النهائى ـ تعتمد اساساً على النمو الاقتصادى ومن ثم ترتهن فعالية التنمية بما تحققه من معدلات نمو مرتفعة، بغض النظر عما يجب أن تتضمنه من أبعاد اجتماعية وثقافية.

نظرية والت روستو:(٩)

وتمثل نظرية روستو فى مراحل النمو، محاولة لوضع بديل للنظرية الماركسية خاصة بعد أن تعاظم تأثيرها فى تلك المرحلة. وقد حاول روستو تصنيف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية إلى خمس فئات: المجتمع التقليدى، المرحلة الانتقالية، والمجتمع الذى تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق والمجتمع المنطلق السائر نحو النضوج وأخيرا مجتمع الاستهلاك الشعبى. وسوف أعرض لهذه المراحل باختصار.

أ - المجتمع التقليدى :

أشار روستو إلى أن المجتمع التقليدى يشمل من الزاوية التاريخية جميع العالم السابق على نيوتن، بالاضافة إلى جميع المجتمعات اللاحقة لنيوتن والتى لم تتأثر بمقدرة الانسان الجديدة على استغلال محيطه استغلالاً منتظماً فى سبيل نفعه الاقتصادى ويستند المجتمع التقليدى على وظائف انتاجية محدودة ويعمل أغلب سكانه فى الزراعة والحرف الاولية ويصل متوسط الدخل الفردى إلى درجة تقترب من الكفاف ويتعذر الادخار. ويسود المجتمع التقليدى الامية ويلعب نظام القبيلة والعائلة دوراً هاماً فى التنظيم الاجتماعى. ولا يعنى هذا أن نظام المجتمع استاتيكى فى طبيعته وانما يحدث التغير فى حدود الامكانيات المحدودة للمجتمع التقليدى.

ب - الشروط المؤهلة للانطلاق :

يرى روستو أنه لابد من مرور بعض الوقت لتحويل المجتمع التقليدى إلى مجتمع قادر على الافادة من ثمرات العلم الحديث، وتجنب تناقص الموارد لكى يستطيع الاستمتاع بمنافع الفائدة المركبة ولذلك تتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة انتقالية.

ويؤرخ روستو لمرحلة الانطلاق بالنسبةلبريطانيا بالعقدين التاليين لسنة ١٧٨٣، وفرنسا والولايات المتحدة بالعقود العديدة السابقة لسنة ١٨٦٠، وقد مرت بها المانيا فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر، أما فى روسيا فكانت فى ربع القرن السابق لعام ١٩١٤.

جـ - مرحلة الانطلاق :

الانطلاق هو الفترة التى تتلو زوال العقبات التى تعترض سبيل النمو المستمر وفى هذه المرحلة يتم التغلب على معوقات النمو والمقاومة التقليدية ويصبح التقدم هو الأمر الطبيعى للمجتمع كما تصبح الفائدة المركبة مظهراً ثابتاً فى حياته. وتعد التكنولوجيا هى الحافز الاساسى للانطلاق. وتظهر فى هذه المرحلة جماعة تعتبر قضية التحديث الاقتصادى قضية جديدة، بحيث تأخذ مكانها فى المقام الاول بين القضايا السياسية.

وتبلغ معدلات الاستثمار والادخار الفعال فى تلك المرحلة من ٥٪ إلى ١٠٪، ويتم التوسع فى مجال الصناعات التى تدر أرباحاً كثيرة وتتزايد فرص العمل والخدمات وينعكس هذا كله على نمو المدن كما يمتد ليشمل القطاع الزراعى الحديث.

د - مرحلة النضج :

بعد استكمال مرحلة الانطلاق تأتى مرحلة جديدة هى مرحلة الاتجاه نحو النضج ويعرف روستو هذه المرحلة بأنها «المرحلة التى يظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التى حركت مرحلته الانطلاقية». ويرى روستو أن فترة تقدر بستين عاما تلزم لنقل المجتمع من بداية الانطلاق إلى النضوج، فى هذه المرحلة ينمو الانتاج بصورة أسرع من زيادة السكان، كما يحتل اقتصاد البلد مكاناً جديداً فى

الاقتصاد العالمى، ويتجه المجتمع نحو التصدير إلى الخارج. ويصاحب التحولات الاقتصادية تحولات اجتماعية وثقافية. وتنخفض نسبة العاملين فى الزراعة وتنتقل القيادة إلى أيدى المديرين.

هـ - مرحلة الاستهلاك الوفير:

آخر المراحل هى الفترة التى تتجه فيها قطاعات الاقتصاد الرئيسية إلى انتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية الثابتة، فى هذه الفترة يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عال بحيث يصبح كثير من الناس قادرين على استهلاك يتجاوز الطعام الأساسي والسكن والكساء، بالإضافة إلى تغير تركيب القوى العاملة ليس فقط من حيث زيادة السكان وانما فى نسبة الموظفين.

ويعتبر ظهور دولة الرفاهية من مظاهر المجتمع الذى تجاوز النضوج، وترتبط هذه الفترة بتحقيق أهداف انسانية تتمثل فى فرض الضرائب التصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات والتوسع فى مستويات الاستهلاك.

وفيما يتعلق بالشروط اللازمة لتحقيق هذا الانتقال فقد أشار روستو إلى أن هذه الشروط المؤهلة للانطلاق قد ظهرت بشكل واضح لأول مرة فى أوربا الغربية فى أواخر القرن السابع عشر واوائل القرن الثامن عشر، فى هذه المرحلة يتبين أن التقدم الاقتصادى يعتبر ضروريا من أجل تحقيق الاهداف المتعلقة بتوفير حياة أفضل لجميع فئات المجتمع.

وتتميز هذه المرحلة بظهورنوع جديد من المجددين فى القطاع الاقتصادى الخاص أو فى الحكومة أو فى كليهما ويقوم هؤلاء بتعئة المدخرات وتحمل المخاطرة وذلك نظرا لما تتصف به من قدرات تنظيمية وادارية. وتظهر بعض المشاريع الصناعية ولكن حركة النمو تسير ببطء فى هذه المرحلة نتيجة لسيطرة البناء التقليدى الاجتماعى والسياسى. واهم ما يحدث من تغيير فى النظام السياسى فى هذه المرحلة ظهور الدولة القومية المركزية الذى يعد شرطاً جوهرياً لانتقال المجتمع إلى مرحلة الانطلاق.

وقد حاول روستو بنظريته عن مراحل النمو أن يضع بديلاً للماركسية، فان المراحل السابق الإشارة إليها يمكن إعتبارها ـ فى نظر روستو ـ بديلاً للمراحل التى وضعها ماركس ـ المرحلة الاقطاعية فالرأسمالية، فالاشتراكية وأخيراً المرحلة الشيوعية ـ وقد وجه روستو انتقادات عديدة إلى ماركس خاصة وأن ماركس لم يدرس التجارب الأخرى إلا من خلال السياسة البريطانية، لذلك فقد بنى نظريته معتمداً على تجربة بريطانيا فى مرحلة النضج ولكنه لم يختبر الانطلاق ـ على حد تعبير روستو ـ فى أى مجتمع سوى المجتمع البريطانى[١٠]. وفى ذلك يقول روستو: «لقد بنى ماركس نظاماً مليئاً بالأخطاء ومليئاً بالحقائق الجزئية المشروعة، وكتاباته مأثرة فكرية عظيمة للعلم الاجتماعى ولكنها أسوا دليل للسياسة العامة»[١١]. وهذا أمر طبيعى من أن يوجه روستو إلى ماركس تلك الانتقادات اللاذعة بعد أن وضح الهدف الذى من أجله صيغت نظريته فى مراحل النمو.

ويمكن وصف نظرية روستو بأنها انعكاساً لمصالح الرأسمالية فى تدعيم التوازن القائم. كما أنها تعبر عن تحيز عنصرى للثقافة الامريكية، خاصة فى أنه يرى أن الوسيلة الاساسية للقضاء على التخلف هى الأخذ بأسلوب الافادة من تجارب الدول فى تحقيق تقدمها، حيث يتخذ النمو عند روستو نمطاً واحداً.

وكتب روستو فى ذلك يقول« ان تطور المجتمعات النامية الطبيعى يتلخص فى السماح للتطور أن يسير إلى الامام عن طريق الوسائل الخاصة المتنافسة وأننا واثقون سواء بالاستناد إلى تجربتنا الخاصة أو إلى تجارب الأخرين بأن وجود قطاع كبير من المشاريع الخاصة أمر ممكن تماماً وأنه بوسعه أن يوطد بصورة جوهرية برامج التطور الوطنى»[١٢].

ويمكن القول بناء على ما سبق أن نظرية روستو قد رسمت سياسة للدول النامية فى ضوء فهم الطبيعة الخاصة للدول المتقدمة من ناحية وفى ضوء تحيزها الايديولوجى من ناحية أخرى.

وقد قدم نيسبت Nisbet نقداً إلى نظرية روستو، فى أنها قد حاولت وضع قانون عام للنمو الاقتصادى ينطبق على كل دولة بالرغم من الأختلافات فى الظروف التاريخية والمجتمعية. وان الخطأ الذى وقع فيه روستو هو محاولته تطبيق هذه النظرية على كافة المجتمعات الجزئية. ومن شروط النظرية العلمية الصحيحة ان تسهم فى توضيح ما سوف يتحقق فى ظل ظروف محددة توضحها النظرية وهذا ما لم يفعله روستو.

وعلى العكس من نيسبت حاول ادولف بيرل Berl أن يؤكد صدق نظرية روستو، حيث يرى أنها تتفق مع الواقع التاريخى للعديد من الدول، إلى جانب قدرتها على توضيح الرؤية أمام مخططى برامج التنمية والتحديث داخل المجتمعات التقليدية.

تعقيب:

ان نظرية روستو مثل كافة البدائل النظرية الرأسمالية فى التنمية، كشف الواقع المعاصرفى الدول النامية عن افتقادها للصدق الامبريقى والكفاءة النظرية والفعالية التطبيقية.

لقد ظل اهتمام علم الاجتماع فى الغرب منصباً على المعالجة الوظيفية التوازنية تدعيماً للمصالح الرأسمالية فى المحافظة على الأوضاع المدعمة لمصالحها(١٣). لذلك ظل موضوع التغير بعيداً عن الاهتمام لمدة طويلة. وكشف واقع التنمية بعد أكثر من خمسة عقود فشل النظريات الغربية فى فهم وتفسير التخلف والتنمية والعجز عن تقديم استراتيجية ملائمة للقضاء على التخلف. وتعد نظرية روستو من أشهر النظريات المعبرة عن هذا الوضع.

من الصعب فى العلوم النظرية على العكس من العلوم الطبيعية صياغة قوانين عامة مضبوطة يمكن أن تنطبق على كافة المجتمعات بغض النظر عن التجربة التاريخية والمجتمعية والثقافية لهذه المجتمعات. لقد أثبت واقع المجتمعات النامية اليوم أن مثل هذه النظريات تفتقد الصدق

الامبريقى، فقد أهملت النظرية عن عمد « الواقع التاريخى للدول النامية وتصور روستو أن كافة المجتمعات لابد أن تمر بالمرحلة التقليدية، وتغافل أن بعض البلدان النامية كان لها حضارات عظيمة كالصين ومصر ». وتذهب النظرية إلى أن التخلف يتطابق مع المرحلة الاولى - المجتمعات التقليدية - مفترضاً أن المجتمعات المتقدمة كانت متخلفة. وبهذا تنطوى النظرية على اغفال متعمد لظروف كل من المجتمع المتقدم فى مراحل تطوره ونموه الاول وظروف الدول النامية اليوم التى عانت كثيراً من الاستغلال والنهب من قبل الدول المستعمرة. لذلك فان النظرية قد أغلفت هذه العلاقة بين تخلف العالم الثالث ودور القوى الاستعمارية ومسئوليتها عن التخلف. ان خضوع العالم الثالث لقوى الاستعمار واحتكاكها المباشر بالثقافات الغربية لم يسهم فى عملية التطوير وإنما أسهم فى مزيد من التخلف والنهب لدول العالم الثالث(١٤).

لقد أغفل روستو عن عمد وبوضوح أهم أسس تحقيق التنمية فى المجتمعات النامية - من وجهة نظرى - وهى المشاركة الشعبية. اعتبر روستو انكماش المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية صفة نموذجية للمجتمع الصناعى. ويرى العالم الاجتماعى البريطانى ماكينزى **Mckenzie** أن المشاركة فى الحياة السياسية تصيب الطبقة بضرر بالغ. ويؤيد ريموند آرون **Aron** فكرة عزل العمال عن الحياة السياسية(١٥).

الثنائيات وتفسير واقع التنمية :

أن انشغال الفكر الاجتماعى بوجه عام وعلم الاجتماع بوجه خاص بطبيعة النظام فى المجتمع الحديث، قد جعلهم يركزون على الخصائص الكيفية والوصفية للمجتمعات الحديثة وقد تبلور هذا الاهتمام فى عدد من الثنائيات تعالج بعض المشاكل الحيوية، كما تستمد من خصائص هذه المجتمعات الاساسية، ومن أمثلة ذلك مسألة الحرية فى مقابل السلطة، ذلك لأن النظام الاجتماعى الحديث كان يعتقد أنه نظام يسمح بامتداد أفق الحرية، الامر الذى أدى إلى المطالبة بضرورة التوصل إلى الحفاظ على الثبات والثبات هو - من وجهة النظر السابقة - عدم تعرض النظام القائم إلى هزات، أما التغير سواء كان تدريجياً أو ثورياً كان ينظر إليه على أنه ميل بنائى للمجتمع الحديث لأن يحقق انتقالاً بنائياً له قيمة خلال حياته. وسرعان ما يتغلب المجتمع على حالات التوتر الناتجة عن التغيرويستعيد توازنه.

ويقول ايزنشتادت **Eisenstadt** لقد ظهرت مجموعة من الثنائيات فى علم الاجتماع، كانت قائمة على التمييز بين ما هو تقليدى وبين المجتمعات الحديثة ويمكن أن نضرب لها مثلا فى تمييز تونيز **Tonnies** بين المجتمع والمجتمع المحلى وتمييز هنرى مين بين المركز والعقد وتمييز دور كايم المبكر بين التضامن الالى والتضامن العضوى[١٦].

إن هذه الثنائيات قد جردت الواقع إلى درجة طمست معالمة إلى حد كبير. كذلك فقد وجهت الاهتمام إلى الخصائص المثالية للأجزاء المكونة ولم تسهم فى تقديم أى بناء نظرى شامل، كما أنها لم تسهم فى

تناول المشاكل الأساسية المرتبطة بعملية التغيير. إلا أن أهم ما يوجه إلى الثنائيات من نقد هو إغفالها الأبعاد التاريخية للتخلف بالاضافة إلى إغفالها للخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. ان مسألة الخصوصية أمرالازماً تفرضه الاوضاع الواقعية لهذه المجتمعات ولابد فى هذا المجال من الحذر من عدم ادراك العلاقة الجدلية بين مقولتى العام والخاص خشية أن يؤدى عدم الاستيعاب إلى الانزلاق والتخبط ذات اليمين وذات اليسار عند محاولة التكرار الالى للنموذج الرأسمالى أو النموذج الاشتراكى فى التنمية ويفيد هذا الإدراك فى اجراء تحليل موضوعى لظروف التخلف فى المجتمع بكل أبعاده التاريخية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا المجتمع.

وبالاضافة إلى أوجه القصور السابقة فقد أشار جلنر Gellner إلى افتقاد مثل هذه النظريات القدرة على تفسير عملية الاختيار بين البدائل التى يقع عاتقها على القيادات والصفوات الحاكمة(١٧).

وعلى الرغم من النقد الذى وجه إلى هذه الثنائيات إلا أنها قد سيطرت على البحث لفترة طويلة. ومن خلال صورة المجتمع التقليدى كان يقال انه استياتيكى ينطوى على قدر قليل من التباين أو التخصص ومستوى ضئيل من التحضر وهو غالباً ما يكون ذا أساس زراعى. وعلى العكس من ذلك يتميز المجتمع الحديث بأعلى مستوى يمكن التوصل إليه من التباين وتخصيص العمل، وهو لذلك يكون مجتمعاً جماهيرياً مشغولاً بقضايا التقدم.

ان تحقيق التنمية من وجهة النظر السابقة يتمثل في الانتقال من خصائص المجتمع التقليدى إلى خصائص المجتمع الحديث وهذا يقتضى ضرورة استعارة النظم الغربية واحلالها محل النظم المتخلفة. ومن هذا يتضح ان التحديث الحضارى يرتبط فى نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية(١٨).

ان مفهوم التحديث كان النموذج المسيطر على دراسة التغير الاجتماعي والتنمية وقد ارتبط إلى حد كبير بالنظريات المحافظة. وقد أشار بلاك Black ان عملية التحديث ترتبط بأربعة مراحل: الاولى، تدور حول التحدى الذى يفرضه التحديث، بمعنى ان المجتمع التقليدى حينما يواجه أفكاراً ونظماً وخبرات حديثة تظهر بداخله أصوات تطالب بالتجديد والاصلاح، وهى مرحلة الايقاظ. أما المرحلة الثانية، فقد اطلق عليها بلاك تكامل قيادة التحديث وبخاصة على المستوى السياسى، حيث تشهد القيادة خلالها انتقالاً من التقليدية إلى مرحلة تتطلع فيها إلى التحديث المرحلة الثالثة. تتحقق فيها بالفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا ينتقل المجتمع من مجتمع ريفى يعتمد على الزراعة إلى مجتمع صناعى متحضر(١٩).

ان مثل هذه النظريات قد وضعت جميعا فى شرك ما يطلق عليه Modeling - أى بناء النماذج - غير مكتفية بتصورها وتدارسها وامكانية تطبيقها على مجتمعات معينة.

ولقد أشار فلدمان وهورن Feldman & Horn إلى ان مفهوم التحديث يشير إلى عمليات واسعة النطاق فى نفس الوقت الذى ينظر فيه إلى التغيرات السلوكية المرتبطة بهذه العمليات باعتبارها أمراً طبيعياً، وذلك بدلاً من اعتبارها موضوعاً للبحث والدراسة. وفى هذا الصدد اشار إلى « أنه في حين تستخدم معظم التعميمات السوسيولوجية عن التحديث عبارات منمقة حول السلوك، فان البيانات المقدمة نادراً ما تكون حصيلة ملاحظة للتغير السلوكى[٢٠].

ولقد قدم بارسونز بمتغيرات النمط خمسة أزواج من البدائل تمثل خصائص الحداثة والتقليد[٢١].

واستعار هوسيلتز Hoselitz ثلاثة منها، وهى العمومية فى مقابل الخصوصية والتوجهه نحو الاداء فى مقابل العزو وتخصيص الدور فى مقابل تشتيت الدور. وقد تأثر هوسيلتز إلى حد كبير أيضاً بالنماذج المثالية التى وضعها ماكس فيبر.

والتنمية من وجهة نظر هوسيلتز، وكذلك اتباع هذا الاتجاه، تعنى مجرد التخلص من سمات التخلف وهى الخصوصية والعزو وتشتيت الدور واكتساب خصائص العمومية والانجاز وتخصيص الدور.

تعقيب :

هناك انتقادات عديدة يمكن توجيهها إلى نظرية بارسونز أو هوسيلتز، فكلاهما يختزل عملية التنمية لتصبح مجرد عملية اكتساب

الدول المتخلفة لخصائص الدول المتقدمة، وذلك بغض النظر عن كافة عمليات التوجيه والتغيير وما قد يترتب عليها من آثار ترتبط إلى حد بعيد بالخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. فى العمومية ـ على سبيل المثال ـ نجد النظام الاقتصادى يستند على أفكار الولاء الشخصى والمكانة الاجتماعية التى تحدد أساساً فى ضوء التنظيمات التقليدية وخاصة النماذج الاسرية[٢٢].

كذلك فان واقع العالم المتقدم اليوم يكشف فى أجزاء منه الخصائص التقليدية السابق الاشارة إليها فى النموذجين السابقين، ومن ثم فان النظريات السابقة الاشارة إليها لا تنطوى على أهمية كبيرة فى التحليل السوسيولوجى، كما أنها تفتقد الصدق الامبريقى بالاضافة إلى التجاهل المتعمد للأبعاد التاريخية للتخلف. ان نظرية هوسيليز من ذلك النوع من النظريات التى حاولت التعليق والتطويع لبعض النظريات فى محاولة لاسهام مبهم فى دراسة التخلف والتنمية.

ان استخدام ثنائية (الحداثة والتقليد) لم يبتعد عن الفروض المستندة على النظرية التوازنية المحافظة والتى يمكن وصفها بأنها رأسمالية كالمجتمع الذى نشأت فيه، وتمثل نمطاً من النظريات غير التاريخية والمتحيزة عنصرياً للثقافة الغربية، تنادى بعمليات التحديث القطاعى وبامكانية التطبيق النظامى للانساق التحويلية **Transitional Systems**.

وقد أشار نيسبت Nisbet في تعليقه على مثل هذه النماذج التجريدية لتفسيرواقع التنمية والتخلف بقوله: كلما كان الموضوع أكثر تجريداً كانت الصفات الرمزية كالذاتية والاستمرارية والتفاضل وغيرها أكثر فائدة من الصفات الرمزية التى عالجناها منذ زمن الاغريق وحتى الوقت الراهن. وكلما كان الموضوع أكثر التصاقاً بالواقع واكثر محسوبية، ضعفت امكانية تطبيق نظرية التنمية وعناصرها التجريدية[٢٣].

وقد حاولت بعض النظريات الغربية معالجة قضايا التنمية في ضوء عملية تفاعل اجتماعى، تتضمن أبعاداً اقتصادية وقيمية وسلوكية، كان أبرزها التأكيد على دور الدوافع والقيم الانسانية باعتبارها تشكل عامل أساسى فى انجاح عملية التنمية.

الأبعاد السيكولوجية للتنمية والتخلف:

تتوقف عملية التغيير الموجه فى المجتمع إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم، من حيث استعدادهم واستجاباتهم لقبول أو رفض التغيير. وهذا يرتبط إلى حد كبير بخصائص الشخصية، والاتجاهات والمعتقدات السائدة واسلوب التنشئة ودرجة الوعى ... الخ. ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية على دور الأبعاد السيكولوجية فى عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغيير أفراد المجتمع، وتوفير العدد الكافى ممن يتصفون بالطموح والرغبة فى الانجاز.

وقد سيطرت على هذه النظريات نزعة الثنائيات والتأكيد على اكتساب خصائص نمط الشخصية الغربية وهذا يمثل مرحلة ضرورية للتحديث. ولقد أشار ليونارد دوود Dood إلى أن ظهور نمط الشخصية الموجهة عقلانياً يرتبط إلى حد بعيد بالتنمية الصناعية الحضرية(٢٤). وهكذا توضح أفكار دوود تحيزها العنصرى للثقافات الغربية، مؤكداً على الأفكار الغربية السائدة فى أن التخلص من حالة التخلف يكمن فى تبنى نمط الحياة الغربية. وقد وجه دوود اهتماماً بالغاً إلى بحوث الرأى العام والاعلان وبخاصة فى المجتمعات الاقل تحضراً. كما تناول بالدراسة أهم التغييرات السيكولوجية - فى الفكر والمعتقدات والشخصية - المصاحبة لعملية الانتقال من التقليد إلى الحداثة.

ماكليلاند McClelland أكد على الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز، والتى اطلق عليها(Nach) باعتبارها من أهم دعائم التنمية. وقد أشار إلى أن الحاجة إلى الانجاز تمثل الدافع على صنع الاشياء بطريقة أفضل، لذلك تبرز ضرورة حشد مصادر الانجاز العلمى السائدة فى المجتمعات المتقدمة لتحقيق فعالية تطوير مصادر هذه الحاجة التى تتصف بالندرة فى الدول المتخلفة(٢٥).

ولقد وجه ماكليلاند اهتماماً بارزاً إلى دور القيادات فى تنمية وتطوير الدافعية للانجاز، حيث يقع عليها عبء تنمية وتطوير هذا الدافع باستخدام كافة الوسائل الممكنة. ولقد اظهر ماكيلاند اعجابه بالقائد

التنزانى نيريرى الذى أكد على أهمية الاعتماد على الذات Self Reliance فى خلق وتطوير العمل الجاد لافراد المجتمع.

كذلك نادى ماكليلاند بضرورة تدريب رجال الاعمال وضرورة توفير فرص التعليم العالى للمرأة.

هذا وقد أبرز ماكليلاند دور القيم الدينية والثقافية فى عملية تطوير هذا الدافع، إلا أن هاجين قد أكد دور البناء الاسرى فى تنمية القدرات التجديدية الخلاقة. ويمكن القول أن كلاهما يكمل الاخر نظراً لاهمية دور القيم الدينية وكذلك البناء الاسرى فى عملية التنشئة.

وقد وجهت انتقادات عديدة إلى نظرية ماكليلاند خاصة وانه لم يميز بين الجوانب السيكولوجية من ناحية والجوانب الثقافية والاجتماعية للانجاز من ناحية أخرى. أن الدافع للانجاز يزدهر فى مجتمعات يتوافر فيها الظروف الملائمة للانجاز، فان تطلعات الافراد المرتبطة بدافع قوى للانجاز قد لا تتحقق فى ظل ظروف العمل المحدودة ومن ثم يتعرض إلى حالة من الانومى Anomie. وقد أكد ايزنشتادت على هذا الرأى فى مواقف متعددة حيث أشار إلى أن تراكم الاحباط هو نتيجة طبيعية لموقف يتناقض فيه ارتفاع مستوى الدافع مع ضيق مجالات الانجاز(٢٦).

هذا وقد أغفل ماكليلاند فى دراسته عن دافع الانجاز كافة العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة بالاضافة إلى الخصوصية التاريخية للمجتمع

واثرها على خلق مواقف ايجابية أو سلبية للانجار إلا أنه أغفل الاستجابة إلى الباعث الخارجي للموقف.

أما هاجين Hagen فقد ذهب إلى أن انخفاض مستوى الخلق والابداع يفسرغياب التجديد في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد وجه اهتماماً واضحاً بالذكاء كأحد مكونات الخلق والابداع ورأى أن من أهم الخصائص المساعدة على الخلق والابداع، الحاجة إلى الانجاز والى النظام والاستقلالية Autonomy[٢٧].

ويرجع هاجين أسباب انخفاض مستوى الخلق والابداع في المجتمع التقليدى إلى سيطرة نمط الشخصية التسلطية غير الخلاقة ولذلك فإن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق ونشر الابداع اللازم لاحداث تجديدات في المجتمع.

تعقيب :

وهكذا يتفق هاجين مع ماكيلاند - رغم اختلافها في بعض النقاط - على أهمية الدافع إلى الانجاز، وأهمية الخلق والابداع في عملية التنمية الاقتصادية، كما يتفقا أيضا في أسلوب معالجة قضيتي التخلف والتنمية في ضوء ثنائية الحداثة والتقليد التي أهملت تفسيرالعلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ولذلك أبرزت تلك النظريات دور العوامل الداخلية في عملية التغير وليس معنى ذلك التقليل من شأن العوامل السيكولوجية ودورها في عملية التغير، فلا يستطيع أحد أن ينكر دور

الخلق والابداع والدافع إلى الانجاز والطموح فى الاسراع بعملية التغيير وتحقيق التنمية لاهدافها.

وأشير فى هذا المجال إلى أهمية الاسهام الذى قدمه روجرز Rogers فى ابراز دوروسيط التغيير فى عملية التنمية، وبخاصة فى التغيير السيكولوجى اللازم لعملية تبنى ما طرحه التغير من تجديدات.

وتتضمن هذه العملية خمس مراحل على التوالى هى :

١ - الوعى ٢ - المصلحة.

٣ - التقييم. ٤ - الاختبار.

٥ - التبنى.

ان غياب الوعى والدافع من أهم معوقات قبول التغيير أو المشاركة فيه ومن ثم فان تنمية وتطوير الوعى وخلق الدافع يحقق مهمة مزدوجة:
الأولى: قبول التغير.
الثانية: الاستجابة والتفاعل معه والمشاركة فى استمراره

وقد أصاب هاجين عندما أشار إلى دور الوعى فى تحريك الجماهير للمشاركة الايجابية فى عملية التغيير. ولذلك فان الوعى بالتخلف والشعور بالمعاناة من أهم دوافع التغيير.

ورغم إسهام هاجين فى إبراز بعض الجوانب الهامة فى عملية التغيير والتنمية، إلا أن ذلك لم يجنبه الانتقادات، خاصة وأن نظريته لم تعتمد على

دراسة امبريقية تؤكد صدق افتراضاته من ناحية. هذا بالاضافة إلى أن معالجته للبناء الاجتماعي تضمنت تصور هذا البناء كانعكاس لنموذج الشخصية السائدة.

والواقع أنه مع أهمية الأبعاد السيكولوجية فى عملية التنمية، إلا أن النظريات السلوكية تنطلق من مجموعة من المتغيرات النفسية دون وضع اعتبار للأبعاد التاريخية التى يمكن رد هذه المتغيرات إليها. كذلك فان التنمية هى محصلة مجموعة متشابكة من عمليات التغيير الاقتصادى والاجتماعي والسياسي والقيمي، وعلى الرغم من ذلك كله فإن التحليل السيكولوجى يمثل بعداً أساسياً فى فهم عمليات التغيير والتنمية.

ويمكن القول بوجه عام، ان النظريات الغربية عجزت عن تقديم تفسير متكامل للتنمية والتغيير وحاولت أجراء بعض الترميمات على النظريات التوازنية فى محاولة منها لتفسير عمليات التنمية وأسباب التخلف فى الدول النامية، كما افتقدت الفهم الشمولى لعملية التنمية ونادت بعملية التحديث القطاعية.

ثانياً ـ البديل الماركسى :

الماركسية التقليدية وقضايا التنمية :

طرح البديل الماركسى فى تراث التنظير التنموى وأثر على توجيه مسار التنمية لفترة طويلة. ويمثل البديل النظرى الماركسى مواجهة النظريات المحافظة التى ترجع التخلف فى دول العالم الثالث إلى حالة

متأصلة (أصلية Original)[28]. وترى أن التنمية هى عملية التخلى عن متغيرات النمط التقليدية وتبنى متغيرات النمط السائدة فى الدول الرأسمالية المتقدمة.

وعلى الرغم من الدراسات التى قام بها كارل ماركس فى بعض دول العالم الثالث، وإبرازه للدور الذى لعبته الرأسمالية فى هذه الدول، إلا أن الإطار الفكرى الذى قدمه فى هذا المجال لا يمكن أن يعد من قبيل النظرية المتكاملة، خاصة بعد أن طرح الواقع سقوط الشيوعية وتفككها واختفاء الاشتراكية كنظرية موجهة لعمليات التغير.

ويمكن بلورة أفكار ماركس فيما يتعلق بالتغير والتنمية على النحو التالى:

أولاً - أثر المفهوم الديالكتيكى عن الواقع تأثيراً عميقاً فى تفكير ماركس فى الظواهر الاجتماعية، فالمرء لا يستطيع أن يفهم النظام القائم دون أن يقوم بنقده ويضع له قضية عكسية.

ثانياً - العلاقة بين البناء الاقتصادى الأساسى والبناء العلوى، فأن كل نسق من الإنتاج الاقتصادى يبدأ بحالة الثبات حتى يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة فى ذلك الوقت، لكنه متى عزز اجتماعياً يصبح عقبة أمام تطبيق الاختراعات التكنولوجية والإفادة من الأسواق الحديثة والمواد الخام، ولا يمكن للتطور التاريخى أن يقف عند هذه المرحلة، فالنظام المعزز

اجتماعياً ينبغي القضاء عليه من خلال ثورة اجتماعية تخلق نظاماً مركباً من القديم والجديد.

وتتكون قوى الإنتاج من الوسائل المادية والمعدات وتفاعلها، أما علاقات الإنتاج فانها تتكون من العلاقات التى تقوم بين العاملين بفروع الإنتاج، والعلاقات الخاصة بملكية وسائل الإنتاج. وتكون كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وشكل الإنتاج. ويمثل هذا البناء الأساسى Basic Structure. أما البناء العلوى Superstructure فيتألف من كافة الأفكار والنظريات السائدة فى المجتمع، فضلاً عن النظم السياسية والقانونية والمعتقدات الدينية وتعد قوى الإنتاج هى المحرك الرئيسى فى عملية التغيير، فالإنسان من خلال العمل الاجتماعى يطور ويغير ويعدل من أدواته، ومن شأن هذا التغيير أن يحدث خللاً فى التوازن القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ومع تزايد هذا التناقض تتضح الظروف الملائمة للثورة، أى حل التناقض بين قوى الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج المختلفة، لذلك فإن الثورة تصبح ضرورة حتمية لإنهاء حالة التخلف.

وقد حدد كارل ماركس خمس مراحل لتطور ونمو المجتمعات: مرحلة الإنتاج البدائى، مرحلة العبودية، مرحلة الإقطاع، مرحلة الرأسمالية ثم مرحلة الاشتراكية. وفى كل مرحلة ظهر تأكيد واضح على العلاقة المتبادلة بين البناء الاقتصادى والبناء العلوى. وقد ظهرت بعض الأخطاء من قبل بعض الكتاب الماركسيين فى تفسيرهم للمدخل المادى

للتاريخ خاصة حول العلاقة بين الأساس الاقتصادى والبناء العلوى. فكتب انجلز لتصحيح تلك الأخطاء يقول: «أن محاولة البعض تحوير استخدام المفهوم المادى، باعتبار العالم الاقتصادى العامل الأساسى الوحيد يحول المفهوم إلى صورة مجردة من المعنى، فالاقتصاد هو العامل الأساسى ولكن ذلك لا ينفى التأثير الذى تمارسه العناصر الأخرى فى البناء العلوى على مجرى النضال التاريخى»[٢٩].

ثالثاً - ازدهار الرأسمالية ودورها فى عملية التغيير: واجه بعض الكتاب الماركسيين حيرة فى تفسير بعض الفقرات التى تضمنتها النظرية الماركسية والتى تشير إلى تحيز ماركس للرأسمالية ودورها فى عملية التحديث التى اتسع نطاقها وتأثيرها خارج أوربا.

كما أكد ماركس فى مجالات أخرى على دور الرأسمالية فى عملية التثوير **Revolutionizing** لأساليب الإنتاج[٣٠]. واستكمالاً لهذا الدور الذى لعبته الرأسمالية فى أوربا، حاول ماركس من خلال دراسته للمجتمع الهندى أن يكشف الدور الذى لعبه الاستعمار البريطانى فى الهند على النحو التالى:

«قامت بريطانيا بمهمة مزدوجة فى الهند، فمن ناحية يمكن وصفها بأنها تدميرية **destructive** خاصة حينما حطمت أركان المجتمع الأسيوى القديم، ومن ناحية أخرى تجديدية **regenerating** بعد أن وضعت بريطانيا الأسس المادية للمجتمع الغربى فى آسيا»[٣١].

وعند هذه المرحلة من الفكر الماركسي يتوقف علماء الاجتماع الرأسماليين فى التأكيد على أهمية الماركسية ولكن فى إطار تحديدها لدور الرأسمالية فى بناء المجتمع الذى يقوم على أساس عصرى ويرفضون نظرية الثورة ودورها فى إنهاء حالة التخلف.

رابعاً - حتمية الثورة: يستمر تحليل ماركس للرأسمالية التى تصبح من وجهة نظر ماركس معوقة للتقدم فى مراحلها المتقدمة، حيث يؤدى نمو رأس المال وتراكمه لدى الطبقة البورجوازية إلى تزايد التصادم بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج وبين الشكل الرأسمالى الخاص للملكية. ومع نمو الثروة فى أيدى الطبقة الرأسمالية، تنمو البطالة والافتقار إلى الطمأنينة والأمن من ناحية أخرى. إن البحث عن فائض القيمة هو الذى يؤدى إلى تجميع الثروات والترف والطفيلية والتبذير عند البرجوازيين[٣٢]. وهكذا تهيئ الرأسمالية لنفسها الظروف اللازمة لانهيارها وزوالها ومع تزايد الوعى لدى الطبقة العاملة (البروليتاريا) ومع تعاظم ظروف المعاناة، تتزايد حدة الصراع بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا الذى ينتهى بثورة البروليتاريا وبناء المجتمع الاشتراكى اللاطبقى، فالثورة هى الوسيلة أو الأسلوب الذى يمكن من خلاله وضع حد لعلاقات الإنتاج البالية التى تعوق التقدم الاجتماعى[٣٣].

هكذا عالجت النظرية الماركسية قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، والعوامل

الاقتصادية كمحددة لوضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، والمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع والعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية. وينبغي أن نتوقع تغلغل التخلف في المجتمعات المتخلفة في كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، مما يؤدى إلى تخلف شكل الإنتاج ووجود وعي اجتماعي مختلف.

تعقيب :

وجهت انتقادات عديدة إلى الفكر السوسيولوجي الماركسي، أهم هذه الانتقادات افتقاد التحليل الماركسي الأساس المقارن الذى يعد مطلباً أساسياً لأى نظرية في التنمية، ترتب على ذلك ضعف قدرة التحليل الماركسي إذا ما أريد الاستعانة به في مجتمعات وفترات زمنية أخرى مغايرة. أما فيما يتعلق بنبوءة ماركس المتعلقة بالتحول الحتمي إلى الاشتراكية فإن الثورات الشيوعية قد حدثت في بلدان شبه رأسمالية ولكنها لم تحدث في أكثر البلدان الرأسمالية مثل انجلترا وفرنسا وألمانيا. وحتى في البلدان التي حدثت فيها ثورات اشتراكية كالصين وفيتنام. لم يمتلك الشيوعيون القوة كنتاج للثورة الماركسية اللينينية، بل بفضل عصيان الفلاحين الذين كانت قوتهم مستندة إلى المعايير القديمة للوطنية، ونفس الشئ في يوغسلافيا.

وعلى الرغم من كافة الانتقادات الموجهة إلى الفكر السوسيولوجى الماركسى يكفى أن نشير أن معالجة الموجهات النظرية للتنمية تقتضى عرض المنظور الماركسى وأهم ما يعنينا فى هذا المجال هو أهمية المفاهيم السوسيولوجية لماركس فى تحليل قضايا التنمية والتغيير فى الدول النامية وأهمها مفهوم «التغيير الشمولى» الذى يتضمن ضرورة إجراء التحويلات الجذرية الشاملة لكافة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، ومفهوم «الطبقة» كوسيلة لاحداث التغيير، ومفهوم الوعى اللازم لتحريك الطبقة، ومفهوم الصراع بين المتناقضات خاصة فى عملية التغيير والتنمية. كذلك التركيز على دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية فى عملية التنمية.

الماركسية المحدثة وواقع التنمية والتخلف فى الدول النامية :

طور الماركسيون المحدثون آراء ماركس بما يتسق إلى حد ما مع الواقع الفعلى فى دول العالم الثالث والظروف التاريخية التى مرت بها.

ومن وجهة نظر الماركسية المحدثة فإن التنمية تعنى شيئاً أكثر من مجرد النمو، فهى تتضمن تحسيناً حقيقياً فى المستوى العام للحياة عن طريق التغذية الكافية والإسكان والرعاية الصحية والتعليم ... إلخ. بالنسبة لجميع السكان، بالإضافة إلى تقليل التفاوت الهائل فى توزيع الثروة والدخل.

انطلقت الماركسية المحدثة من نقد النظرية البرجوازية وبخاصة فى تغافلها المتعمد للواقع التاريخى فى البلدان المتخلفة. وإذا كان التناقض بالنسبة لماركس يتمثل فى تناقض بين طبقة مالكة وأخرى معدومة، فإن التناقض الأساسى لدى الماركسية المحدثة هو التناقض القائم بين الإمبريالية والدول النامية (بين الدول الغنية والدول الفقيرة).

وانطلاقاً من هذا كله تؤكد الماركسية المحدثة على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، هذا فضلاً عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعى. وعلى التنمية إذن أن تحقق أهدافاً قومية تنبع أساساً من الظروف التاريخية للبلدان النامية، فكل تحول يجب أن يكون ذاتياً بالدرجة الأولى.

وقد أسهمت مجموعة من الظروف العالمية فى ظهور هذه المدرسة، وبخاصة بعد أو وضحت سياسة الامبريالية فى الدول النامية ومحاولتها المحافظة على العلاقات الاقتصادية معها وتشجيعها على اتباع الطريق الرأسمالى فى التنمية والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة فى البناء الاقتصادى القائم فى هذه الدول حتى تظل مناطق منتجة للمادة الخام وسوقاً للبضائع الغربية. وجدير بالذكر، أن تشجيع الاستثمارات الأجنبية فضلاً عن القروض التى تقدم إلى الدول النامية إنما يخدم أهدافاً استعمارية خالصة، لا تفيد فى رفع مستوى معيشة الجماهير أو الارتفاع بمستواها الاجتماعى والثقافى لأن فقر هذه الدول فقر بنائى.

ولقد رفض بول باران الأسلوب التدريجى كوسيلة للتنمية فى الدول النامية وأكد على أن التنمية ثورية وليست تطورية. وأن السبيل إلى التنمية وتحقيق التقدم يكمن فى اتباع أسلوب التخطيط الاشتراكى. كذلك انتقد بول باران بشدة تلك النظريات المحافظة الرأسمالية وبخاصة فى إغفالها المتعمد للواقع التاريخى والتنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية. ومن ثم فإن أى محاولة لفرض ولتعميم (وصفه تنموية عالمية) للعالم النامى لن يؤدى إلا إلى تشويه الواقع فضلاً عن صعوبة تغييره وتراكم تخلفه.

أن التخطيط الاقتصادى الشامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة إلا أنه يستحيل القيام بتخطيط جدير بهذا الاسم فى مجتمع مازالت وسائل الإنتاج فيه خاضعة لمصالح الخاصة التى تديرها من زاوية تحقيق أقصى ربح[٣٤].

ويرى شارل بتلهايم Bettelheim أن ظاهرة التخلف فى الدول النامية ترتبط بعدة عوامل منها التبعية والتجمد ومن ثم انتقد مفهوم التخلف وبخاصة عندما يصدر من قبل من هم أشد الناس حرصاً على إبقائه وتدعيمه.

أكد شارل بتلهايم أيضاً على ضرورة إبراز دور الاستعمار والامبريالية فى تفسير ظاهرة التخلف فى الدول النامية، لما لها من تأثير سياسى واقتصادى على هذه الدول وتجميد النمو الاقتصادى فيها.

ولذلك يقتضى النضال ضد التخلف ضرورة أن تتخلص الدول النامية من التبعية السياسية والاقتصادية وذلك حتى يمكن أن تحقق أهدافها النهائية ـ على حد تعبير بتلهايم ـ من تحسين مستوى المعيشة وبناء اقتصاد قادر على مواجهة الاحتياجات الأساسية للسكان.

وقد أكد بتلهايم على دور الصناعة والزراعة فى إنجاح عملية التنمية، إلا أن ذلك يقتضى تطوير عملية التصنيع وتطويعه طبقاً للإمكانات والموارد الداخلية المتاحة، كما يقتضى أيضاً ضرورة تصفية المصالح الرأسمالية والطبقات الطفيلية وسيطرة الدولة على توجيه المسار الاقتصادى، أن ذلك كله يعتمد إلى حد كبير على المشاركة الجماهيرية الإيجابية، مما يتطلب ضرورة تطوير الوعى الجماهيرى إلى أقصى حد ممكن[٣٥].

وتناول جوندر فرانك **Frank** تحليل ظاهرة التخلف باعتباره يمثل نتاجاً للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والنامية. واستنتج، أن هناك سيطرة من العواصم على التوابع ولذلك فإن تنمية هذه الدول محددة بمكانتها بوصفها توابع.

ولقد أشار جالييه[٣٦] إلى أثر تغيير الظروف والأوضاع العالمية ـ خاصة فى مجتمعات العالم الثالث ـ على النظام الامبريالى فهناك ميل إلى جمود استثمارات رؤوس الأموال الخاصة بالامبريالية فى الدول النامية وتناقصها. وأدان جالييه المساعدات الامبريالية والانضمام إلى السوق

الأوروبية وأشار إلى أن التناقض القائم بين الامبريالية والرأسمالية تناقض أساسى ولكن يخضع إلى حل التناقض بين الامبريالية وبلدان العالم الثالث[٣٧].

هذا وقد أشار جالييه إلى أن تصفية الاستعمار السياسى لم تؤدى إلى اختفاء عملية نهب العالم الثالث، كما لم تسهم فى تدعيم الاستقرار السياسى فى هذه الدول، ومن هنا يظهر الطابع السياسى للمعونات التى تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة[٣٨].

ويقول فوستر كارتر Foster Carter أن التنمية الخاطئة، مفهوم أكثر دقة من كثير من البدائل المتاحة وأن المفتاح لفهم هذا الموقف يمكن العثور عليه في علاقات المجتمعات الأقل نمواً أو المتأثرة النمو مع الدول الغنية في العالم. ويعتقد أن هذه العلاقة يجب أن يوجه إليها علماء الاجتماع قدراً أكبر من الاهتمام، أكثر من مجرد اظهار قلقهم على التباين البنائى أو على الظروف المسبقة التى يجب توافرها فى الأنساق السياسية الديموقراطية.

تقع الدروس التى تحاول الماركسية المحدثة أن تلقنها لعلماء الاجتماع الأكثر تقليدية فى ميدانين ويقول «كادت» و «وليامز» أن علماء الاجتماع الماركسيين قد أبرزوا فى الميدان الأول، أن من الأهمية القصوى أن نأخذ فى الاعتبار الطرق المحددة التى يؤثر بها النسق الاقتصادى والسياسى العالمى على الدول النامية،

أما الميدان الثانى، فإن اهتمام علم الاجتماع الماركسى قد انصب على بناءات التبعية.

أن الطبيعة التطورية لكثير من نظريات التنمية والفشل المصاحب لتحديد ميكانيزم للتغير بين المراحل هو الركيزة الأساسية التى اعتمدت عليها الماركسية المحدثة، فى أنه ليس هناك سبب قبلى يجعلنا ننظر إلى التنمية كعملية تطورية بل أن هناك من الشواهد الامبريقية المتراكمة ما يسمح بتأييد النظرة العكسية.

وهكذا أسهمت الماركسية المحدثة فى تطوير التنظير للتنمية والتغيير وبخاصة فى موقفها من الفهم الشمولى للواقع والتحليل التاريخى للتنمية والتخلف وتحويل بؤرة الاهتمام من بحث الخصائص البنائية للدول النامية إلى فهم المحتوى العالمى للعلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

الهوامش والمراجع

(١) يمكن تصنيف هذه النظريات في ضوء اتجاهات ونماذج. كالاتجاه الانتشار، الاتجاه السيكولوجي، الاتجاه التطوري المحدث، الاتجاه الماركسي التقليدي والمحدث ... الخ. كما يمكن تصنيفها في ضوء المدرستين الفكريتين في علم الاجتماع، البنائية الوظيفية والصراع. وقد عرض بيرز Berger لهذه المحاولات النظرية في ضوء نظرية التحديث Theory of Modernization ونظرية الامبريالية Theory of Imperialism. ويرتبط بالأولى مفهوم النمو Growth أما الثانية فيرتبط بها مفهوم الثورة Revolution وذلك في مؤلفه: P. Berger, Pyramids of Sacrifice, Political Ethics and Social Change, Op. Cit. , PP. 11 - 13.

(٢) أيف بيندت، ماهي التنمية، ترجمة سعيد أبو الحسن، دار الحقيقة، بيروت، بدون تاريخ، ص ٢٧.

(3) Geoffrey Jay, Development & Underdevelopment, A Marxist Analysis, Macmillan Press, London, 1975, P. 1.

(4) G. M. Meier, R. E. Baldwin, Economic Development Theory, History Police, Willy International Edition, New York, 1966, PP. 298 - 299.

(5) G. Hunter Modernising Peasant Societies, A Comparative Study in Asia and Africa, Institute of Race Relations, Oxford University Press, 1969, PP. 296 - 297.

(6) R. Bendix, Tradition and Modernity, Reconsidered Comparative Study in Society and History, Vol. 9, PP. 222 - 351.

★ يواجه استخدام معدلات إجمالي الناتج القومي والدخل الفردي كمؤشر للتنمية صعوبات بالغة في الدول النامية حيث لا تتوافر في كثير من الأحيان البيانات الإحصائية اللازمة.

(7) D. Seers, The New Meaning of Development, International Development Review (3), 1977.

(8) J. E. Goldthroepe, The Sociology of Third World, Cambridge University Press, 1975, P. 156.

(٩) صيغت نظرية روستو بتكليف خاص من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وكانت تهدف إلى نقد النظرية الماركسية، فالمجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية وإنما نحو الاستهلاك الواسع: أنظر نبيل السمالوطي، التنمية والتحديث الحضاري، تحليل الأبعاد الاجتماعية والنفسية للتنمية الاقتصادية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٥.

(١٠) والت روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان دجاني، منشورات المكتبة، بيروت، ١٩٦٠، ص ٢٠١.

(١١) المرجع السابق، ص ٢١١.

(12) W. W. Rostow, Economic Development, Lessons of a Common Experience, Vital Speeches of the Day, New York, Vol. XXIX, N. 23, September, 1963, P. 714.

(١٣) لقد عبرت بعض النظريات الرأسمالية المحافظة عن هدفها من الاهتمام بمسائل التنمية بوضوح، فقد أكد روستو على أن الحفاظ على العالم الرأسمالي يعتمد على الطرق التي تسير فيها الدول النامية. كما أعلن أيموند فروست أن من بين الأسباب التي تجعلهم يهتمون بشئون الدول المتخلفة، هو المصلحة الخاصة، فإن وجود عدد كبير من الدول الفقيرة غير المستقرة يمثل خطراً على السلام العالمي. وذلك في مؤلفه: تنمية المجتمعات المتخلفة، ترجمة أحمد قاسم جوده، دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٥.

(١٤) قدم بيير جاليه تحليلاً هاماً عن دور الاستعمار في تخلف العالم الثالث من كتابه: نهب العالم الثالث، دوقان قرقوط، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر. القاهرة، بدون تاريخ.

(١٥) ج. أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع، دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة د. سمير نعيم وآخرون، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠، ص ١٥٩.

(١٦) من الدراسات التي ناقشت باستفاضة دور «الثنائيات» في فهم تفسير قضاياالتنمية والتغير وبخاصة ثنائية التقليد والحداثة دراسة ايزنشتات:

Eisenstadt, Modernization, Protest and Change, Prentice Hall, New York, 1966.

(17) E. Gellner, Thought and Change, Weidnfold & Nicolson, London, 1969, PP. 5 - 7.

(١٨) صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع، دراسة نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

(19) G. E. Black, The Dynamics of Modernization, A Study in Comparative History, Harper, New York, 1960, P. 3.

(20) A. Feldman and C. Hern, The Experience of Modernization, Sociometry, 27, 1966, P. 379.

(٢١) يمكن توضيح هذه البدائل على النحو التالى:

أ - العمومية Universalism فى مقابل الخصوصية Particularism ويشير المتغير الأول إلى مستويات القيمة التى تكون على درجة كبيرة من العمومية. بينما تشير الخصوصية إلى المستويات التى لها دلالة بالنسبة لفاعل معين.

ب - الأداء (الإنجاز) (Achievement) فى مقابل النوعية (العزو) (Ascription) فإما أن يكون التأكد على تحقيق أهدافها معينة (الأداء)، أو على خصائص الشخص الآخر (النوعية).

جـ - التخصص فى مقابل الانتشار فالمصلحة يمكن أن تعرف على وجه التخصص حيث لا يكون هناك ثمة إلزام أبعد من تلك الحدود المرسومة أو تعرف بشكل عام بحيث تتجاوز الالتزام حدود التعرف الظاهر.

د - المصلحة الجمعية Collectivity Oriented فى مقابل المصلحة الذاتية Self Oriented.

أنظر مؤلف تيماشيف، مرجع سابق، ص ص ٣٧٠، ٣٧١.

(22) R. Pieris, Studies in the Sociology of Development, Rotterdam University Press, 1969, P. 31.

(٢٣) حاول ريجز Riggs من خلال دراسته للفلبين وتايلاند أن يشير إلى إمكانات عمليات تحول النسق التقليدى إلى نسق سياسى واجتماعى من نمط جديد تحت تأثير قوى التحديث الغربية وذلك فى كتابه:

F. Riggs, Thailand; The Modernization of a Traditional Polity, Honolulu, East-West Press, 1966.

(24) R. Nisbet, Social Change and History, Oxford University Press, 1969, P. 267.

(25) Leonard W. Dood, Becoming More Civilized, A Psychological Exploration, New Haven, 1960, Introduction.

(26) J. E. Goldthorpe, Op. Cit., P. 226.

(27) S. N. Eisenstadt (ed.), Readings in Social Evolution and Development, Pergamon Press, London, 1970, PP. 20 - 30.

(28) Everett E. Hagen, How Economic Growth Begins, A Theory of Social Change, Journal of Social Issues, January, 1963.

(٢٩) استخدم هذا المفهوم اندريه جوندر فرانك لوصف نظرية التنمية الارثوذكسية (التقليدية) التى انتقدها بشدة، انظر.

A. G. Frank, Capitalism and Underdevelopment in Latin America, Monthly Review Press, (Sep. 1969).

(30) Marx and Engels, The Communist Manifesto, In Karl Marx, The Revolution of 1848, Edited by David Fernbach, Penguin Books, London, 1973, P. 71.

(31) Henri Lefebver, The Sociology of Marx, Penguin Books, London, 1972, P. 195.

(32) Aiden Foster-Carter, New-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment, Op. Cit., P. 71.

(٣٣) بى نيكيتين، أسس الاقتصاد السايسى فى الاشتراكية الماركسية. ترجمة خيرى حماد ـ من سلسلة اخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦، القاهرة، ص ١١٢.

(٣٤) يعد بول باران Paul Baran مؤسس هذه المدرسة، وقد تأثر بأفكار كل من جوندر فرانك Frank وجيفارا Ché Gevera ومن أعلامها البارزين بيير جاليه Jalleé وماجدوف Magdoff وفانون Fanon وغيرهم. ومن النماذج الشهيرة الممثلة لهذا الاتجاه، تبرز المدرسة التى قدمها فوستر كارتر Foster Carter تحت عنوان الاتجاه الماركسى المحدث فى التنمية والتخلف. أنظر:

A. Foster Carter, Neo Marxist Approche to Development in Emanuel de Kadt and Gavin William, (ed.), Op. Cit.

(٣٥) بول أ. باران، الاقتصاد السياسي والتنمية. ترجمة حمد شو د بلبع، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢ ص ص ٣٦ - ٣٧.

(36) A. G. Frank, The Development of Underdevelopment, Monthly Review Press, Vol. 18, N. 4, Sept., 1969.

(٣٧) هاجم جالييه فكره العالم الثالث واعتبرها من الأفكار الخبيثة لتقسيم الدول إلى عوالم متميزة، ووضع فواصل بينها وذلك فى كتابه: بيير جالييه، مرجع سابق، ص ص ٤ - ٦.

(٣٨) المرجع السابق، ص ١٧.

الفصل الخامس

موجهات نظرية بديلة

بعد استعراض نماذج من التراث الفكرى للتنمية، من خلال تحليل نقدى، تبين أن هذه المحاولات النظرية لم تنجح فى تقديم إطار فكرى مرجعى متكامل لتوجية مسار التنمية على مستوى الواقع، بل إن هذه الموجهات النظرية لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات التغيير ولم تعد قادرة على التفاعل مع ما أفرزه من تحديات فى الدول النامية. لقد عجزت النظريات الغربية عن تفسير كثير من جوانب التغير وأبعاده فى المجتمع الغربى وفيما يطرحه من مشكلات ويرجع ذلك إلى تحيزها الأيدلوجى للنظام والتوازن، ولم تسهم فى تقديم نظريات قادرة على فهم واقع التغير والتنمية، واقتصرت على تقديم محاولات إصلاح وترميم جزئى للنظريات.

وكما يقول بارسونز، يظل المجتمع فى حاله توازن، وتوازن النسق لا يدعو إلى التفكير فى التغير، أو قد لا تنشأ هناك ظروف تستدعى إجراء تجديدات يمكن أن تؤدى إلى مزيد من التنمية أو التحديث. ومن ناحية أخرى فإن عدم النجاح فى مواجهة الضرورات الاجتماعية يمكن أن يؤدى فى رأى بارسونز إلى خلل وظيفى، قد يفضى إلى ظهور حالة من التفكك. ومعنى هذا أن توازن النسق أو المجتمع يظل قائما طالما أن العلاقة بين الوظائف المختلفة تظل متوازية نسبياً، ومواجهة التفكك فى الغالب تصحيح لمسار الوظيفية أو لعلاقتها، وهكذا يبدو أن التنمية أو التحديث من خلال هذا المفهوم ذات اتجاه محافظ.

إن التنمية تتعلق بتغييرات يجب إحداثها فى بناء النسق نفسه، ومثال ذلك، إذا ظل النظام الاقتصادى كما هو عليه فانه سوف يعيق التنمية فى اتجاه المصالح العليا للمجتمع. واذا حدث تغيير فانه لن يصيب أساس النظام الاقتصادى. بينما تتطلب التنمية تحريك كافة إمكانات النظام الاقتصادى لخلق وظائف جديدة تحقق المتطلبات الاساسية وهنا يجب التمييز بين التنمية من المنظور الوظيفى والتنمية من المنظور البنائى.

وحول هذه التفرقة نشأ اتجاهين اساسين:

الأول: يعالج قضايا التنمية من خلال تغيير موجهات النظام الاجتماعى الاقتصادى باستخدام التخطيط المركزى الشامل لمواجهة مشاكل التخلف فى المجتمع أفقيا ورأسيا فى نفس الوقت.

الثانى: يعالج قضايا التنمية من خلال إجراء تصحيحات فيما هو قائم من الموجهات الاجتماعية والاقتصادية، واتجاهه فى الغالب يبتعد عن التخطيط الشامل ويتجه إلى التخطيط الرأسى وهو ما يعرف فى العالم الغربى بالتخطيط القطاعى من الناحية الاقتصادية وتنظيم المجتمع.

وجدير بالذكر، أن المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يفرضها واقع التنمية فى الدول النامية يجب أن تشكل منطلقات للبحث السوسيولوجى من أجل التوصل إلى نظرية جديدة للتغير قادرة على فهم الواقع وتغييره. إن الجهود الحقيقية التى يجب أن تبذل لتوجيه

التغير من أجل التنمية الشاملة للمجتمع ومن أجل استيعاب كافة التجديدات تأكيد فعالية العناصر البنائية والوظيفية المؤدية إلى تحقيق التقدم العلمي أمر يمس مفهوم الانسان عن الحرية.

ولقد ظهر الاهتمام واضحاً وخاصة في السنوات الأخيرة بمناقشة مدى فعالية الاقتصاد في إحداث التنمية الشاملة بجميع جوانبها ومع أن العوامل الاقتصادية ذات أهمية ملحوظة، إلا أن الأهداف الاجتماعية المتوخاه من هذا يمكن أن تتلاشى ومن ثم يثير عدم تحقيقها مشاكل جديدة تضاف إلى المشاكل التى كانت مصاحبَة لحالة التخلف. وفى ذلك يقول شنيدر **Schneider** (إن عالم الاقتصاد الذى يتصور أن النمو الاقتصادى هو العامل الوحيد فى التغير والتنمية، يغفل خطورة التغيرات الداخلية العميقة التى تنشىء من تحويل ملايين من الناس من حياة رتيبة وتقليدية ووضعهم فى إطار جديد يتمثل فى خلق ما يمكن أن نسميه بالاقتصاد النقدى والحضرية والتصنيع وتصعيد التنافس داخل المجتمع من أجل الحصول على المال، وهى أمور تجعلنا نتوقع أن ينقلب الناس الذين نشأوا فى ظل حياة تقليدية على طبيعة الحياة فى مجتمعهم).

كل ذلك يؤكد ضرورة أن توجه الجهود الحقيقية لعمليات التغير الاجتماعى وتفسيرها فى علاقتها بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية فى المجتمع حتى يمكن تقديم فهم شمولى للتغير فى الواقع.

وأود أن أشير فى هذا المجال، إلى أن ما أثير من انتقادات حول النظرية الغربية الرأسمالية فى التنمية، لا يعنى رفض المقولات النظرية الغربية، فان نمو وتطور هذه النظريات يعد مرحلة ضرورية لانطلاق الدراسات الواقعية الشاملة، خاصة فيما تقدمه من مفاهيم يمكن أن تسهم فى توجيه الدراسات الواقعية. فلا يمكن لأحد على سبيل المثال أن ينكر دور النظريات التى تبرز الأبعاد السيكولوجية فى عملية التنمية وبخاصة الإنجاز والطموح ودورهما فى التعجيل بعملية التنمية. كما لا يمكن أن ننكر أثر النمو الاقتصادى والتكنولوجيا فى التغير الاجتماعى. إلا أنه بالرغم من ذلك لم تقدم هذه النظريات إجابات تفسيرية حول أسلوب التخلص من التخلف والسير فى طريق التنمية. إنها نظريات غير مكتملة ولابد للبحث عن مقومات اكتمالها فى الواقع التنموى الجديد.

إن أى محاولة لدراسة واقع التنمية فى الدول النامية لابد وأن تنطلق من فهم الأبعاد التاريخية والخصوصية لأى مجتمع من المجتمعات النامية، ومن هذا المجال يمكن تفعيل علم اجتماع البلدان النامية وهى مسئولية ملقاة على عاتق أبناء الدول النامية من باحثين ومتخصصين فى المحل الأول، لانهم أكثر قدرة من غيرهم على تحقيق «الفهم الذاتى» على المستوى المجتمعى وعلى مستوى الجماهير العريضة.ويمكن القول أن ما يمكن أن تكون قد أسهمت فيه النظريات الغربية بالفعل هو إثارة الوعى لدى الباحثين فى الدول النامية بضرورة تحمل مسئولية تطوير علم اجتماع قادر على أن يسهم فى فهم المجتمع وتحقيق تقدمه والقضاء على التخلف فيه.

وسوف أحاول فيما يلى تحديد ملامح موجهات نظرية بديلة:

أولاً: أن أى دراسة لواقع التنمية فى الدول النامية تقتضى معالجة تاريخية لأسباب التخلف، واعتراف بمظاهره فى المجتمع .لأن الاعتراف بالتخلف والمشاكل المرتبطة به مقدمة ضرورية للاصلاح والتغيير. وهذا يتطلب إبراز العوامل الخارجية والعوامل الداخلية والتى يمكن أن تعوق الجهود التنموية وتضاعف من فاقد التنمية. ويرتبط بهذه العوامل الداخلية ما يمكن وصفه باتباع استراتيجيات خاطئة للتنمية. ويقتضى هذا دراسة المراحل التى مرت بها عملية التنمية والكشف عن الاطار الفكرى لكل مرحلة من المراحل بالاضافة إلى المعوقات والتحديات والامكانات.

ثانياً: هناك فكرة محورية هامة هى فكرة الاتصال والانفصال المتلاحمين لكل دائرة فى سلسلة التغير فى المجتمع، فان كل حدث تاريخى محورى ينبع من متغيرات شديدة التعقيد ذات أبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية وربما عقائدية لا يلبث أن يمر على مراحل متعاقبة لا تكون المرحلة الأخيرة مغلقة وإنما تكون مفتوحة وتؤدى إلى خلق ظروف وإمكانات لانبثاق حدث جديد ونقطة انطلاق جديدة تتبعها مرحلة تجديد فى النظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى وتتخللها حالة من عدم الاستقرار نظراً لكثافة التجديد. وبمرور الوقت يدخل المجتمع فى حالة التكامل التى تستمر فترة طويلة وقد يصاب النظام فيها أحياناً بالاسترخاء الذى يفسح الطريق للعديد من المشاكل فإذا استمر

النظام فى حالة تفكك يمكن أن يؤدى هذا الوضع إلى خلل واسع النطاق، وقد تحدث نقطة انطلاق جديدة نتيجة لعوامل مختلفة لتبدأ دائرة جديدة من التغير.

وهذا يؤكد أن أى توجيه التغير والتخطيط له من أجل التنمية يقتض دراسة متعمقة للأبعاد التاريخية لوضع تصورات واضحة لمسيرة التغير فى المستقبل.

ثالثاً: لابد من فهم التنمية لا على أنها ميكانيزم، وإنما باعتبارها عملية تغيير مقصود وشامل يتضمن أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى يجب أن تتكامل وينسق لها. وتتحقق لها الامكانات، لتحقيق ما أتفق عليه من أهداف تؤدى إلى إزالة كافة ظروف المعاناة عن شعوب الدول النامية.

لذلك فان التنمية تتطلب تحريك كافة جوانب التغير وفهمه على المستوى النظرى ليصبح جزءاً من عملية الفهم الكلية للمجتمع، وبالتالى يكون التغيير إرادة وهدف. ولابد من دراسة مجموعة العمليات السيكولوجية والسياسية والاقتصادية التى تسهم فى عملية التغيير والتحول العقلانى.

رابعاً: ينطوى نجاح عملية التغيير الموجه بقدر كبير على نمو الوعى، وذلك على مستوى القيادات الموجهة وعلى مستوى الجماهير المشاركة. إن تنشيط أعداد متزايدة باستمرار من البشر للمشاركة الفعالة فى اتخاذ

القرارات وتحديد الاحتياجات الأساسية وتنفيذ المشروعات، أمر ضرورى لإنجاح التغيير والتنمية ومن هنا تظهر أهمية الأبعاد السيكولوجية فى دفع عمليات التغيير وتحقيق فعاليتها وفى هذا المجال فان أى محاولة نظرية لدراسة الواقع التنموى لابد لها من الكشف عن الأبعاد السيكولوجية المتعلقة بوعى الجماهير من ناحية وتطوير الوعى لدفع عمليات المشاركة الايجابية من ناحية أخرى.

خامساً: إن التنمية ترتكز فى جانب كبير منها على الإرادة الإنسانية، ومن ثم تظهر أهمية البعد الاخلاقى للتنمية. فالتنمية كعملية ليست مفهوم يمكن أن يحدده الخبراء فحسب، حيث تتعدى الأهداف والارادة الانسانية نطاق خبرتهم. فالتنمية أسلوب مرغوب فيه من قبل أفراد المجتمع أنفسهم. وهنا يظهر أهمية البعد الذاتى فى دراسة الواقع التنموى فى المجتمعات النامية. فالانسان هو غاية ووسيلة التنمية، ومن ثم يجب أن يحتل الانسان أولا مركز الصدارة فى اهتمام الباحثين، ولقد أشار توكفيل Teoqueville إلى أهمية الاتجاه الانسانى فى علم الاجتماع وضرورة ربطه بالمساواة الاجتماعية. كما أشار روبرت نيسبت Nisbet إلى ضرورة البحث عن جذور الاتجاه الانسانى فى أعماق الفكر السوسيولوجى حتى يمكن تحقيق فهم أفضل للمجتمع من الداخل. ولقد نادى جيل الشباب من العلماء والباحثين بضرورة إحياء الاتجاه الإنسانى فى علم الاجتماع حتى يمكن التوصل إلى نماذج سوسيولوجية بديلة قادرة على تخليص الانسان من مظاهر المعاناة سواء

فى المجتمع المتقدم أو المجتمع النامى على السواء. ويلقى الفريد لى Lee مسئولية تطوير الوعى الإنسانى على عاتق علماء الاجتماع، مؤكداً على أهمية التنظير النقدى، والبحث الحر واستخدام الملاحظة بالمشاركة للكشف عن كافة الجوانب التى قد تحققها الذات الانسانية[١].

وفى ضوء هذا كله تظهر أهمية إحياء البديل الفينومينولوجى وضرورة تطويره واستخدامه كمنهج فى دراسة الواقع التنموى. فإن الواقع التنموى يمثل جانب من الواقع المجتمعى الذى يشكل تعريفات متمايزة لدى أفراد المجتمع، تلك التعريفات تمثل ضرباً من المعرفة الاجتماعية. ومما لاشك فيه أن صورة الواقع التنموى لدى أفراد المجتمع تؤثر بدرجة واضحة على استجاباتهم لعمليات التغيير والتنمية.

سادساً: أؤكد على ضرورة إجراء الدراسات المقارنة للنماذج التنموية وما يرتبط بكل منها من نواحى الفشل والنجاح. إن صياغة الاستراتيجيات التنموية ووضع السياسات، لا ينطلق من فراغ وإنما يتطلب أطراً نظرية صالحة لتفسير التغير وتوجيهه على مستوى الواقع، بكل امكاناته ومتطلباته، ترتكز على أسس أهمها إدراك سرعة معدلات التغير على مستوى العالم اليوم، وهو أمر يتطلب حسابات دقيقة للأوضاع الراهنة للتغير مع وضع اعتبار أن الحاضر غير منفصل عن الماضى وأن المستقبل هو جزء من الحاضر، ويمكن توجيهه فى الوقت الحاضر بما يحقق الآمال الانسانية، وارتباط التغير فى جانب كبير منه

بالتطورات الهائلة فى مجال تكنولوجيا الاتصال فضلاً عن حركة السوق العالمى وهيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى وانفتاح الثقافات.

سابعاً: وبشأن العولمة* يمكن القول أن الواقع الذى يعبر عن وحدة العالم فى الوقت الراهن أمر لا يمكن تغافله أو رفضه كلية ويصعب ارتداء درعاً واقية (وذلك بالنسبة للدول النامية) لأن الابتعاد معناه الاستبعاد عن مسيرة التغير ولكن علينا فى الدول النامية أن نعترف بالواقع بشرط أن نبحث عن أفضل الطرق للتفاعل مع الواقع. ومن ثم فان التفاعل لا يتم من فراغ ثقافى على المستويات القومية وإنما يتم من خلال مرتكزات ثقافية داخلية قوية تتفاعل مع التغيير مما يتطلب تطوير استراتيجيات قادرة على تحقيق التفاعل على المستويات الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، هذه الاستراتيجيات ترتكز على دعم الموروثات الثقافية، وتدعم عمليات التجديد والابتكار. وبوجه عام، يمكن القول أن العولمة ظاهرة عالمية جديدة لا ترتبط بالسياسة أو الاقتصاد فحسب وإنما ترتبط بالسياسة والأقتصاد والعلم والتكنولوجيا وثقافات الشعوب. إلا أنه يمكن القول أن العولمة مازالت ظاهرة قيد البحث، وهناك مواقف متباينة تجاهها هناك فريق رافض وفريق مؤيد وفريق يقف موقفا وسطاً.

الهوامش والمراجع

(1) K. Schneider, Desting of Change, How Relevant is Man in the age of Development, Holt. Rinehart and Wiston, Inc., New York, 1966, P. 17.

٢ - من المصادر الأساسية للعولمة، ما كتبه جون ديليامسون عام ١٩٨٩ بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي عن الوصايا العشر والتي تمثل نموذجاً لسياسة اقتصادية، تبنتها الإدارة الأمريكية ومجلس الشيوخ ومسئولى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، وذلك لتطبعها كمرحلة أولى في سياسة الاصلاح الاقتصادى. الترشيد المالى، وضع أولويات، الاصلاح الضريبى، تحرير السياسة المالية، أسعار صرف تحقق نمو تجارة الصادرات، تحرير التجارة وتخفيض الرسوم إلى ١٠٪، تخصيص المشروعات العامة، إعادة إصدار القوانين مع ضمان المنافسة.

* أشار رونالد روبرستون في تعريفه للعولمة بأنها «اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعى الأفراد بهذا الانكماش».

كما أشار مالكوم وارترز، في كتابه العولمة بأن العولمة هي كل المستجدات وخصوصاً المستجدات الأقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع في الحدود الجغرافية والاجتماعية والثقافية القائمة حالياً.

وبوجه عام لا يوجد تعريف دقيق حتى الآن لظاهرة العولمة فهي ظاهرة غير مكتملة المعالم.

الفصل السادس

التنمية المحلية : المفهوم والأسس

مقدمــــة :

نحـاول فـى هـذا الفصـل إلقـاء الضـوء علـى أبعـاد التنميـة المحليـة ومرتكزات انجاحهـا مـن أجـل وضـع سياسـات متكاملـة والتخطـيط لهـا وتنفيذها بما يتوافق مع التطوارت العالمية الراهنة.

ومن منظور علم الاجتماع فى دراسة المجتمع والمجتمع المحلى، فـإن المجتمع المحلي جزء من المجتمع الكبير، ومن ثم فإن التنمية المحلية هى جـزء من التنمية القومية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة. وليس هنـاك شـك أننـا فى حاجة ملحة هـذه الأيـام إلى المشـاركة بـالمعنى الواسـع للكلمـة لـدفع عمليات التنمية قدماً، والقضاء على كافة المعوقـات والتحـديات المؤثرة على تراكم الفاقد التنموى. إلا أن المشاركة هنا لا تقتصـر علـى مسـتوى الأفراد والجماعات والمؤسسـات فحسـب وإنمـا تتضـمن المشـاركة علـى مستوى الأقاليم المحلية، لأن نجـاح التنميـة فيهـا علامـة هامـة علـى نجـاح التنمية الشمولية.

ولكن قبل أن أواصل معالجـة موضـوع «التنميـة المحليـة» لابـد أن أشير إلى أن هذا النوع من التنمية هـو نـوع مـن تقسـيم العمـل فـى إطـار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وخصوصاً إذا كان هـذا المجتمـع مترامـى الأطـراف يتميـز بتعـدد الأقـاليم الجغرافيـة ذات المـوارد والإمكانات المختلفة، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظـر إليهـا مـن خلال منظور جزئى منعزل عن استراتيجية التنمية فى المجتمع بوجـه عـام،

ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها المتميز فى المعاونة على مواجهة مشاكل المجتمع الكبير، فضلاً عن مواجهة مشاكلها الإقليمية أو المحلية. ويلاحظ أنه مع تقدم الفهم العلمى للسياسات التنموية. تبين أن الخطة الهامة يمكن أن تشتمل على المبادئ العامة المنوطة بالمشروعات والبرامج ويمكن أن تترك التطبيقات المحلية للمحليات. ولهذا فإن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو قطاعات أو محليات لا يمكن أن يكون تفتيتاً للسياسة العامة، وإنما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الإنجاز فى دوائر أقدر على المواجهة والتطبيق. ومن هذه الزاوية تحرص كثير من الدول النامية على تطوير الحكم المحلى، ليتمكن من خلال لا مركزية القرار، أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات فى ضوء الإمكانيات، وتحت مظلة المبادئ العامة التى تشكل توجهات التخطيط الشاملة. ومعنى ذلك أن التنمية المحلية هى جزء من كل، وهى لذلك تتفاعل مع كل العوامل المؤثرة فى مسار المجتمع النامى. وتترجم عن أهدافه النهائية. وعند التقييم يمكن تقدير مقومات النجاح أو التباطؤ أو الفشل فى تحقيق المستهدف. حيث تبرز كفاءة القيادة، وأسلوب إدارتها للتنمية، ومبلغ مشاركة المواطنين، فى الوقت الذى يمكن تحديد السلبيات ودعم المحليات من هذه الزاوية، إما على مستوى القيادة أو الخبرة أو الإمكانات المادية.

لقد شاع فى الآونة الأخيرة اهتمام واضح بين المهتمين بقضايا المجتمع والاقتصاديين والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية على اختلاف تخصصاتهم بقضايا التنمية، ولذلك فإن الوعى المتزايد من قبل العلماء

والمتخصصين فى مختلف فروع العلم وخاصة من جيل الشباب بضرورة إجراء دراسات نابعة من واقع الدول النامية ومشاكله الراهنة والتحفظ أمام هذا الكم الهائل من النظريات المطروحة ومشروعات التنمية النمطية، هو الذى جعل قضية التنمية فى هذا العالم يعاد طرحها للتوصل إلى نماذج نظرية قابلة للتطبيق تبتعد عن النمطية الغربية أو الشرقية، وتكون ملائمة للظروف الراهنة، ومترجمة للاحتياجات الفعلية، فى ظل فكر جديد يخرج عن إطار التبعية والتقليد.

ولنا أن نتساءل منذ البداية عن أسباب معاناة معظم الدول النامية رغم كل محاولات التغيير حتى الآن. إن أى إجابة موضوعية لمثل هذه الأسئلة ترتبط من ناحية بواقع التحديات التى فرضت ومازالت تفرض على جزء كبير من الدول النامية، سواء ما تعلق منها بالتحديات الخارجية بما فيها من سيطرة الإمبريالية فى الوقت الراهن أو التحديات الداخلية المرتبطة بتردى الخطط التنموية وبعدها عن الواقع والخصوصية الثقافية والمجتمعية والتاريخية لكل دولة، هذا بالإضافة إلى عوائق داخلية مرتبطة إلى حد كبير بالتحديات الكبرى مثل الانفجار السكانى وانتشار الأمية والفقر وسوء التغذية وضعف الإنتاجية والمصالح المتعارضة وممارسة القوة[1].

لذلك كله، فإن مواجهة مثل هذه التحديات، يتطلب مسبقاً مواجهة الاستغلال من الخارج أو من الداخل بكل صوره ومكوناته ومستوياته، ذلك لتوفير المناخ الملائم والتربة الصالحة لتنمية حقيقية

مستقلة غير تابعة وذلك بالاعتماد الجماعى على الذات وبتسخير العلم فى السيطرة على البيئة وتحقيق الإفادة القصوى من الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية.

وليس هناك شك فى أن التركيز على استراتيجيات النمو الاقتصادى كنماذج للتغيير قد أدى إلى سلبيات أثرت على التنمية فى العقود السابقة. فلقد جرى التقليد فى الكتابات الاقتصادية فى موضوع التنمية الاقتصادية على عنصر رأس المال بوصفه العنصر الدينامى الدافع للنمو[٢]. وتصورت الكتابات الاقتصادية أن مجرد رفع معدل التراكم الرأسمالى سوف يولد قوى سحرية تحقق النمو الذاتى. وقد امتلأت الكتابات الاقتصادية بموضوع النماذج الاقتصادية للنمو التى تركز على عنصر رأس المال والتراكم الرأسمالى، وهكذا أهملت كثير من العوامل التى تكمن أساساً فى البناء الاجتماعى والثقافى والسياسى.

إن التنمية الاقتصادية تعتمد على الإنسان وتهدف لمصلحته. فهو الذى يحول الموارد الطبيعية ويستغلها، وهو الذى يقوم بتغيير الإطار المادى الذى يعيش فيه مستغلاً مهاراته وخبراته وقدراته. وهو فى تغييره لهذا الإطار المادى الذى يعيش فيه يغير من نفسه ويكسبها قدرات وخبرات جديدة، كما يغير من سلوكه وقيمه. فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها فى نفس الوقت.

لذلك كله. يؤكد منظور علم الاجتماع على ضرورة الفهم الشمولى المتكامل للتنمية باعتبارها عملية تغيير تستهدف قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضاً وتتم وفقاً لأهداف محددة نابعة من احتياجات الجماهير، ومن قدرات وإمكانات المجتمع. وليس هناك شك، فى أن المنظور السوسيولوجى للتنمية هو أكثر منظورات العلوم الاجتماعية قدرة على تحقيق شمولية الفهم والتناول.

هذه مبادئ عامة للتنمية الشاملة، لابد أن تراعى بكل معاييرها فى كل قطاعات المجتمع. والتنمية المحلية ليست فى النهاية إلا أسلوباً من أساليب عديدة لبلوغ التنمية أهدافها. وإذن لابد أن تراعى نفس القواعد والمعايير - فضلاً عن المتغيرات - . ولعل التنمية المحلية باعتبارها محاولة تتم فى «وحدة اجتماعية أصغر Micro» هى الميدان الحقيقى لتجريب تأثير العوامل المجتمعية فى مساراتها.

المدخل السوسيولوجى لا يهتم بالعمليات التنموية فى حد ذاتها، وإنما يهتم أكثر بالتنمية البشرية، من خلال تغيير ملائم لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والصحية. وهذا فى رأيى هو المنطلق والهدف فى كل سياسة تنموية محلية تكون مستوحاة ومنفذة فى نفس الوقت للقرارات المركزية التنموية.

المجتمع المحلى :

سوف استهل عرضى هنا بتحديد مفهوم المجتمع المحلى وأسس تنميته باعتبار أن هذا التحديد يعتبر مدخلاً للإحاطة بأهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى إنجاح التنمية فيه.

١ - تختلف المجتمعات المحلية فيما بينها لا من ناحية الحجم فحسب، وإنما تختلف أيضاً فى خصائصها العامة. فهناك أنواع كثيرة من المجتمعات المحلية منها المجتمعات الريفية والمدن المزدحمة بالسكان والمدن الصغيرة. ومن التعريفات المبكرة له تعريف ماكيفر Maciever وبيج Page[٣] «إن المجتمع المحلى جماعة تكون صغيرة العدد أو كبيرة، يعيش الأعضاء فيها بطريقة يشاركوا من خلالها فى ظروف الحياة الأساسية، وفيها يستطيع الفرد أن يقضى حياته كلها داخله». وبهذا التعريف فإن المجتمع المحلى يقوم على أساسين: الأول: الإقليم الذى يشغله، وثانياً: الشعور المشترك الذى ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل .

ولكن المجتمع المحلى قد يكون من منظور آخر «مجموعة من الناس تعيش فى منطقة صغيرة نسبياً ويتقاسمون طريقة مشتركة فى الحياة».

إلا أن بعض الدارسين يرون ضرورة إبراز الدور الذى تمارسه العوامل الثقافية، والتقليل من قوة التأثير الذى تمارسه البيئة

الجغرافية على حياة الناس. فالمجتمع المحلى فى رأيهم ليس مجرد تجمع إنسانى يعيش فيه الناس تحت ظروف طبيعية ومناخية فرضت عليهم، لأن كل مجتمع محلى له قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه التى تنظم العلاقات التى تشكل نسيج الحياة فيه[٥].

ومعنى هذا أن المجتمع المحلى يجب أن ينظر إليه كجماعة متكاملة تعيش حياة مشتركة وكل تغير يطرأ عليه لابد أن يفرض تحديات على مقومات هذه الحياة، فإذا كان الأمر متعلقاً بالتنمية، فإن التوصل إلى الوعى والمشاركة فى برامجها يكون أسهل خصوصاً إذا كان هدف التنمية موجهاً إلى مصالح المجتمع المحلى ككل.

٢ - ولعل أحد المداخل الهامة المطروحة فى علم الاجتماع التى تمكننا من فهم المجتمع المحلى هو مدخل النسق الاجتماعى[٦]، حيث تلقى نظرية النسق الضوء على بناء وتنظيم المجتمعات المحلية، لذلك يمكن النظر إلى المجتمع المحلى كنسق تتمثل مكوناته الأساسية فى أنساق المكانة والأدوار والجماعات والنظم وأهمها نظام الحكومة والاقتصاد والتعليم والنظام الدينى. ويستند هذا المدخل إلى تصور عضوى للمجتمع ومكوناته وما بينها من تساند وتكامل وارتباط متداخل.

ولست أريد أن أدخل فى تفاصيل حول «مدخل النسق» فى فهم المجتمع المحلى ولكن أود أن أشير إلى تركيزه على التساند

العضوى بين عناصره والذى يعتبر فكرة «ملائمة» عند الحديث عن تنميته. ذلك لأن «تعدد العوامل» المؤثرة فيها تعتبر ضرورة منهجية وأسلوباً تطبيقياً، فى نفس الوقت، يتبناه أكثر المداخل السوسيولوجية تأكيداً لتعددية العوامل فى توجيه التغير المفضى إلى التنمية وإننى أعتقد أن حل الخلاف النظرى حول مداخل فهم تنمية المجتمع المحلى تكمن فى خصوصية هذه المجتمعات كل على حده، بالإضافة إلى تأثيرات البعد التاريخى على إيجابيات وسلبيات نظامه الاجتماعى العام فى مواجهة التجديدات والتغيرات والمتطلبات الجديدة وهو أمر لا ينبغى أن نتوقف عنده طويلاً.

والدليل على ذلك أنه على الرغم من تباين وجهات النظر حول مفهوم المجتمع المحلى، إلا أن هناك اتفاقاً بين مختلف المداخل حول نقاط أساسية ينبغى النظر إليها بعين الاعتبار فى دراسة المجتمع المحلى أو تنميته نوجزها فيما يلى:

أ ـ لاشك أن طبيعة البيئة الجغرافية تؤثر بطرق مختلفة على الحياة الاقتصادية والثقافية للمجتمع المحلى، إلا أنه لا ينبغى المبالغة فى تأكيد أثر البيئة الجغرافية وإلا أثر ذلك على تقدير إمكانات الجهود البشرية فى عمليات التغيير. ولكن ينبغى عند دراسة المجتمع المحلى وتنميته، التعرف على الظروف والأوضاع الجغرافية والبيئية التى تميز مجتمع محلى عن غيره، ومدى تأثير هذه الظروف على الأوضاع الاقتصادية والسكانية ... الخ.

ب- أن تكامل العلاقات الاجتماعية والجماعات والظواهر والنظم التى يتألف منها المجتمع المحلى، مسألة منهجية لابد من وضعها فى الاعتبار عند دراسة التنمية المحلية، لأنها تؤدى إلى معرفة بطبيعة الجماعات ونوعياتها والبناء الطبقى القائم ... الخ. ومع أن المتغير الاجتماعى قد يصلح أحياناً، إلا أن المتغير الثقافى الذى يتناول العادات والتقاليد والعرف والقانون السائد وكل ما يكتسبه الفرد من خبرات فى مجتمعه المحلى يعتبر مكملاً ضرورياً للفهم المتكامل للمجتمع المحلى.

جـ- إن التركيز فى دراسة المجتمع المحلى على البعد الإنسانى أمر لا يقل فى الأهمية، بل يزيد فى كثير من الأحيان عن الأبعاد المادية الأخرى، لذلك فإن دراسة البعد الإنسانى «سيكولوجياً» من ناحية الكم أو من ناحية الكيف وخصوصاً فيما يتعلق بالتوجهات السيكولوجية، أمر بالغ الأهمية، خاصة فى عملية التغيير التنموية وما تتطلبه من «دافعية».

ومعنى ذلك فى نهاية الأمر، أن المجتمع المحلى كنسق فرعى، يتفاعل مع المجتمع الكبير (النسق الأكبر)، من خلال علاقات متداخلة تعكس مشاكله الرئيسية، سواء ما تعلق منها بالبناء الاجتماعى أو الاقتصادى أو الثقافى. وتهدف عملية تنمية المجتمع عامة إلى تطوير الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلى، مع تحقيق

التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومى حتى يسهم المجتمع المحلى فى تحقيق التقدم القومى.

التنمية المحلية لماذا ؟ وكيف ؟

تعرضت المجتمعات المحلية فى كثير من الدول النامية للإهمال الشديد، من عجز فى الخدمات والمشروعات، وربما يرجع هذا فى جانب كبير منه إلى المناخ العام السائد فى هذه الدول الملئ بالتحديات. ومن ناحية أخرى فقد يرجع هذا إلى عدم إشراك الجماهير لمدة طويلة فى تقرير مصيرها. إلا أن استمرار وتفاقم مشاكل التخلف، رغم محاولات التغيير المستمرة هو الذى أدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الدول للنهوض بمستوى الحياة[٧].

ويطلق اصطلاح تنمية المجتمع على «العمليات التى تتضافر فيها جهود الأهالى مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكنيها من الإسهام إسهاماً كاملاً فى التقدم القومى».

ويعنى هذا التعريف، أن نجاح خطة التنمية مرتهن بمشاركة الناس على النطاقين المحلى والقومى فى تحديد أهدافها.

ويضاف إلى عنصر المشاركة عنصراً آخر وهو الاعتماد على الموارد المحلية، وبهذا يستخدم المصطلح الشامل لوصف سلوك أعضاء

مجتمع محلى معين، حينما ينظمون جهودهم بهدف التخطيط والعمل من أجل تحسين أحوال المجتمع من خلال خطة التنمية الشاملة، فيحددون حاجاتهم ومشاكلهم الجمعية والفردية. ويضعون برامج محددة لحلها. ويعتمدون فى تنفيذها على موارد المجتمع المحلى المبرمجة من خلال دعم الدولة وفقاً لسياستها التنموية. ومعنى هذا أن تتضافر الجهود الذاتية بتوجيه من هيئات حكومية أو غير حكومية، خارج نطاق المجتمع المحلى إذا لزم الأمر دون خروج عن مخططات التنمية الشاملة[٨].

وعلى ذلك، فإن تنمية المجتمع عملية اجتماعية فى المحل الأول تمكن أفراد المجتمع من المشاركة والسيطرة على بيئتهم المحلية، وتوجيه التغير فيها من أجل النهوض بالمستوى المعيشى. وتتطلب عملية تنمية المجتمع المحلى أنماطاً متعددة من صور الفعل الجمعى والقرارات الجمعية بالإضافة إلى التقييم المستمر، كما تدعو هذه العملية إلى الإفادة من كافة التخصصات المهنية والهيئات (سواء على المستوى المحلى أو العالمى) التى يمكنها المساهمة فى حل مشاكل المجتمع المحلى، ولكن يظل الأمر دائماً مرتهناً بالخطة العامة للدولة.

إن تنمية المجتمع هى عملية تعليمية فى المحل الأول، ينبغى أن تصل وتتعمق الأنماط الثقافة العريضة لأفراد المجتمع، ولذلك فإنها تهتم بتنمية الطاقات البشرية عن طريق تغيير الأفكار والاتجاهات والقيم والتدريب وتمكين أفراد المجتمع للمشاركة بكفاءة فى عملية التنمية.

ونعود فنؤكد، أنه لا ينبغى النظر إلى عملية تنمية المجتمع على أنها عملية قائمة بذاتها، وإنما هى جزء من خطة قومية عامة، تستهدف رفاهية المواطنين على المستويين القومي والمحلى، وتؤمن بأن التغيير السليم هو الذى ينبثق من المجتمع لا أن يفرض عليه. لأن التغيير بالقوة لن يحقق المستهدف فى ظل غيبة الوعى والإرادة وملاءمة التجديدات.

إن تنمية المجتمع تعبر عن الديمقراطية وذلك فى تاكيدها أن الحياة بحقوقها وواجباتها ومسئولياتها وثمارها، قاسماً مشتركاً بين المواطنين.

التنمية المحلية والتخطيط الإقليمى :

يحسن أن نشير إلى أننا حين نهتم بقضايا التنمية المحلية فإننا نتعرض فى المحل الأول، لعمليات التغيير المخطط على المستوى المحلى. فالتخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية المحلية. ولذلك تثار مجموعة من التساؤلات حول التخطيط ومعناه وأهدافه وأساليبه، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى يجب أخذها فى الاعتبار فى إعداد الخطة أو تنفيذها.

إن التخطيط الاقتصادى لا يجرى فى فراغ اجتماعى، إذ لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم آلى للموارد بقصد إدماجها فى عملية إنتاجية، وإنما يجب أن يكون التخطيط (اندفاعياً) لتحقيق نمو جماعى يشترك فيه الناس والموارد باستمرار[٩].

وقبل أن نعرض لأبعاد التخطيط الإقليمى ينبغى أن نتعرض لبعض الأسس التى يقوم عليها التخطيط السليم للتنمية المحلية ومثال ذلك:

١ ـ أن يكون التخطيط واقعياً على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.

٢ ـ أن يكون التخطيط شاملاً ومتكاملاً لمختلف الأنشطة «الاقتصادية، الاجتماعية»، وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

٣ ـ أن يكون التخطيط مرناً، بحيث يعاد تشكيله فى ضوء التجربة والتقييم.

ونظراً لاختلاف المصادر الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية، تختلف درجات وطبيعة التنمية المطلوبة. لذلك يتطلب التخطيط السليم على المستوى القومى رسم خريطة واضحة المعالم للمناطق الإقليمية (المحليات) طبقاً للموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية المطلوبة. وهنا ينبغى أن نميز بين التعديلات السطحية وبين التنمية الفعلية فى منطقة معينة. ويمكن القول أن معظم برامج تنمية المجتمع المحلى فى الريف تدخل ـ على سبيل المثال ـ فى نطاق التعديلات أو التغييرات السطحية الجزئية وعلى الرغم من أهمية التعديلات السطحية فى منطقة معينة، إلا أن ذلك ينبغى أن يتم فى إطار تخطيط متكامل للمنطقة أو المجتمع من أجل تنمية حقيقية. ومعنى ذلك، أن التنمية المحلية فى حاجة إلى خطة واقعية صالحة للتطبيق.

ولعل هذا هو الذى يجعلنى أشير بوجه عام إلى أن نمط التخطيط المحلى (الإقليمى) يختلف عن التخطيط القومى من زاويتين الأولى، طبيعة التخطيط، والثانية، أسلوب التخطيط.

فالتخطيط المحلى (الإقليمى) للتنمية، تخطيط من أجل الجماهير يهدف فى المحل الأول إلى تنظيم أوجه النشاط المختلفة لهم فى كافة القطاعات وعلى كافة المستويات وهو الأمر الذى يتطلب تضافر جهود المسئولين فى الحكم المحلى كل منهم فى تخصصه.

إلا أن هناك مجموعة من الصعاب تواجه عمليات التخطيط الإقليمى، أهمها ما يتعلق بالتطبيق حينما يتم بطريقة غير رسمية لم يحددها القانون، فى الوقت الذى تظهر فيه صعوبات أخرى ترتبط بظهور أنماط من الصراع بين قرارات المؤسسات المختلفة وما قد يفرضه الواقع[١٠].

ومعنى هذا أن الجهود الطوعية لابد ألا تكون مجرد رغبات فردية، أو إسهامات من أجل النفوذ أو السيطرة، لأن هذه الجهود مهما تكن حسنة النية تستهدف التنمية المحلية فى ضوء إدراكها لمشاكل بعينها، فينبغى أن تكون إضافة إلى خطة التنمية لتعزيز مشروعاتها من خلال إمكانات محسوبة على المستوى الزمنى حتى لا يحدث خلل توازنى، يخرج عن مبادئ الخطة العامة. وهذا هو الذى يؤكد عليه علماء الاجتماع والذى يخلص إلى أن أى جهود «محلية» فى التنمية لابد وأن تستقيم وتتوازن مع الجهود القومية

«التنمية الاجتماعية» ككل فإن مراعاة ذلك يحد من التناقضات والصراعات إلى حد كبير.

ويترجم الفكر الاجتماعي التنموى عن هذا «الاتجاه» بأنه لا ينبغي أن نخلط بين مركزية «التخطيط» للتنمية ومحلية «التنفيذ» وخصوصاً في المجتمعات النامية، إلا إذا كنا نجرب لأسباب علمية نموذجاً يمكن تعميمه إذا ثبت بخاصة نجاحه فى مناطق شبيهة بالمنطقة المحلية التى كانت محل التجربة. وفى هذا المجال يصر علماء اجتماع التنمية، على مبدأ «التوازن والشمولية التنموية» حتى يكون القضاء على التخلف والتقدم فى طريق التنمية فى جميع مجالات الحياة شاملاً لكل الأنماط المجتمعية (ريف - حضر - بدو). وإننى أعتقد أن تطبيق هذه الفكرة يمثل تحدياً للسياسات الحكومية التى لا تستند إلى رؤية علمية محددة المعالم.

وهناك حقيقة هامة فى هذا الصدد أود أن أشير إليها، وهى أنه على الرغم من الاعتماد المتبادل بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية، إلا أن الواقع التنموى قد كشف عن اهتمام ملحوظ بالمدينة على حساب القطاع العريض وهو القطاع الريفى. وذلك بخلاف الدعوة المستمرة لتنمية الريف وتحديثه حتى يصبح منطقة جذب سكانى، تقلل من كم المشاكل المترتبة على الانفجار السكانى فى معظم الدول النامية. ويرى البعض أن أحد الحلول الجوهرية لحل مثل هذه المشكلة يكمن فى عملية خلق مراكز للنمو «المراكز التنموية Development Center»(١١).

وفي هذا الصدد لا ينبغي أن نتغافل أهمية البعد السيكولوجي في عملية التنمية المحلية والتخطيط الإقليمي، حيث يتعاملا مباشرة مع الجماهير، ومن ثم يجب أن يشعر أفراد المجتمع أن القائمين بعملية التخطيط هم جزء من الجماعة الإقليمية التي ينتمون إليها. لذلك فإن المعنيين من قبل الحكومة لشغل مناصب قيادية وتخطيطية ينبغي أن يتم اختيارهم من سكان المجتمع المحلي نفسه. لأن ذلك مرتهن إلى حد كبير، بمدى الثقة في القيادة المحلية، والقدرة على إثارة بواعث التغيير والخلق لدى الجماهير.

أن التركيز على البعد السيكولوجي هنا، ليس خروجاً عن المدخل السوسيولوجي ولكن لأن طبيعة القيادة ومبادراتها والإدارة العلمية وتوجهاتها إذا كانت نابعة من الداخل وليست مفروضة من الخارج تكون أكثر فعالية ... ومعنى هذا أن الجهود لابد أن توجه إلى خلق القيادات المحلية وتدريبها في المدى القصير - على الأقل - لتحل محل القيادات التي تكون اجتماعياً وسيكولوجياً غير قادرة على التفاعل الواسع المدى والفعال مع المجتمع المحلي، الذي يسهل تغييره من خلال قناعات محلية. ليس لها طابع السلطوية أو القرارات الرئاسية.

وإذا كان لي أن أعرض لبعض التفصيلات، كما يؤكدها علماء اجتماع التنمية، فإنني أعرض باختصار إلى أهمية القوى البشرية في دفع عمليات التغيير والتنمية، خاصة إزاء العجز الواضح في الموارد الطبيعية

فى الدول النامية. وغنى عن البيان أن قضية التخطيط فى مجال القوى البشرية تحتل مركزاً أساسياً فى التخطيط المحلى.

وإننى أعنى بالقوى البشرية هنا، قوى العمل بمعناها الواسع التى تتمثل فى مجموعة المهارات والقدرات الناتجة عن التعليم والتدريب بكل أنواعه، ولذلك كان التخطيط للتنمية فى هذا المجال، يتضمن تحديداً لكم ونوعية الإمكانات والاتجاهات القائمة والكوادر المطلوبة، الأمر الذى يتعين معه مناقشة أنماط النظم التعليمية القائمة والتدريب اللازم لمواجهة الاحتياجات المطلوبة من القوى البشرية وأساليب تطهيرها، لتتمكن من تحمل مسئولية أدوارها الجديدة.

وليس هناك شك، أن تغيير الاتجاهات لدى القوى البشرية أمر مرتبط بالتعليم والتدريب فى المحل الأول. وإذا كان التعليم هو وسيلة للتنمية فإن سياسات العمل هى المناخ الاجتماعى الملائم لتنمية القوى البشرية.

والنتيجة المترتبة على ذلك، من خلال التحليل العلمى لمتطلبات التنمية فى «المجتمعات المحلية» حضرية أو ريفية، أن تكون السياسة المحلية النابعة من السياسة القومية، متجهة بالضرورة إلى تطوير الإنتاج فى مختلف مستوياته الكمية والنوعية، بدراسة إمكاناته وحوافزه وتقييم إيجابياته وسلبياته للتخلص من الفاقد الذى يعتبر نتيجة، إما لعدم وضوح السياسة أو لنقص المعلومات أو الوعى المتدنى أو الإرادة

الغائبة وهى أمور لا ينبغى أن تغيب لحظة عن أجهزة التخطيط وإتخاذ القرارات التنموية فى ضوء ما أشرت إليه، من أن التنمية المحلية هى جزء متكامل (عضوى) من التنمية الشاملة. وينبغى أن أشير هنا إلى أن هناك قضايا مهمة لابد أن تشكل محاور الاهتمام لنجاح التنمية المحلية، وهى الطفولة والشباب والمرأة والتعليم لأن كل هذه الموضوعات تعتبر عوامل أساسية أحياناً ووسيطة أحياناً أخرى لتزيل كثير من المعوقات أمام نجاحات التنمية المحلية، خصوصاً إذا ظلت «غير واردة فى المبادئ الأساسية» أو إذا أعطيت اهتماماً أقل مما تستحقه. وهنا لابد أن أنبه إلى أن «التنمية المحلية» لابد أن يكون مستهدفاً منها دائماً علاج ما هو معوق الآن، والوقاية من احتمالات الخلل فى المستقبل البعيد.

الإنسان وإرادة التنمية :

وتدلنا التجربة التاريخية للمجتمعات المتقدمة أن عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى اقتضت توافر عامل هام لا غنى عنه هو «إرادة التنمية» وهى التى ينبغى توافرها على مستوى المجتمع بأسره ولا يجب أن تقتصر على فئة معينة. ويقتضى توافرها كذلك حدوث تغيير جوهرى فى طرق التفكير السائدة وأسلوب العمل والسلوك والاتجاهات القيمية السائدة فى المجتمع، كما يقتضى تغييراً فى عديد من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية لتعين هذه الإرادة على تحقيق فعاليتها.

وتتكون إرادة التنمية، من عناصر ثلاث أساسية أولها: الوعى بقضية التنمية وأبعادها وثانيها: بضرورة القضاء على التخلف وثالثها: الوعى بالأساليب والأدوات المصاحبة أو القناعة بضرورة التغيير.

ولاشك أن خبرة التنمية وتجاربها فى الدول النامية قد كشفت عن حقيقة أساسية وهى غياب الإرادة كلية أو وجود بعض عناصرها دون البعض الآخر وهذا ليس على مستوى الجماهير فحسب، بل على مستوى القيادات.

وإذا كان الأمر يمثل خطورة إذا كان متعلقاً بالجماهير، فإنه يصبح أكثر خطورة إذا ماتعلق بالقيادات، خاصة القيادات المحلية التى تمثل مكانة هامة فى عمليات التغيير والتخطيط من أجل التنمية.

وقد كشفت دراسات عديدة، عن فقدان معظم هذه القيادات الوعى بالتخلف والوعى التنموى ومن ثم إرادة التنمية. إن انعدام إرادة التنمية لديهم قد يرجع إما لعدم توافرها أو أن تتوافر لدى البعض ويعجز عن نقلها إلى الجماهير أو يرجع إلى سيطرة الانحياز الطبقى على طائفة من هذه القيادات.

إن بعض هذه القيادات (السياسية، والثقافية، والإدارية، والتنفيذية) قد يتوافر لديها بعض عناصر إرادة التنمية دون البعض الآخر، ولكنها تفتقد الوعى العلمى بمتطلبات الواقع التنموى ومن ثم

لا تستطيع أن تدرك أو تفهم أو تخطط لمشروعات مبرمجة لمواجهة التحديات أو لخلق المشروعات التنموية المستهدفة.

إن الوعى الحقيقى بالتخلف وبأهمية التنمية وبوسائلها يعد مقدمة ضرورية لدفع عمليات المشاركة، لأن مشاركة الجماهير فى المرحلة الراهنة فى عمليات التغيير والتنمية قد أصبحت ركيزة من أهم الركائز التى تعتمد عليها تنمية مجتمعنا، لا لأن المشاركة تدعم الجهد الحكومى وتكمله فحسب بل لأن لها فى نفس الوقت أثرها فى إعادة التنظيم الاجتماعى والربط بين الفرد والمجتمع وتعميق الممارسة الديمقراطية. إن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشراك المواطنين فى تحمل مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم.

ويقصد بالمشاركة الشعبية، العملية التى يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعى فى صياغة نمط حياة مجتمعه فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة فى وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

ولعل هذا هو ما انتهى إليه الفكر التنموى مهما كانت توجهاته الأيديولوجية. لأن المشاركة من خلال الاقتناع بأهمية التنمية فى توفير فرص الحياة الأفضل لم يعد وقفاً على توجيه أيديولوجى دون غيره. أن العالم يتغير منطلقاً من متغيرات العصر فى «العالم المتقدم» ولا أقل من أن

نستوعب دروس التاريخ فى العالم الثالث ومصر. وعندما نصنف «كدولة من دول العالم الثالث» لابد أن يكون فى تقدير صناع القرار التنموى هذه المتغيرات. أن «التنمية المحلية أو الإقليمية» أصبحت مطلباً قومياً وسياسياً لتعزيز القدرة الذاتية المجتمعية ككل لمواجهة التجديدات والمتطلبات والآمال التى ربما طال كبتها أوتحريكها فى الاتجاه الخاطئ ... وإننى لواثقة أن رؤية علم الاجتماع أصبحت أساساً للتفكير والتخطيط والفعل، كبديل لتداعى وفقر الرؤى القديمة التى أسهمت فى المعاناة والشكوى والفشل وفتح الثغرات التى يمكن أن تهدد فى المدى القصير أو الطويل «السلام الوطنى» والوحدة القومية حتى فى الدول المتقدمة.

بعد هذا كله، نقول أن المشاركة بدون توزيع القوة عملية فارغة المعنى بالنسبة لمن لا يملكون مصادر القوة Powerless[١٢]. كما أن المشاركة الجماهيرية لا يمكن دفعها قدماً ما لم تظهر أيديولوجية واقعية (نابعة من ظروف الواقع) قادرة على جمع الجماهير وحشدهم فى الوقت الذى يتطلب فيه الوضوح الفكرى ووضوح الهدف، وهو ما يبدو الآن فى الأفق.

ولهذا، فإن نجاح المشاركة الجماهيرية يتطلب موقفاً إيجابياً من قبل الدوله رغماً منها للوقوف أمام كافة المعوقات التى تحول دون تحقيقها، فإن الجهاز الحاكم ليس كياناً فردياً على وعى كامل بكافة الاتجاهات والبدائل، لذلك فإن كفاءة أداء هذا الكيان تتطلب مشاركة القطاعات

العريضة من أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة حتى يصبح العمل التنموى أكثر سهولة وأكثر قدرة على تحقيق أهدافه.

وفى هذا الصدد، فقد أثيرت قضية «الحكم المحلى» والدور الذى يمكن أن يلعبه فى تنفيذ الخطط القومية الشاملة للتنمية وخصوصاً فى المجتمعات المتعددة الأقاليم وذات الكثافة السكانية والموارد المتعددة. وقد أجمع علماء الاجتماع المهتمين بقضة الإدارة أو الحكم المحلى، على ضرورة إعطاء المحليات سلطات مناسبة لإصدار القرارات التنموية من خلال «المخطط التنموى العام» بعد أن ثبت أن «المركزية» تؤدى إلى خلل وبطء فى التنفيذ، أو ربما هدم التنمية الشاملة. ان قضية الحكم المحلى تحتاج إلى مراجعات قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تستهدف إعطاء «المحليات» مساحة أوسع فى حرية إصدار القرارات الإشرافية فضلاً عن المتابعة والتقييم، كما أن التباطؤ فى التوصل إلى هذا «النموذج التنفيذى المحلى المرن» ثبت أنه أحد المعوقات الأساسية للتنمية.

على أية حال، فإنه ينبغى أن نؤكد على أن أعضاء كل «مجتمع محلى» هم أقدر من غيرهم على فهم طبيعة البيئة المحلية ومكوناتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية ومن ثم، فإنهم أقدر من غيرهم على عمليات التأثير والتوجيه والتغيير من خلال تنظيم الفعل والمشاركة دون الخروج من القنوات الرسمية التى ترتبط فى المحل الأول بالسلطة المحلية.

إن عملية احتواء الجماهير وحفزها للمشاركة فى عملية التنمية تتطلب عمليات مسبقة، إذا ارتبطت بالوعى والإرادة فإنها ترتبط بالضرورة بخلق البناءات السياسية اللازمة التى لابد أن يتوافر لديها إمكان إنشاء القنوات اللازمة لتسهيل عملية الاحتواء.

ويقودنا ذلك إلى الإشارة إلى دور المؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب بمختلف منظوراتها إلى التنمية لنؤكد أهمية هذا الدور فى عمليات التوعية والتعبئة الجماهيرية المتوازية مع المؤسسات المحلية الأخرى. على أن يكون فى الذهن دائماً أن التوصل إلى ذلك يحتاج إلى فريق متكامل من القيادات والعاملين فى مجال تنمية المجتمع المحلى.

وخلاصة الأمر، أنه إذا أمكن أن نضع مشاركة الجماهير فى موضعها الصحيح، وإذا أمكن كذلك من تنظيمها فى نموذج متكامل يتضمن القيادات الرسمية والمحلية ووضع الإطار الفكرى لتحركاتها، ودعمها بالإمكانات التى تعاونها على التغلب على المعوقات والمشاكل، فإنها ستكون قوة دافعة لتحقيق المستهدف من التنمية المحلية فى إطار التنمية القومية.

استراتيجية التنمية وسياستها المحلية :

إن رسم أى استراتيجية لتنمية المجتمع المحلى تفترض تصوراً واضحاً لطبيعة الأهداف المطلوبة، حتى يمكن رسم السياسات التى تتلاءم معها وهذا لا يتأتى إلا إذا كان لدينا تصوراً واضحاً لطبيعة النظام الاقتصادى

والاجتماعى ككل ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك، ونماذج السلوك والاتجاهات وطبيعة المؤسسات الاجتماعية ... الخ.

ذلك، لأن تنمية المجتمع المحلى كما سبق أن ذكرت مراراً هى جزء متكامل مع التنمية الاجتماعية الشاملة، لأن أى انفصال أو ابتعاد عن المبادئ والأهداف يمكن أن يؤدى إلى تنمية غير متوازنة تخلق مشاكل على المدى الطويل - أكثر من أن تقضى عليها - . ولعل هذا هو الذى يفرق بين التصور المنهجى المتكامِل لعلم الاجتماع والتصور الجزئى المنعزل الذى يفتقد «النظرية والمنهج» فى مواجهة قضايا المجتمع. وتسهم الخدمة الاجتماعية فى تنفيذ أو المعاونة على تنفيذ تفاصيل مشروعات السياسات التنموية العامة أو المحلية وهى المشروعات المبرمجة التى تخصص أدواراً معينة للعاملين فى ميدانها. ولهذا يقال اليوم أن المهن مهما كانت أنواعها، تقدم تكنيكات لتنفيذ التوجهات التنموية وبالتالى لا تستطيع أن ترسم سياستها، فهذا عمل آخرين، وإن كان من المفيد أحياناً الاستماع إلى خبراتهم وتقييمهم الجزئى فى مجال التطبيقات النوعية. ومن أجل هذا أشير إلى ما يلى:

١ - إن أى غموض للتصور يمكن أن يترتب عليه تخبط فى رسم وتوجيه كثير من سياسات التنمية، وهو الأمر الذى ينعكس على رسم سياسات التنمية لا تتناسب وحاجات المجتمع المحلى والمحصلة النهائية لذلك فشل فى عمليات التعبئة الجماهيرية والمشاركة فى

إحداث التغيير المستهدف. ومعنى ذلك أن أى استراتيجية لتنمية المجتمع المحلى، ينبغى أن تراعى التكامل بين جوانب التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع ككل وهذا يعنى تدخل الدولة وتوجيهها المستمر.

٢ - إن أى استراتيجية للتنمية المحلية لابد وأن تضع فى اعتبارها مسألة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع محلى والأبعاد الوظيفية التى تربطه بالمجتمع الكبير، فضلاً عن وضوح دور الحكومة وسلطات المجتمع المحلى فى عملية التنمية المحلية.

٣ - قد يترتب على غياب استراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجتان أساسيتان، الأولى: أن تتناقض سياسات التنمية، الثانية: أن تظل عمليات التنمية بعيدة عن الاقتناع الجماهيرى أو متخلفة عن المطالب الحيوية الأساسية لإحداث التغيير والتجديد فى المجتمع ككل. مع احتمال وقوع مشروعات التنمية فى «شراك» المظهرية التنموية. دون مواجهة المشاكل ذات الطابع الجماهيرى. ولهذا لابد أن تكون للتنمية المحلية، رؤية علمية تبدأ من العموميات أولاً، وتنتهى إلى الجزئيات. ومن الملائم أن يعلم مخططوا التنمية. إلى أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدى آلياً فى كثير من الأحيان إلى إنهاء كثير من المشاكل الصغرى التى كانت نتاجاً هامشياً لها.

٤ ـ يكثر الحديث فى كتابات علم الاجتماع والاقتصاد عن ضرورة الاعتماد على الذات فى كثير من جوانب التنمية وقد يكون هذا صحيحاً فى رؤية «الدولة» ولكن فى المجتمع المحلى، لابد من أن تأخذ السلطات المحلية للتنمية بنفس مبادئ الاعتماد على الذات ولكن من خلال «المعونة والدعم الحكومى» ولهذا كان من الضرورى حشد كافة الإمكانات للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. إن حجر الزاوية فى الاعتماد الجماعى على الذات هو فى استخدام تكنولوجيا ملائمة، وتبسيط العملية الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج وكلها عوامل فعالة فى تعزيز القدرة الذاتية المحلية، التى يمكن أن تنعكس بل ويمكن أن تتساند مع مصداقية مبدأ الاعتماد على الذات الشمولى.

الاعتماد على الذات وتحريك مقومات البنية الأساسية :

إن نجاح مبدأ الاعتماد الجماعى على الذات مرتهن بالقدرة القيادية على التوجيه والإقناع والإفادة، حتى يصبح جزءاً من السلوك الاجتماعى للجماعة المحلية، وذلك ابتداء من أصغر التجمعات فى الأسرة، فى القرية فى المصنع ... إلخ، وهذا يتطلب تنشئة اجتماعية ملائمة، تبدأ بالفرد وتنتقل إلى الجماعة، فالمجتمع المحلى والمجتمع القومى وبذلك يمكن مواجهة المشاكل فى ضوء الإمكانات والقدرات المتاحة.

ومن المؤكد، أن العبء الأكبر يلقى على عاتق السلطات المحلية، للكشف عن الإمكانات المتاحة والاعتماد عليها بقدر الإمكان وتشجيع الجماهير في ظل مناخ ديمقراطي للمشاركة في عمليات التغيير والتنمية.

ان الاعتماد على الذات لابد ان يتطور من الفردية إلى الجهود الجماعية لاستغلال الموارد الذاتية وصولاً إلى شكل من أشكال الاكتفاء الذاتي. ولعل ما تعانيه القرية المصرية الآن كتحولها من قرية منتجة لأهم احتياجاتها الأساسية، إلى قرية معتمدة على المدينة ومستهلكة، أمر معارض للتنمية وتوجهاتها الأساسية وهو موضوع لابد أن يحظى بمزيد من الدراسات تطرح التحليل الموضوعي الملائم الذى يمكن استخدامه تطبيقياً في السيطرة على مزيد من الخلل والتدهور وتحميل التنمية الشاملة أعباء هي في غنى عنها.

إن اعتماد المجتمع المحلي على الذات، لا يعني الاكتفاء الذاتي والانفصال عن المجتمع الكبير، وإنما يعني مراجعة العوامل المسببة لفقدان كثير من العناصر الإيجابية التي يمكن استخدامها وتوجيهها لمزيد من الاعتماد على الذات. وإنني واعية، بأن التغير العام في مجتمعنا قد «هدم» المسافات وأزال كثيراً من أسباب العزلة وأدى في الوقت نفسه إلى «انفتاحات قروية ـ حضرية» وأكد أهمية ما يطلق عليه «بالمتصل الريفي ـ الحضري» إلا أن الظواهر السلبية غير المدروسة وغير المخططة تحتاج إلى دراسات عاجلة لوقف عملية «التفريغ القروي» وزيادة عملية

«التحميل الحضرى» من خلال سياسات «عملية» لا تترك مجالاً للحركة العشوائية والقرارات التلقائية المؤقتة. ولهذا فإننى أؤكد من جديد أن «دعم الحكم المحلى» وإعطائه الصلاحيات التنموية هو تحدى المستقبل.

خاتمـــة :

ليس هناك شك أن كثيراً من مشاكل التنمية الاقتصادية ذات أبعاد اجتماعية فى جانب كبير منها، سواء من ناحية الغاية التى تسعى التنمية الاجتماعية إلى تحقيقها، أو من ناحية الوسائل التى لابد لكل سياسة نمو اقتصادى أن تستخدمها، من أجل تحقيق أهداف التنمية بوجه عام وعلى الرغم من ذلك، فثمة أخطاء عديدة لازالت تقترن بالغاية وباختيار الوسائل الكفيلة بتحقيقها، الأمر الذى ترتب عليه مزيد من المشاكل المرتبطة بالتنمية فى الدول النامية، منها - على سبيل المثال - تحطيم جزءاً هاماً من التراث الطبيعى الإنسانى، وتبديد الإمكانات المالية والفنية المستخدمة فى ظروف لا تتناسب مع احتياجات وإمكانات هذه الدول، الأمر الذى أدى إلى التأثير على التراث الأخلاقى وعلى القيم السائدة، فعلى الرغم من أن نسق القيم قد لا يتماشى مع الاحتياجات الجديدة للنمو، فإن النمو الاقتصادى لم يأت بقيم جديدة تحل محل القيم التقليدية.

ولقد ساهم علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية بدون شك فى تحقيق النمو، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال ارتفاع

معدلات إجمالى الناتج القومى، إلا أن هذا النمو قد خلق مشاكل وضغوط جديدة حينما أغفلت المتطلبات الاجتماعية والثقافيه

ولقد أشار ألفين توفلر **Alvin Toffler** إلى هذه المظاهر حينما قال «إن علاقاتنا مع الأماكن والأشياء والأشخاص وغيرها من المكونات الأخرى للمحيط الذى نعيش فيه تتغير باستمرار وهذا التغير لم يكن ليحدث في الماضي إلا بعد توالى أجيال بفعل النمو، بكل ما يحمله من حركة للسكان وتغير وسائل النقل والمواصلات والتكنولوجيا حتى العلاقات الاجتماعية، فكيف لا ينتج عن ذلك اضطراب عميق، واضطراب أعمق حتي يجهل ويفتقد الإنسان المعايير الموجهة لسلوكه؟ وتبدو المشكلة متمثلة فى افتقاد القيم المرجعية التى قضى عليها النمو».

لذلك كله تظهر الحاجة ملحة إلى أخلاقية جديدة للتنمية تضع فى اعتبارها الأبعاد الاجتماعية والثقافية للبلدان النامية، كما تضع فى اعتبارها إمكانات التضامن القائم على تبادل المصالح وإمكانات العدالة وأيضاً تضع فى اعتبارها تصوراً جديداً للإنسان والعلاقات الإنسانية والتنظيم والتخطيط.

ونخلص من هذا كله، أن عملية التنمية شاملة ومتكاملة، لا ينبغى فصل أبعادها الاقتصادية عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية المكملة لها. كذلك فإن التنمية المحلية أو الإقليمية وإن كانت جزءاً متكاملاً مع مشروع التنمية القومية الشاملة، إلا أن لها دوراً حيوياً فى دعم الاعتماد

الجماعى على الذات، وتنمية المشاركة الفردية والجماعية، التى تعتبر ركناً أساسياً فى إنجاح التنمية بوجه عام، فهى حقل التجارب وتحريك الإمكانيات وإعادة بناء الإنسان ليتقدم على طريق النمو، لتحقيق الأهداف العليا للمجتمع فى الوقت الذى يترتب على ذلك اكتشاف القيادات ومعالجة الصعوبات والاستخدام الفعال للإمكانات المتاحة، الأمر الذى يعتبر ضرورياً وحاسماً على المستوى القومى عند وضع أطر التخطيط وبناء المشروعات التنموية والتقليل إلى الحد الأدنى من فرص تراكم الفشل.

وأخيراً، فإننى مقتنعة بأن «تنمية المجتمع المحلى» هى التنمية التجريبية «اللامركزية» التى من خلال تقييم نتائجها، يمكن تحقيق إثراء التصورات «القومية» عند التصدى للتخطيط للتنمية الشمولية وربما هذا هو الذى يدعونى إلى القول، بأن «الحكم المحلى» ينبغى أن يعطى كافة الصلاحيات ليتمكن من السيطرة على اتجاهات «النمو والتنمية والتحديث»، فى ضوء السياسات المركزية المتفقة عليها حكومياً، فإذا كان هذا النمط من السياسة مأخوذاً به فى كثير من بلاد العالم المتقدم، فمن الأفضل فى الدول النامية أن تحاول بغض النظر عن الأيديولوجيات والإمكانات أن تجرب وهو أمر يفرض نفسه الآن فى ظل تصاعد المشاكل والأزمات التى تواجه الدول النامية.

الهوامش والمراجع

(١) أنظر:

Hoogwelt, Ankie M., The Third World in Global Develop-ment, London, 1982.

(٢) أنظر عرضاً لنظريات النمو في:

صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادى، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧.

(3) Maciver, R. M., and Page, Ch. A., Society: An Introduction Analysis,Holt Rinhart and Winston, New York, 1949, P. 10.

(4) Park R., Robert and Burgess, E. W., Introduction to the Science of Sociology, Chicago, 1921.

(٥) أنظر:

Kiuckhon, F. R., and Strdlbeck, F. L., Variations in Value Orientation, Harper and Row, New York, 1961, PP. 11 - 12.

(6) Poplin, Dennies E., Communities, A Survey of Theories and Method Research, Macmillan, New York, 1979, P. 158.

(7) Biddle, William W., The Community Development Process, The Rediscovery of Local Initiative, Holt Rinehart and Winston, Delhi, 1965.

(8) Mieuwenhuijze, C.A.O., Development Begins at Home, Problems and Prospects, Pergamon Press, England, 1982.

(٩) س. واجل، فن التخطيط، ترجمة راشد البراوى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٥٠.

(10) Ponsion, T. A., National Development, A Sociological Contribution, The Hague, 1968.

(١١) هذه فكرة نشأت من خلال الملاحظة المستمرة لهجرة «القرويين» من أقاليمهم الفقيرة نسبياً إلى أقاليم حضرية صناعية، يحتمل أن تكون مكاناً بديلاً للإقامة والعمل المضمون والدخل المناسب والحياة بلا مشاكل وهذا هو الذى أدى إلى تعاظم المناطق المتخلفة وازدحام في كثير من مدن العالم الثالث، وما ترتب عليه من مشاكل عديدة فشلت كثير من المجتمعات في مواجهتها ... وقد كان البديل التنموى هو خلق مراكز للتجمعات الزراعية الصناعية Agro Industrial، تستطيع ان تقلل من الهجرة وفي نفس الوقت تسهم في تنمية الاقتصاد القومي، أنظر ما كتب عن ذلك في أكثر المؤلفات عن قضايا العالم الثالث ومشاكله، وما يثار أحياناً في مصر عند الحديث عن التوسع في اتجاه الصحراء وخلق مجتمعات حديثة لها نماذج مختلفة عن «القرى والمدن التقليدية». ولكن يتبقى لنا أن

نلاحـظ أن السياسـة التنمويـة فـى هـذا المجـال تعتمـد علـى نقـل تكنولوجيا جديدة للإنتاج الزراعى وخلق إنسان تنموى جديد.

(12) **Smith, Leo Jones, D., Deprivation, Participation and Community Action, Routledge and Kegan Paul, London, 1981.**

Paul Harrison, The Third World Tomorrow, Penguin, London, P. 329.

Loyed, Antony Iohn, Community Development in Canada, Ottawa Canada, 1967.

الفصل السابع

تحديات الفقر فى الدول النامية

تمهيـــد :

يستهدف هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم القضايا التى يطرحها الواقع فى الدول النامية. لقد واجهت هذه الدول تحديات فرضها التطور التاريخى المرتبط بالسيطرة والهيمنة الاستعمارية لفترات طويلة وتنوعت الاجتهادات حول طرق التنمية وأساليبها إلا أنه وبعد مرور أكثر من خمسة عقود من التنمية، مازالت الدول النامية تعانى من الجوع والفقر ونقص الغذاء وغيرها من المشاكل.

عقد مؤتمر قمة الألفية فى الفترة من ٦ـ ٨ سبتمبر ٢٠٠٠ فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك، ودعا مؤتمر القمة فى إعلانه إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق السلام والأمن ونشر حقوق الإنسان والديموقراطية والحكم الرشيد، والزم الموقعين عليه بخلق بيئة مواتية على المستويين القطرى والعالمى تؤدى إلى التنمية واستئصال الفقر. ولقد تعهد رؤساء وحكومات ١٨٥ دولة على العمل معاً من أجل مستقبل كافة الدول بحلول عام ٢٠١٥ وقاموا بتوقيع إعلان الألفية وتعهدوا بتحرير النساء والأطفال والرجال من براثن الفقر. وكان على الدول الغنية أن تقدم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بسداد الديون وتقديم مزيد من المساعدات. واستند إعلان الألفية إلى الأهداف المتفق عليها دولياً والتى انبثقت عن مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات الرئيسية التى عقدت فى تسعينات القرن العشرين ومن بينها هدف تخفيض الجوع بمقدار النصف بحلول ٢٠١٥.

وتم تحديد الأهداف لوضع برنامج عمل تتضافر الدول لتحقيقه وتبلورت في ثماني أهداف، ولا تمثل هذه الأهداف في حد ذاتها برنامجاً تنموياً كاملاً، لأنها لا تضم بعض القضايا الأوسع نطاقاً التي تناولتها مؤتمرات التسعينات. كما أنها لا تتناول كافة القضايا الخاصة بالبلدان النامية وبخاصة البلدان ذات الدخل المتوسط ولا مسائل تزايد انعدام المساواة والأبعاد الأوسع للتنمية البشرية.

ويمكن القول، أن هذه الأهداف تمثل إطاراً ينطوي على ميزة هامه تتمثل في إدماج اهداف محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها لمساعدة البلدان على التصدي لمشاكل التنمية بجميع ابعادها ولتشجيع المجتمع الدولي على دعمها ونعرض لهذه الأهداف على النحو التالي :

★ الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

لهذا الهدف غايتين وهما:

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

ولهذا الهدف غاية أساسية وهي :

- تمكين الأطفال في كل مكان سواء الذكور أو الإناث منهم من اتمام مرحلة التعليم الابتدائي.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ولهذا الهدف غاية وهى:

- إزالة التفاوت بين الجنسين فى التعليم الابتدائى والثانوى وبالنسبة لباقى مراحل التعليم فى موعد لا يتجاوز عام (٢٠١٥).

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال.

ويتمثل تحقيق هذا الهدف فى:

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سنة الخامسة بمقدار الثلثين.

الهدف الخامس : تحسين الصحة النفاسية.

وذلك من خلال غاية أساسية وهى:

- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أربا ع.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض.

ولهذا الهدف غايتين وهما

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.
- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية.

الهدف السابع: تحقيق الاستدامة البيئية.

ولهذا الهدف ثلاث غايات وهم:

- إدماج مبادىء التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.

- تخفيض الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على الشرب المأمونة إلى النصف.
- تحقيق تحسين كبير بحلول عام (٢٠١٥) لمعيشة ما لايقل عن (١٠٠) مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ويتضمن هذا الهدف الأخير على عدة نقاط وهى:

- الاستمرار فى إقامة نظام تجارى ومالى يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد وعدم التمييز ويشمل التزاما بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر على الصعيد الوطنى والصعيد العالمى.
- معالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نمواً والتخفيف من عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان التى أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر.
- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة الجزرية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الصغيرة الجزرية ونتائج الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين للجمعية العامة)
- المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطنى والدولى لجعل تحمل ديونها ممكنا فى المدى الطويل.

- التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً.

- التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة فى البلدان النامية.

ولقد تم صياغة الأهداف السابق الإشارة إليها بتوافق آراء خبراء من الأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون والتنمية.

ويسعى الهدف الأول لخفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وعلى الرغم من الجهود التى بذلت فى مكافحة الفقر على المستوى الدولى إلا أن التقدم ما زال يفتقد التوازن حيث تعانى العديد من الدول من مستويات فقر تزداد سوءاً فمعظم دول آسيا وشمال إفريقيا على الطريق الصحيح بينما حققت دول إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبى تقدما طفيفاً وفى غرب آسيا يزداد الفقر فعلياً. وقد أعلنت الجمعية العامة عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (٢٠/ ديسمبر ١٩٩٥) بهدف القضاء على الفقر المدقع والحد بدرجة كبيرة من الفقر وفى (٢٢/ ديسمبر ٢٠٠٤) شددت الجمعية على أهمية تعزيز تدفقات المعونة التى يمكن التنبؤ بها لتخفيف الدين ولاسيما من خلال شطب الديون وتخفيضها.

وفى (٢٢/ ديسمبر ٢٠٠٥) أكدت الجمعية العامة على ضرورة تجسيد الزيادة فى المساعدة الإنمائية الرسمية فى شكل زيادة فى الموارد المخصصة للإستراتيجيات الإنمائية القومية فضلاً عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وبشأن الهدف الثانى فإنه يرتبط بوضع كافة الضمانات لتمكين الأطفال (ذكور وإناث) من إكمال فصل كامل من التعليم الأساسى وذلك بحلول عام ٢٠١٥. من هنا جاءت ضرورة أن تزيد الحكومات من الاستثمارات الموجهة للتعليم الأساسى حيث يتلقى التعليم الأساسى تمويل أقل بكثير لكل طالب من التعليم الثانوى أو العالى وينتهى ذلك بالتمييز ضد الفقراء الأمر الذى يتطلب أن تزيد البلدان من التعليم وتوزيعه بإنصاف ومن المهم لكل الدول على حد سواء توفير أماكن فى المدارس لكل الأطفال فى عمر المدرسة. إضافة إلى ذلك يجب أن تلغى المصروفات والأزياء الرسمية ويجب أن تكون المدارس أقرب إلى السكن كما يجب أن تحدد ساعات لتستوعب الأعمال البينية وأن يتم تعيين معلمات نساء بأعداد متزايدة.

وبشأن الهدف الثالث فقد جاءت فى المادة الأولى للإعلان العالمى لحقوق الإنسان (كل إنسان يولد حراً متساويا فى الكرامة والحقوق) حيث لا يوجد حق أكثر للرجال من النساء فى الإدعاء بإنسانيتهم لا أحد يعلو على الأخر والاختلاف بين الجنسين ـ ككل الاختلافات ـ لا يسلب المرتبة ولا الالتزام بالمساواة يخلق بالضرورة خللاً اجتماعيا

ولكنها تدل على التطلع نحو مجتمع لا يعانى فيه الرجال أو النساء من الفقر.

من هنا جاءت الأهداف الإنمائية للألفية تشجع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتدرك الحاجة لمعادلة عادلة بين الجنسين بينما تؤكد على حقيقة هامة وهى أن حصة المرأة (ما هو مخصص لها / أو مسموح لها فى مجتمعها) فى أغلب الأحيان أقل: أقل حرية، أقل خياراً، أقل تعليماً، أقل صحة، أقل منزلة، أقل رأس مال، أقل نفوذاً وفوق ذلك كله، أقل صوتاً، وبدون صوت فى كثير من الدول على مسرح الحياة السياسية.

فالمساواة بين الجنسين ليست فقط عن منح المرأة حقوقها، بل منح الحقوق للمجتمع كاملاً.

ويمكن قياس التطور تجاه تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بزيادة حصول المرأة على مزيد من الفرص فى مجالات التعليم ومعدل معرفة القراءة والكتابة ورواتب عمالة القطاعات الغير زراعية والتمثيل النيابى.

ان تخفيض معدل وفيات الأطفال أمر بالغ الأهمية حيث يوجد ملايين من الأطفال فى الدول النامية يموتون كل عام دون سن الخامسة من عمرهم. (٧٠٪) من حالات الوفاة ترجع إلى أمراض أو إلى سوء التغذية وترتبط وفيات الأطفال ارتباط وثيقا بكافة الأهداف الأخرى

وبنتائج الفقر المدقع والتفاوت بين الجنسين فى التعليم ونقص التعليم فى نواحى الصحة الجنسية لدى الفتاة والمرأة وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وأمراض أخرى بالإضافة إلى ممارسات بيئية غير مستدامة، ويرمى الهدف الرابع إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين فى الدول النامية حيث يموت طفل من كل (١٠) أطفال قبل ميلاده الخامس مقارنة بطفل من كل (١٤٣) فى الدول ذات الدخل المرتفع.

وترجع الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال فى الدول النامية إلى تلوث ورداءة المياه والأمراض المتصلة بالمرافق الصحية. لذلك فإن زيادة الاستثمارت الموجهة إلى مجال الصحة تمثل مطلباً أساسياً وعاجلاً وبصفة خاصة فى المناطق الريفية.

وفى إطار التركيز على صحة المرأة يلاحظ وفاة أكثر من (٥٠٠,٠٠٠) سيدة كل سنة من مضاعفات الحمل والولادة وتتعرض حياة المرأة للخطر عندما تظهر مضاعفات أثناء الحمل أو الولادة ولا يوجد فرق صحية مدربة لمواجهة احتياجات المرأة. وعالميا تعانى أكثر من (٥٠) مليون امرأة من الصحة الإنجابية المتدنية والأمراض والإعاقة الخطيرة المتعلقة بالحمل ويركز الهدف الخامس للألفية على تحسين ظروف الأمهات اللاتى يلدن، كذلك على خفض عدد النساء اللاتى يمتن أثناء الولادة بنسبة (٧٥٪).

وتعد الوسيلة الأساسية لمنع حالات موت الأم عند الولادة هي توفير الوصول السريع إلى المراكز الطبية والعناية الطارئة خصوصاً في المناطق الريفية ومن المهم أيضاً ضمان وجود قابلة أو طبيب في أثناء كل حالة ولادة.

وتجدر الاشارة إلى ان الملايين من البشر في الدول النامية يموتون بسبب الإيدز والملاريا والسل وكل هذه الأمراض تنتج في أوساط فقيرة جداً ويركز الهدف السادس للألفية على وقف تلك الأمراض خاصة أن أكثر من (٩٥٪) من الأربعين مليون فرد المصابين بالإيدز يعيشون في العالم النامي وكذلك بالنسبة للملاريا حيث تصيب أكثر من (٥٠٠) مليون فرد كل عام وتقتل أكثر من مليون شخص وأكثر من (٩٠٪) من هذه الحالات تتواجد في أفريقيا وبسبب الارتفاع الهائل في أعداد المصابين انخفضت نسبة التعليم بسبب تضائل أعداد المعلمين والتلاميذ أيضاً.

كذلك نجد أن ما مجموعة (٤,٧) بليون دولار صرفت في العام (٢٠٠٣) لوقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز والملاريا والسل إلا أن المبلغ المنصرف هو أقل بشكل ملحوظ عن المطلوب وهو ما يقدر بـ (١٢) بليون دولار في (٢٠٠٥) و (٢٠) بليون دولار لـ (٢٠٠٦).

يرتكز الهدف السابع حول تحسين اسلوب إدارة البيئة لكي تكون الموارد الطبيعية التي يحتاج الناس إليها متوفرة للأجيال القادمة فهناك

صلة قوية بين الفقر والبيئة حيث أن الفقراء خصوصاً فى الدول الأقل نمواً يعتمدون أكثر من غيرهم على الزراعة والمصادر الطبيعية لذلك يجب إدماج مبادىء التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.

✶ أوضاع الفقر والجوع فى الدول النامية :

على الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل والتطورات الاقتصادية وجهود التغيير والتنمية فإن الفقر مازال يشكل التحدى الأكبر الذى يواجه العالم اليوم.

ويشكل مفهوم الفقر منذ زمن بعيد جانباً مأساوياً من جوانب المجتمع الإنساني. واحتلت ظاهرة الفقر مساحة واضحة فى اهتمامات البحث العلمى وارتبطت هذه الاهتمامات بقضايا التنمية.

إن الفقر فى جانب منه يعبر عن صور التمايز واللامساواة الاجتماعية وذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات والطبقات وأيضا على مستوى الدول والأقاليم.

والفقر ليس ظاهرة طبيعية أو قدراً محتوماً وإنما هو نتاج ظروف تاريخية ومعاصرة .

وبوجه عام، يمكن القول أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ذاتية فى جانب منها، ومتغايرة على مدى الزمن يشتمل على القدرات فضلاً عن

الأوضـاع المعيشـية. ويأخـذ الفقـر أبعـاداً اقتصـادية واجتماعيـة وثقافيـة وسياسية وقد يكون الفقر مطلقاً أو نسبياً طبقاً للثقافات والتطلعات علـى مستويات مختلفه محلية وقومية ودولية.

وهناك اختلاف واضح بين المفكرين في رؤيه الفقر وتحليلـه خاصـة (إذا تم قياس توزيع الدخل واعاده توزيعه على الفئات الاجتماعية).

ويعرف علماء الاجتماع الفقر من خلال مستوى المعيشه المنخفض الذى لايفى بالاحتياجات الأساسية الصحية والتغذية.

أما الأسباب المؤدية للفقر فهـى متعـددة، بـل متشـابكة فـى أحيـان كثيرة، (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية). وبوجـه عـام، فـان فهـم ظاهرة الفقر مازال يعانى من قصور شديد ولن أخـوض هنـا فـى تفاصـيل تعريف الفقر، حيث أن فهم ظاهره الفقـر لا يـزال ناقصـاً لعـدم تحديـدها بدقة تحديداً شاملاً.

ويمكن تعريف الدول الفقـيرة، بأنهـا تلـك الـدول التـى تعـانى مـن مستويات منخفضه من التعليم والرعاية الصحية وعدم توافر المياه النقية.

عرف البنك الدولى الدول منخفضة الدخل أى الفقـيرة بأنهـا تلـك الدول الـتي يـنخفض فيهـا دخـل الفـرد عـن ٦٠٠ دولار ومعظمهـا فـى أفريقيا وعددها ٤٥ دولة، منها ١٥ دولة يقل فيها متوسـط دخـل الفـرد عن ٣٠٠ دولار سنوياً.

ولقد عانت الدول الفقيرة خلال العقدين السابقين من الكساد الاقتصادى ونمو متزايد فى حجم الديون وانخفاض أسعار المواد الخام الأمر الذى أدى إلى تدهور معدل النمو الاقتصادى.

وتجدر الأشارة هنا، إلى أن ظاهرة الفقر ترتبط فى جانب كبير منها بالسياسة الاقتصادية للدولة وانعكاساتها على المجتمع وقطاعاته المختلفة.

قياس الفقر:

فى كثير من الأحيان يقاس الفقر باستخدام مقاييس يمكن حسابها، منها التركيز على الاستهلاك الخاص تحت خط فقر موضوعى ثابت عبر الزمن، وطبقاً لهذا يعرف الفقر أنه الحرمان من الاستهلاك الكاف لتوفير سعرات حرارية وافيه أو أنه فقر الدولار الواحد. ولقد شاع استخدام هذا المقياس المفرط فى التبسيط وذلك لإمكانية تحقيق القياس على مستويات الأشخاص والمجموعات والأماكن.

وهناك مقاييس متعددة للفقر منها المقياس المنفرد كاستخدام الدخل أو الاستهلاك أو المقياس الذى يشتمل على مؤشرات متعددة.

أبعاد الفقر فى الدول النامية:

هناك ١٥٪ من تعداد العالم فى الدول ذات الدخل المرتفع يستهلكون ٥٤٪ من مجموع الأنتاج العالمى فى حين ٤٠٪ من الفقراء فى البلدان ذات الدخل المنخفض يستهلكون ١١٪ من الأنتاج العالمى.

لقد وصل عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ١,٢ مليار ويعيش غالبية الفقراء في المناطق الريفية.

ويمتد الفقر ليشمل الخدمات الأساسية، هناك على الأقل ١,١ مليار شخص لا يتوفر لهم مياه شرب نقيه، ٢,٤ مليار شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحى المناسبه.

ويعانى حوالى ٨٤٠ مليون شخص فى العالم من سؤ التغذية.

وعلى الرغم من تحسين الظروف الصحية خلال فترة التسعينات، وارتفاع زيادة متوسط العمر وانخفاض معدل الوفيات والتحسن الملحوظ فى القضاء على شلل الأطفال إلا أن العديد من الدول النامية تعانى من ظروف صحية سيئة نتيجة للمياه الملوثة وعدم توافر خدمات الصرف الصحى والهواء الملوث وانتشار فيروس نقص المناعة البشرى. حيث تسبب مرض نقص المناعة المعروف بالأيدز فى خفض معدل متوسط العمر فى بعض البلدان وبخاصة فى افريقيا، فهناك ٣٦ مليون شخص يعانون من مرض الايدز منهم ٩٥٪ يعيشون فى الدول النامية وبخاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء ولم يعد المرض منتشراً على مستوى المناطق الحضرية فحسب بل أصبح يمثل خطورة واضحة على المناطق الريفية وتتركز الوفيات فى صفوف النساء فى الفئة العمر ١٥ ـ ٣٠ سنة.

وهناك أكثر من خمس وثلاثون ألف شخص يموتون يومياً بسبب نقص المياه النقية. ولقد نشرت الأمم المتحدة تقرير المياه وأظهرت فيه أن

هناك مليار ونصف ليس لديهم مصدراً للمياه النقيه و ٣ مليار شخص في العالم ليس لديهم صوف صحي.

الجوع فى الدول النامية:

سوف يظل تحسين الأمن الغذائي ومحاربة الجوع يحتل مرتبة الأولوية للسياسات الغذائية لسنوات قادمة فمازال أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص الأغذية والجوع. وعلى الرغم من كافة الجهود الدولية لمواجهة الفقر وتخفيف وطأة الجوع المزمن فى الدول النامية إلا أنها أقل بكثير من السرعة المطلوبة لتخفيض عدد الجوعى بمقدار النصف حتى عام ٢٠١٥.

ورغم بطء التقدم فى مواجهة وطأة الجوع على المستوى العالمى، فقد أثبتت بلدان عديدة فى العالم النامى أن النجاح ممكناً.

وينبغى التأكيد على أن البطء فى مواجهة وطأة الجوع يؤدى إلى تكاليف باهظة، فكل سنة تمر والجوع على هذه الحالة تؤدى بحياة أكثر من ٥ ملايين طفل وتكلف البلدان النامية مليارات الدولارات بسبب انخفاض الإنتاجية.

وبوجه عام، أشارت تقارير منظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠٠٤ إلى أن عدد الجوعى فى الدول النامية قد انخفض بمقدار ٩ ملايين فقط منذ الفترة المرجعية لمؤتمر القمة العالمى للأغذية[١].

ويكفى أن نشير إلى أن كل سنة يولد أكثر من ٢٠ مليون من ناقص الوزن فى العالم وفى بعض البلدان ومنها الهند وبنجلاديش يولد أكثر من ٣٠٪ من المواليد وهم ناقصو الوزن.

ويعاني نحو $\frac{١}{٣}$ أطفال العالم النامى من توقف النمو. إذا تكون أطوالهم أقصر بكثير من المستوى المعتاد وتوقف النمو مثل نقص الوزن يرتبط بانتشار الأمراض وحالات الوفاة ونقص القدرة المعرفية والمواظبة على الدراسة وانخفاض الانتاجية.

وهكذا، فان الجوع أمر غير مقبول أخلاقياً وإن استمرار الجوع أمر يؤثر على التنمية المستقبلية كما أن تكاليف الجوع باهظة ومنها تكاليف مباشرة كالتكاليف الطبية وأخرى غير مباشرة وتظهر فى إنخفاض الإنتاجية والدخل بسبب الوفاة المبكرة أو العجز أو التغيب عن العمل وقلة فرص التعليم ... الخ على مستوى العالم النامى، وتجدر الإشارة إلى أن هناك حوالى ٣٥ بلداً يواجه أزمات غذائية حادة تستدعى مساعدات طارئة وترتكز معظمها فى أفريقيا. وترجع أسبابها إلى النزاعات والصراعات فضلا عن الجفاف. فعلى سبيل المثال، نلاحظ فى أفريقيا الشرقية وحدها ان خطر انعدام الأمن الغذائى يهدد ١٣ مليون نسمة ويرجع جانب منه إلى الاضطرابات الاهلية كما هو حادث فى دارفون فى السودان على سبيل المثال.

وهكذا تشكل الظروف المناخية كالجفاف والنزاعات السياسية عوامل أساسية فى تفشى وطأة الجوع فى أفريقيا.

إن ما تجدر الإشارة إليه هو حالة الجوع ونقص الأغذية فى كل من الريف والحضر، فمع الزيادة السكانية فى الدول النامية تصبح التغيرات الديموجرافية عاملاً هاماً من عوامل نمو المدن، فاذا كان الغالبية العظمى من سكان الريف يعانون الجوع بصورة مؤقتة، فإن تزايد الهجرة الريفية الحضرية، والتمركز فى المدن يخلق فرص متزايدة لانتشار الجوع ونقص الغذاء فى المناطق الحضرية وبخاصة فى مناطق العشوئيات وبين سكان الأكواخ.

وبالنظر إلى المناطق الريفية، يمكن القول أن معظم الذين يعانون من الجوع ونقص الغذاء يعيشون فى المناطق الريفية فى الدول النامية، كما يعيش فى هذه المناطق حوالى ٨٦٠ مليونا من البالغين الأميين، و ١٣٠ مليونا من الأطفال لا يذهبون إلى المدارس.

هذا ويعيش حوالى ٧٥٪ من الفقراء فى المناطق الريفية ويعتمدون فى معيشتهم على الزراعة بشكل أساسى وغيرها من الأنشطة المتصلة بالزراعة.

لقد اعترفت الأهداف الانمائية للألفية بدور الأسواق والتجارة فى الحد من الفقر، وكانت العلاقة بين الفقر الريفى فى الدول النامية والأسواق الدولية فى صلب جدول أعمال الدوحة الأنمائى. فتوافر الأسواق وبخاصة امام المنتجات الزراعية يمثل أهمية واضحة لعدد كبير من السكان الريفيين.

ومما لا شك فيه أن استفادة فقراء الريف من تغيير نظم التجارة الدولية يتوقف على السياسات الاقتصادية التى تنتهجها الحكومات وعلى ما توفره هذه الحكومات من أطر مؤسسية ومادية لتمكين مجموعات فقراء الريف من الاستجابة لهذه التغيرات.

سياسات الحد من الفقر:

شهد العقد الأخير تحولاً سريعا في السياسات الرامية إلى الحد من الفقر، فهناك تركيز الآن على دفع مشاركة الإدارات المحلية وتوسيع علاقات الشراكة مع منظمات المجتمع المدنى للاسهام فى عمليات التنمية البشرية، وربط الفقراء بالقطاعات الدينامية وتمكينهم من المشاركة في التنمية.

ومن ثم، فان تمكين الفقراء أصبح حجر الزاوية فى التخفيف من وطأة الفقر وبخاصة الفقر الريفي. واتفاقا مع هذا التحول فإن سياسات التنمية تؤكد على دور تنظيمات المجتمع مثل الأسرة، البنوك، النقابات العمالية، لتمكين الفقراء من الوصول إلى التكنولوجيا والاسواق.

وتصبح عملية التنمية فى جانب كبير منها موجهة إلى إحداث تغيير مؤسسى لتمكين الفقراء.

ويمكن أن نعرض لبعض المناهج المؤسسية لتمكين الفقراء على النحو التالى:

أ - تفويض السلطات والعمل الجماعى فى إدارة الموارد الطبيعية.

ب- تسليم الخدمات المالية إلى الفقراء لتمكينهم من الوصول إلى الأصول المالية وضمانها.

جـ- تطوير العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

وترتكز السياسات الراهنة على تغيير الظروف المحيطة بالفقراء وهو أمر ضرورى فلم يعد اسلوب المساعدة هو الاسلوب الأنسب للتنمية وإنما الأمر يتطلب خلق ظروف محيطة وتمكين الفقراء من الوصول إلى الأصول ورفع قدراتهم الإنتاجية، والمقصود هنا بالتمكين، التمكين بصورته الشاملة أى تمكين الوصول إلى الخدمات الصحية والاقتصادية والتعليمية ويتطلب التمكين توفير الوسائل المادية لزيادة الانتاج والدخل.

* المرأة والتنمية

من بين القضايا التى حظيت باهتمامات واضحة فى مجال الدراسات التنموية وبخاصة فى الأونة الآخيرة، قضية المرأة وسبل تمكينها لإدماجها فى عملية التنمية. جاء ذلك وضحاً فى إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ووثيقة نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠) ومن قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن قضايا المرأة (١٩٩٧) وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (٢٠٠٠).

لقد جاء إعلان الأمم المتحدة بشأن الالفية الصادر عام (٢٠٠٠) ليؤكد على تمكين المرأة[٢] وإدماجها فى عملية التنمية باعتبار ذلك طريقاً

لمكافحة الجوع والفقر ومن أجل التنمية المستدامة. خاصة أنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائى للأسرة الفقيرة فى العالم النامى إلا إذا ساهم أفراد الأسرة ذكوراً وإناثاً مساهمة تامة. كذلك فإن أدوار المرأة فى الأسرة ومشاركتها فى إدرار الدخل لضمان بقاء الأسرة وأمنها الغذائى أمر بالغ الأهمية.

وتختلف درجة وضوح الدور التنموى للمرأة طبقاً للإطار الثقافى والاجتماعى السائد فى المجتمع، كذلك فإن الأمر يختلف فى المناطق الحضرية عن المناطق الريفية.

ويمكن القول بوجه عام، أن أى محاولة لتحديد مفهوم التنمية بعيداً عن مساهمة المرأة سواء من ناحية التأثير أو التأثر تعتبر محاولة ناقصة. وإذا كانت العدالة من أهم مبادئ التنمية فإن تحقيق التنمية على أساس العدالة يتطلب إتخاذ التدابير العاجلة للنهوض بالنساء وتمكينهن من المشاركة بكفاءة فى عملية التنمية وتخفيف وطأة المعاناه الملقاه على عائق الملايين من النساء. فلا يمكن أن نتصور - ونحن بصدد دراسة التنمية - أن ننهض بالمجتمع مخلفاً وراءه النصف من سكانه فى الحالة تخلف .

إن وطأه معاناة المرأة تبدوا أكثر وضوحاً فى ريف الدول النامية، حيث يعيش ثلاثة أرباع الفقراء فى العالم (أى حوالى مليار) فى المناطق الريفية، وتعد النساء الريفيات الفئة الأقل قدرة على الوصول إلى الأصول المنتجة والسيطرة على الأرض والائتمان والتكنولوجيا والتعليم

والصحة، كما تعانى النساء من التمييز فى الأجور ومن الفقر الاستهلاكى، وهذه أمور تنعكس على مساهمة المرأة فى عملية التنمية.

ولقد أظهرت الدراسات المهتمة بقضايا المرأة الريفية اهتماماً متزايداً بإدماج المرأة فى عملية التنمية كمشاركة ومستفيدة. وانعكس هذا الاهتمام على مشروعات وبرامج التنمية الموجهة إلى المرأة الريفية لتغيير أوضاعها وتنمية مشاركتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشروعات تنمية المرأة الريفية تتم فى إطار بناء مجتمعى يعكس خصائص ثقافية واجتماعية واقتصادية معينة، تنعكس على خصائص أفرده وجماعاته ومن ثم فإن أى مشروع تنموى ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار خصائص المجتمع الذى سوف يتم فيه فضلاً عن خصائص جماعاته واحتياجاتهم.

وتعانى المرأة من ظروف التخلف فى ريف البلدان النامية بشكل مزدوج، فهى تعانى من الحرمان مرتين، مرة لأنها تعيش فى مجتمع متخلف تعانى فيه مع الرجل من وطأة مظاهره، ومرة أخرى لما يفرضه الواقع الاجتماعى والثقافى من تمييز بينها وبين الرجل، فيما يمكن أن يتحقق من مظاهر الإقلال من الحرمان وهى سمة من سمات التخلف.

وعلى الرغم من ضخامة الأعباء الملقاه على عاتق المرأة الريفية ومشاركتها فى آداء أدوار متعددة، إلا أن كم الأدوار التى تقوم بها المرأة

الريفية لم يصاحبه فعالية في الآداء الكيفي المتطور. مما زال مستوى أداء المرأة فى الريف يحتاج إلى مزيد من التغيير والتحديث فى إطار برامج شاملة لتنمية المرأة الريفية. ولقد جاءت معظم جهود المرأة غير مرئية، ومن ثم تظل الإحصاءات الرسمية لعمالة المرأة الريفية غير كافية إلى حد كبير، فتبدو مشاركتها فى قوة العمل ضعيفة، خاصة وإن بيانات العمل تنحصر فى السلع والخدمات، بينما جزء من نشاط المرأة الريفية لا يدخل فى نطاقها، إلا أن مشاركة المرأة فى الإنتاج الزراعى تتفاوت فيما بين الدول النامية طبقاً لخصوصية كل منها وأوضاع التنمية فيها.

إن إستمرارية سمات تخلف المرأة الريفية رغم جهود التغيير والتنمية فى الدول النامية، لا تعبر على حالة متأصلة فى المرأة الريفية بقدر ما تعبر عن استمرارية أوضاع التخلف ومظاهره فى الريف، والمرتبطة فى جانب منها بتطبيق سياسات تنموية بعيدة عن متطلبات الواقع الريفى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن إغفالها البعد الاجتماعى للتنمية.

ولقد جاء اهتمام المنظمات الدولية بإدماج المرأة فى عملية التنمية معبراً عن الاهتمام الدولى بدور المرأة ومشاركتها فى التنمية وبخاصة فى الدول النامية. وتطور اهتمام الأمم المتحدة بقضايا المرأة ليعكس أوضاع التغير المجتمعية وأثرها على مكانة المرأة سلباً و إيجاباً. ومع بداية الخمسينات من هذا القرن كان الاهتمام بقضايا المرأة يتم فى إطار حقوق الإنسان، كما قدمت بعد ذلك برامج تدريبية ومشروعات خدمية للمرأة

الريفية كانت محدودة التأثير. وبوجه عام، كان الاهتمام بقضايا المرأة يتم في أطار عمليات التحديث، ثم وجهت برامج ومشروعات تنموية لموجهة الاحتياجات الأساسية للمرأة بوجه خاص وللمرأة الريفية بوجه عام. وتبلور اهتمام الأمم المتحدة بالمرأة فى الفترة الأخيرة حيث أعلن عام ١٩٧٥ «عاماً عالمياً للمرأة» ووضعت العشر سنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ لتمثل العقد العالمى الأول للمرأة، وخلال تلك الفترة بدأ الاهتمام واضحاً بمعالجة أوضاع المرأة ومواجهة مشاكلها فى إطار عملية التنمية، ووضعت سياسات لتنمية المرأة فى إطار عمليات التنمية الشاملة.

وتعددت المؤتمرات الدولية التى أكدت معظم توصياتها على دمج مشاركة المرأة وتمكينها[٣] وتوجت أهداف الألفية هذا الاهتمام فى الهدف الثالث للتنمية. وحققت الدراسات المهتمة بقضايا تنمية المرأة تقدماً واضحاً، بعد أن ظل فكر التحديث مسيطراً على توجيه الدراسات لفترة طويلة، فضلاً عن توجيه عمليات التغيير من خلال تطبيق نماذج من الفكر والعمل بعيده عن الواقع بكل متطلباته واحتياجاته، مما أثر على نتاج عمليات التغيير فكان الحصاد هزيلاً.

وإذا كانت برامج ومشروعات تنمية المرأة قد أعتمدت فى فترات سابقة على أسلوب المساعدات والتغيير الجزئى. فقد اتجهت فى الوقت الراهن إلى عمليات التغيير الشاملة وإلى إدماج المرأة فى عملية التنمية

ودفع مشاركتها فى الإنتاج بأجر، وذلك من خلال تنفيد مشروعات تدريب وإنتاج تشارك فيه المرأة، وتقودها إدارياً ومالياً، لتسهم فى النهوض بمستوى معيشة الأسرة. إن مشاركة المرأة فى مشروعات زراعية أو صناعية صغيرة، يتطلب تطوير المهارات الشخصية للمرأة فضلاً عن المهارات الفنية والإدارية اللازمة للمشروعات. خاصة وأن المشاركة المطلوبة هى المشاركة الواعية النابعة عن رغبة وإستعداد، حتى يمكن أن تحقق المشاركة أهدافاً تنموية تنعكس إيجابيا على الإنتاجية.

وإذا كانت السياسات الراهنة لتنمية المرأة فى البلدان النامية تضع فى الاعتبار:

١ - فعالية مشاركة المرأة فى الإنتاج (وبخاصة إنتاج الغذاء).
٢ - نسق القيم وأثره (العوامل الثقافية والاجتماعية) على مشاركة المرأة وإنتاجيتها.
٣ - أدوار المرأة والزمن المحدد لكل منها وآثارها على المشاركة.
٤ - مساهمة الدخل الذى تحصل عليه المرأة فى مواجهة أعباء الأسرة والنهوض بها.
٥ - تمكين المرأة، وزيادة الفرص أمامها للحصول على المدخلات التى تمكنها من الدخول فى عمليات انتاجية.

فإن مراعاة البعد الاجتماعى فى عملية التنمية يعد مطلباً حيوياً ومتزايداً، خاصة وأن تنمية العنصر البشرى باعتباره هدف ووسيلة تعد

من المدخلات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية. وهكذا يأتى الاهتمام بتنمية المرأة فى إطار الاهتمامات المتزايدة بتنمية الموارد البشرية فى البلدان النامية، حيث تشكل هذه الموارد أكثر الإمكانات توافراً وأقلها استخداماً.

ويرجع إنتشار الأمية بين الإناث وبخاصة فى الريف إلى عوامل يرتبط بعضها بضآلة الاستثمارات الموجهة للتنمية البشرية فى الريف، فضلاً عن أنساق القيم الثقافية المرتبطة بالنظرة إلى المرأة ومكانتها فى المجتمع الريفى. وتنعكس أوضاع الأمية السائدة فى الريف على ردود أفعال المرأة تجاه المواقف المختلفة، منها التفاعل مع البيئة والتنشئة الاجتماعية للأبناء، فضلاً عن اتجاهات الإنجاب.

ويعد التغيير الثقافى مطلباً ضرورياً من متطلبات التغيير، خاصة وإن تغير وترشيد القيم يسهم فى توفير البيئة الثقافية اللازمة لدفع مشاركة المرأة فى عملية التنمية فى ظل ظروف متغيرة تخلق حاجات جديدة وتتطلب قيماً تتوائم مع الأوضاع المتغيرة.

إن الإستثمار فى مجال التنمية البشرية لا ينبغى أن يوجه إلى برامج التدريب والتعليم وتنمية المهارات فحسب، بل ينبغى أن يمتد ليشمل مجالات ترتبط بتحسين نوعية الحياة وأوضاع الخدمات بمختلف أنماطها الصحية والبيئة والثقافية ... إلخ، خاصة وأن أوضاع الخدمات على وجه الخصوص فى المناطق الريفية مازالت تعانى من قصور واضح، ولذلك فإن

توقع الاستجابة والتفاعل الإيجابى من جانب المرأة الريفية يتطلب تغييراً في الظروف المحيطة بها خاصة وإن دراسات عديدة قد أكدت على وجود الاستعداد والرغبة في التغيير لدى نسبة مرتفعه من السيدات في الريف.

وهكذا، تتضح أهمية التنمية البشرية ووضعها موضع الاعتبار لضمان نجاح مشروعات التنمية الموجهه إلى المرأة كمستفيدة أو مشاركة. كما ينبغي أن تمتد لتشمل نظرة الرجال إلى المرأة لضمان تغيير الظروف المحيطة والمعوقة لنشاط المرأة وبخاصة الريفية. وإذا كانت الأمية من أهم معوقات التنمية فإن أمر مواجهتها ينبغي أيضاً أن يشمل الرجل والمرأة على السواء ليصبح التعليم من أهم مدخلات التنمية فى الريف.

وفى هذا الصدد، فقد جاءت توصيات الأمم المتحدة لتؤكد أن جانباً من جوانب فشل مشروعات التنمية فى الريف يرجع إلى غياب البعد الاجتماعي لمشروعاتها.

وبعد، فإن التخطيط الجيد لإدماج المرأة فى عملية التنمية ينبغى أن يرعى الاعتبارات الآتية:

أولاً : استطلاع الواقع ومعرفة خصائصه وإمكاناته واحتياجاته، فضلاً عن معرفة خصائص جماعاته، أى مراعاة النسق الاجتماعى والثقافى المحيط بمشروعات التنمية.

ثانياً : تحديد الجماعات المستهدفة من المشروعات، والتعرف على خصائصها وإمكاناتها وتصنيفها فى ضوء مقاييس ترتبط بظروف وإمكانات الواقع.

ثالثاً : تحريك الجماعات المستهدفة من خلال برامج مدروسة للتعليم والتدريب والإرشاد، يمكن من خلالها تحقيق عائد اجتماعى يتصل بالتنمية البشرية فى المحل الأول (التحسين الكيفى).

رابعاً: مراعاة عملية التدرج (سواء على مستوى الإعداد المسبق للمشروع أوالتنفيذ) على أن لا ينفصل المشروع عن المتطلبات المجتمعية.

خامساً : ضرورة تحقيق نتائج سريعة ملموسة لضمان جذب أكبر عدد ممكن فى حدود الإمكانات المتاحة للمشروع.

الهوامش والمراجع

(١) راجع: تقرير لجنة الأمن الغذائى العالمى، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤.

(٢) راجع: تقرير الفقر الريفى، البنك الدولى للتنمية الزراعية IFAD، ٢٠٠١.

(٣) **التنمية هى عملية اكتساب السلطة والمشاركة فى القرارات والسيطرة على الموارد التى تقرر نوعية حياة المرء ويقوم التمكين على تطوير المعرفة ويشكل التدابير التى تساعد على التغلب على الصعوبات.**

والتمكين يعنى إعطاء كل من الرجل والمرأة وسائل الوصول إلى الموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تمكنه من أخذ زمام السيطرة على حياته فى الأمور الاقتصادية والاجتماعية وتمكينه من التغلب على الفقر.

الفصل الثامن

التنمية ومشكلات البيئة
فى الدول النامية

تمهيـــد :

أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي إلى الدعوة المستمرة لادماج البعد البيئي في التخطيط الانمائي على مستوى العالم ككل، حيث تواجه الدول مخاطر متزايدة نتيجة للآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية وتلوث الهواء والمياه والتصحر هذا كله فضلاً عن ظروف الحروب والنزاعات وبخاصة في الدول النامية لذلك يصعب تناول قضايا ومشكلات البيئة في الوقت الراهن بعيداً عن قضايا التنمية، وأنه من الخطأ الجسيم أن تعالج القضيتين بمعزل عن إحداهما الأخرى، كما يصعب تناول مشكلات البيئة بعيداً عن سياقها العالمي، خاصة وأن دراسات عديدة قد كشفت عن ضخامة التهديدات التي تواجهها البيئة على النطاق العالمي.

إن الاهتمام بقضايا البيئة إهتمام قديم قدم الحضارات الإنسانية، ويزخر التاريخ الإنساني بالعديد من الأمثلة على الفهم المتنوع للبيئة، إلا أن بداية السبعينيات قد ارتبط بتحولات كبرى على مستوى الاهتمام والفهم والمعالجة تجسدت في العديد من الدراسات والبحوث العلمية للبيئة، فضلاً عن المؤتمرات والندوات على مختلف المستويات العالمية والمحلية. وبخاصة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للإنسان والبيئة عام ١٩٧٢ في استكهولم ومؤتمر الأرض حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، كما عقد مؤتمر تمويل التنمية في مونتري مارس ٢٠٠٢ فضلاً عن المؤتمر الوزاري بالدوحة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعقد في جوهانسبرج في أغسطس ٢٠٠٢.

كل هذه الدراسات والمؤتمرات دفعت الاهتمام بمعالجة قضايا التنمية من منظور بيئى أو التصدى لمشكلات البيئة من منظور تنموى فضلاً عن التأكيد الواضح على الأبعاد الاجتماعية لمشكلات البيئة.

ان البيئة بعناصرها ومواردها قسمة مشتركة بين المجتمعات الإنسانية، بغض النظر عن المسميات المرتبطة بتصنيف الدول إلى متقدمة أو نامية. فإن الدمار الذى لحق بالبيئة فى الوقت الراهن يرتبط فى جانب منه بالنمو الذى حدث فى الدول المتقدمة كما يرتبط أيضاً بمشاكل الدول النامية والممارسات السلبية الضارة للبيئة والنزاعات والحروب وأيضاً إتباع استراتيجيات تنموية عجزت عن مواجهة الفقر الجماهيرى والاحتياجات الأساسية لسكان هذه الدول.

وإذا كانت التصنيفات التقليدية للمجتمعات قد تمحورت حول أبعاد اقتصادية بحتة تستند على معايير مثل الموارد الاقتصادية أو الثروات أو معدلات الدخل القومى كأساس للتمييز بين دول متقدمة وأخرى نامية، فإن ما خلفته مخططات وبرامج التنمية من تأثيرات سلبية أو إيجابية على البيئة، يجعل من الضرورى استخدام مقياساً آخر للتصنيف يقوم على أساس سلامة البيئة وحسن استغلال مواردها، إذ لا معنى أن نصف مجتمعاً ما بالتقدم لأنه قطع شوطاً طويلاً فى مجال التصنيع، فى الوقت الذى أفرزت فيه مؤسساته الصناعية الكبرى من الملوثات ما يهدد سلامة وصحة البيئة، ويؤثر بالتالى على توازن النسق البيئى أو الأيكولوجى.

وباختصار، فإننى أنظر إلى التنمية لا فى ضوء أبعادها الاقتصادية المرتبطة بالنمو وزيادة العائد فحسب، بل وفى ضوء أبعادها الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالإنسان وأبعادها البيئية وفى إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة Sustainable Development [1].

وقد شاع استخدام مفهوم التنمية المستدامة بوضوح فى الثمانينات، ويطلق عليه التنمية الموصولة أو المستدامة، كما خضع المفهوم لتفسيرات متعددة. وبوجه عام، فإن التنمية المستدامة تعد ركزية المستقبل طالما أنها تسعى إلى تنمية الموارد وإشباع الحاجات الأساسية للجماهير فى الوقت الراهن دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.

وترتبط التنمية المستدامة بحماية البيئة ومواردها من النتائج السلبية المترتبة على المخططات والمشروعات التنموية، ليس فى المجال الصناعى فحسب بل وأيضاً فى المجال الزراعى، أو بمعنى آخر بحسب نتائج سوء استغلال موارد البيئة لتحقيق أهداف التنمية، الأمر الذى يحيل ما يتحقق من منجزات تنموية راهنة إلى إنجازات وقتية أو مؤقتة، سرعان ما تمثل خطراً فى المستقبل على الأجيال القادمة. إن التنمية المستدامة هى تنمية المستقبل، وإننى اعتبرها بمثابة الأمانة التى وضعت فى أيدى الأجيال الحاضرة لتقدمها للأجيال اللاحقة فى أحسن صورة.

وهكذا، فإن التنمية المستدامة تعنى أن يكون قرار التنمية شاملاً للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية أيضاً كما ينبغى أن

توجه التنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يمس الأجيال القادمة. وبوجه عام، فإن تحقيق تقدم اجتماعى شامل وتحسين نوعية الحياة هما الهدف النهائى للتنمية المستدامة.

وتأكيداً لعلاقة التنمية بالبيئة، فإن تحسين ظروف الحياة لسكان الدول النامية لا يتطلب نمواً اقتصادياً واجتماعياً فحسب، بل ينبغى أن يصاحب ذلك تنمية بيئية. وما من شك إن إهمال البعد البيئى للتنمية يؤدى إلى سلبيات تتطلب استراتيجيات تنموية شمولية قادرة على تحقيق الاستخدام الفعال والأمثل للبيئة، لمواجهة الاحتياجات الأساسية للجماهير. على أن تضع هذه الاستراتيجيات فى إعتبارها تنوع الظروف والأوضاع الثقافية والاجتماعية والأيكولوجية.

وفى ضوء التوجهات السابق الإشارة إليها، فإن البيئة ينبغى أن تصبح محوراً لكل سياسات وبرامج التنمية، خاصة وأن البيئة سواء بمفهومها العام أو الخاص تنطوى على أهم مقومات إنجاح العملية التنموية. إنها موارد اقتصادية تستغل أو لم تستغل بعد على النحو الأمثل، وهى سياق جغرافى واجتماعى وثقافى يمثل سياجاً يضع الحدود لمنجزات التنمية، يحافظ عليها أو يبددها، وهى الإنسان صانع التنمية وهدفها. من هنا كان الاهتمام بعلاقة البيئة ومشكلاتها بالقضايا التنموية وبخاصة فى المجتمعات النامية، وكأنها وجهان لعملة واحدة.

مشكلات البيئة فى الدول النامية :

على الرغم من أن معظم المشكلات البيئية الراهنة ذات صفة عالمية. إلا أن هناك تباين فى أنواعها ومستواها ومدى تأثيرها طبقاً للخصوصيات الدولية. وتعد مشاكل تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وتزايد إنتاج الكيماويات السامة وتداولها، ونقل النفايات الخطرة عبر الحدود وتلوث المياه الشاطئية وندرة المياه من أوضح المشاكل العالمية الراهنة.

أن مشكلة ارتفاع درجات الحرارة - على سبيل المثال - من أهم المشاكل التي يترتب عليها تغيرات مناخية واضحة، وتبذل جهود على المستوى الدولى في إطار الاتفاقيات الدولية لخفض انبعاثات الدول من الغازات الحارة والناتجة عن عمليات التصنيع، لأن استمرار الغازات الحارة بمعدلاتها الراهنة سوف يترتب عليه تغيرات مناخية ترتبط بمخاطر (الجفاف - الفيضانات - فناء الكثير من الكائنات الحية). ويعد بروتوكول كيوتو نموذج للمساعى الدولية الراهنة لمواجهة مشكلات البيئة حيث وقعت عليه ١٤١ دولة، لتلتزم بخفض الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحرارى مثل ثانى أكسيد الكربون بنحو ٥,٢٪ عن مستويات ١٩٩٠ وذلك بحلول عام ٢٠١٢.

وتعتبر **مشكلة ندرة المياه** من المشاكل البيئية التى تواجه العديد من الدول ومن بينها الدول العربية (التى تعانى غالبيتها من مشكلة الفقر

المائى) حيث يتسبب التغير فى المناخ الناشئ عن الاحتباس الحرارى فى نقص موارد المياه فضلاً عن سوء توزيع موارد المياه وسوء استخدامها.

أما **تلوث الهواء** فيمثل الحالة التى يكون فيها الهواء محتوياً على مواد بتركيزات تعتبر ضارة بصحة الإنسان وبمكونات البيئة، وتنقسم مصادر التلوث إلى مصدرين: تلوث طبيعى، وتلوث ناتج عن أنشطة الإنسان (التصنيع).

ويجىء الاهتمام هنا منصباً على مشكلات الواقع التنموى فى الدول النامية وعلاقتها بأزمة البيئة. فمن المؤكد أن فشل الإنسان فى إدراك أهمية تحقيق التوازن البيئى كمطلب تنموى قد أدى إلى مظاهر الفساد البيئى التى تهدد التنمية فى أجزاء عديدة من العالم، إلا أن ظروف وأوضاع الدول النامية وما تعانيه من مشكلات نوعية تضاعف من تأثير مشكلات البيئة.

وعلى الرغم من التباين المتزايد بين الدول النامية، إلا أنها مازالت تشارك فى بعض الخصائص والسمات من أهمها، ظاهرة الفقر وضعف الموارد الاقتصادية والتضخم السكانى وغيرها من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشائعة، الأمر الذى يجعل البعض يرفض عملية التنميط على مستوى الدول النامية خاصة فى المرحلة الراهنة التى تتميز فيها معدلات التغير بسرعة فائقة يصعب حسابها والتنبؤ بمساراتها المستقبلية فى الوقت الراهن.

وعموماً يمكن القول، بأن مشكلات البيئة فى الدول النامية تضاعفت منذ بداية الثمانينات، وذلك طبقاً للتقارير الدولية. ومنها مشكلات التصحر، والتلوث الجوى وندرة المياه وتلوث مياه الشرب وتزايد النفايات والمغالاة فى استغلال الموارد الطبيعية، مما يؤثر على استنفاذها الأمر الذى يترتب عليه العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية. ولقد نبهت دراسات عديدة إلى مشكلات نفاذ الموارد ومن بينها دراسات مالتس Malthus وريكاردو Ricardo وجون ستيوارت ميل Stewart Mill. إلا أن ما نود أن نؤكد عليه، أن استراتيجيات التنمية التى اتبعت خلال العقود الماضية فى الدول النامية لم تأخذ بعين الاعتبار إمكانات وحدود الموارد فى مجتمعاتها، ولم تكشف عن إدارة رشيدة للموارد البيئية.

إن إبراز بعد الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومستوى النمو الاقتصادى مطلباً أساسياً من متطلبات الفهم المتعمق للعلاقة بين التنمية ومشكلات البيئة[٢]. خاصة وأن مفهوم المشكلات البيئية يختلف فى أبعاده الكمية والكيفية فى المجتمعات الصناعية فى إطار ديناميات تقدمها، وفى مجتمعات العالم النامى فى إطار عمليات التنمية فيها. وبوجه عام، تنشأ المشكلات البيئية أساساً عندما يختل التوازن بين إحتياجات الإنسان والمصادر المتاحة فى البيئة، وفى نفس الوقت الذى يتزايد فيه استهلاك المصادر (رأس المال الطبيعى) المتاحة فى البيئة من خلال استراتيجيات خاطئة، إما لأنها مستعارة من نماذج غريبة عن

الواقع، أو لأنها بالغت فى استغلال المصادر فى ضوء كم المشكلات المجتمعية الزائدة.

وعلى الرغم من ارتباط مشكلات البيئة فى جانب منها باستراتيجيات التنمية، إلا أن النمو السكانى فى الدول النامية عامل لا يمكن تجاهله فى تحليل مشكلات البيئة. فنمو السكان يزيد الطلب على السلع والخدمات مما يؤدى إلى زيادة الإضرار بالبيئة، كما يزيد من الأعباء الإضافية على الموارد الطبيعية فى نفس الوقت الذى تتفاقم فيه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الفقر.

إن ظروف وأوضاع الفقر على المستوى المجتمعى والفردى ترتبط بمشكلات البيئة من نواحى متعددة، وعلى الرغم من الإشارات المتعددة إلى ضرورة أن توجه برامج وسياسات التنمية إلى الفقر الجماهيرى إلا أن تحسناً لم يطرأ بعد على ظروف وأوضاع الفقر فى أجزاء عديدة من العالم النامى، فالفقراء هم أكثر الفئات تعرضاً لمشكلات البيئة وأقلها مقاومة، وترتبط أوضاع الفقر فى البلدان النامية بظروف المديونية وتأثيراتها على برامج التنمية الموجهة نحو البشر متضمنة البرامج المخصصة للبيئة وحمايتها. وهكذا تأتى الزيادة السكانية وما يرتبط بها من زيادة انخفاض مستويات المعيشة والصحة وزيادة معدلات الأمية، مرتبطة بضعف الاستثمارات الموجهة نحو تنمية البشر ... فى مقدمة العوامل التى تضاعف من التأثير السلبى لمشكلات البيئة.

لقد صورت التنمية نظرياً على أنها تؤدى إلى التقدم وإلى تحسين نوعية الحياة، إلا أنها من الناحية الواقعية صوحبت بالعديد من الآثار السلبية، حيث تمخضت البرامج التنموية الاقتصادية فى أنحاء كثيرة من العالم إلى نمو غير منتظم أو شبه عشوائى، وإلى تكوين تجمعات حضرية وصناعية غير مخططة كانت هى الأخرى سبباً فى تلوث الهواء والماء، بالإضافة إلى الاستنزاف المبالغ فيه لموارد البيئة، وخاصة الموارد غير المتجددة ومن ثم كانت مشكلات التصحر وتجريف الأراضى الزراعية والاكتظاظ السكانى وقذارة الأحياء المتخلفة وسلسلة من المشكلات المرتبطة بالسياسات التكنوقراطية للتنمية التى تناست البعد الإنسانى والاجتماعى للتنمية وغضت الأبصار عن تلوث بيئة الإنسان، تلك البيئة التى لا تقتصر سياقاتها على عوامل فيزيائية أو بيولوجية فحسب بل تمتد إلى أبعاد اجتماعية وثقافية ونفسية، الأمر الذى جعل هذه النتائج السلبية بمثابة تحد لمخططات التنمية على الأقل فى المستقبل القريب.

إن التركيز الواضح لسياسات التنمية ولفترات طويلة على الحلول الاقتصادية بغض النظر عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية، يعد من أخطر المشكلات التى تواجه عملية التنمية فى الدول النامية. ولذلك تؤكد مختلف الاهتمامات الراهنة بقضايا البيئة على أهمية العنصر البشرى فى رسم أى سياسة للتنمية البيئية، الأمر الذى جعل من الاقتصار على الحلول والأساليب التكنوقراطية القديمة معوقاً من معوقات التنمية البيئية المطلوبة. وربما كان ذلك دافعاً يكمن وراء التأكيدات

المستمرة على ضرورة أن توجه التنمية اهتماماتها إلى تحسين نوعية الحياة، ومن ثم كانت إدارة البيئة بهدف تحسين نوعية الحياة دون الإضرار بالبيئة ودعم كافة إمكانات تحقيق التوازن البيئى مطلباً أساسياً من متطلبات التنمية المستدامة.

ومع أن الأخطار التى تهدد تلوث البيئة فى الوقت الراهن لا تميز بين مجتمع نام أو مجتمع متقدم، إلا أن المشكلة تبدو أكثر حدة وتفاقماً فى ضوء المجتمعات النامية[٣] لا لسبب أن إمكاناتها المتاحة لا تقوى على مواجهة هذه المشكلات فحسب، بل لأن فقر هذه الإمكانات يسهم هو الآخر بنصيب وافر فى تفاقم هذه المشكلات وتزايد تأثيراتها السلبية على الإنسان. فكثيراً ما تجبر ظروف العديد من البلدان استنفاذ الموارد الطبيعية بمعدلات غير مقبولة لانعدام وجود البدائل الاقتصادية لمواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة ومشكلات النمو السكانى فضلاً عن مشكلات النمو الحضرى ... الخ، الأمر الذى يدفعها فى كثير من الأحيان إلى اتخاذ خطوات متعجلة فى طريق التنمية، دون أن تضع فى الاعتبار اتخاذ أى تدابير لمواجهة السلبيات المحتملة ومن ثم تقع فى متاهات التوازن بين تكاليف التنمية المنشودة وبين ضرورة المحافظة على البيئة، فاستخدام مبيدات الآفات ـ على سبيل المثال ـ فى مجال الإنتاج الغذائى بهدف زيادة الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب عليه قد يؤدى إلى الإضرار بالموارد الطبيعية وبخاصة موارد المياه، كما أن حشد وتجنيد الأيدى العاملة فى ظروف فيزيقية سيئة للعمل قد يؤدى إلى تهديد صحة الإنسان ذهنياً وبدنياً،

الأمر الذى ينعكس على إنتاجيته وهكذا. وشأن هذه المسائل شأن الماء الملوث والهواء الملوث والبيئة غير النظيفة والمأوى غير الصحى والطعام غير المأمون وهكذا إلى ما لا نهاية.

من هنا، وبسبب الظروف المحيطة بالدول النامية، فإنها فى أشد الحاجة إلى اتخاذ كافة الوسائل والإجراءات لتجنب سلبيات التنمية، **لأنها ليست فقط أقل مناعة أو أقل إمكانية بل لأنها أكثر إفرازاً للعوامل التى تزيد من هذه المسببات.**

لقد أتى على سياسات التنمية حين من الدهر اعتبرت فيه البعد السكانى أهم وأخطر مشكلة يجب أن نتصدى لها لمواجهة مشكلات البيئة وتم التركيز على وضع السياسات والبرامج لمواجهة النمو السكانى بهدف تحقيق التوازن بين السكان والموارد، إلا أن سياسات التنمية جاءت لتؤثر سلبياً على البيئة، من خلال تنفيذ برامج ومخططات بعيدة كل البعد من متطلبات الواقع وإمكاناته ومن هنا تلاشت ظروف الإدارة الرشيدة للبيئة. ولذلك جاءت الحلول مؤقتة وبمثابة المسكنات التى بدأت آثارها السلبية فى الظروف بعد مرور أكثر من خمسة عقود من التنمية، خاصة وأن معظم السياسات قد عجزت عن تقديم إجابات عن كيف تتم التنمية فى ضوء الاعتبارات البيئية.

وقد نجد أنفسنا فى غنى عن الخوض فى مسائل ترتبط بتأثير التلوث على صحة الإنسان، خاصة وأن التلوث يعد من أهم مشكلات البيئة فى

الوقت الراهن، وحسبنا فقط أن نشير إلى أن أهم مشكلات تلوث البيئة الناجمة عن تنفيذ برامج التنمية والتى أصبحت تهدد صحة الإنسان لم يعد بالإمكان تجاهلها، لأن فى مثل هذا التجاهر خطر دفين لا يهدد الأجيال الراهنة بقدر ما يهدد الأجيال المستقبلية.

لقد أثبتت الدراسات أن البلدان النامية وإن اشتركت مع الدول المتقدمة فى تعرضها لآثار التلوث البيئى، إلا أن خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جعلتها تنفرد بسلبيات خاصة بها ويظهر تأثير الضغوط الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الفقر والاكتظاظ السكانى والنمو الحضرى متزايداً على صحة الإنسان. وعلى الرغم من أهمية العوامل البيولوجية والكميائية والفيزيائية فى التأثير على التلوث، إلا أنه لا يمكن تغافل الأبعاد الاجتماعية والثقافية المؤثر على التلوث، وترتبط بالإنسان فى المحل الأول والقيم الثقافية المؤثرة على سلوكياته وتفاعله مع البيئة.

ولذلك فإن جانباً من مشكلات البيئة وبخاصة التلوث يرتبط بالأنساق الثقافية (المادية واللامادية) ونقصد بالأنساق اللامادية أنساق القيم الموجهة للسلوك الفردى والجماعى، أما الجانب المادى فيرتبط بكل إنجازات الإنسان المادية ومنها (التكنولوجيا)، ومن ثم فإن استخدام التكنولوجيا لا يحل كافة المشكلات بل يخلق العديد من المشكلات البيئية خاصة إذا ما ارتبط بسؤ الفهم والتطبيق غير الملائم،

وهنا تأتى قضية الموائمة التكنولوجية والتبعية التكنولوجية واستخدام التكنولوجيا الملوثة للبيئة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن مشكلات البيئة فى صورتها الفيزيقية (كتلوث الهواء، والماء والتربة) والضغوط المتزايدة على الأراضى الزراعية، وغيرها ترتبط بالعديد من المشكلات ذات الطابع الاجتماعى ومنها سوء التغذية وانتشار أمراض الأمية والجهل والبطالة ... الخ.

وعلى الرغم من أن آثار التعرض لملوثات البيئة قد لا تختلف من مكان إلى آخر، وخاصة الآثار الفسيولوجية إلا أن تأثير آثار التلوث على الصحة أكثر وضوحاً فى بلدان العالم النامى. وتنعكس هذه الخصوصية على نوعية الأمراض المنتشرة وحجمها ومنها على سبيل المثال أمراض الإسهال، وشلل الأطفال والأنيميا، والأمراض المترتبة على تلوث مياه الشرب كالالتهابات المعوية والكوليرا والحمى المعوية ... الخ، وأمراض مترتبة على عدم التخلص من النفايات مثل الرمد الصديدى والجدرى والتيفوئيد والحصبة ... الخ، وأمراض مترتبة على تلوث البيئة بالغازات الكيماوية الناتجة عن المصانع والمعامل، ومعظمها يؤثر على الإصابة بأمراض السرطان الرئوى وفقر الدم وسرطان العظام ... الخ. إن جانباً من جوانب انتشار الأمراض فى الدول النامية مرتبط بالعادات والقيم الثقافية الموجهة للسلوك(٤)، كما يرتبط فى جانب منه بأوضاع الغذاء والتغذية السليمة، خاصة وأن نسبة مرتفعة من سكان العالم النامى مازالت تعانى من تدنى أوضاع

التغذية مرتبطة بأزمة الغذاء. ولا جدال فإن التغذية غير السليمة هي إحدى السمات البارزة لانخفاض مستويات المعيشة.

وهكذا، فإن تدني أوضاع الغذاء مرتبطة بقلة الطعام وعدم الحصول عليه وعدم تنوعه وتلوثه، فضلاً عن تدني أوضاع السكن والتكدس والتلاصق في المناطق الفقيرة، وعدم توافر الحد الأدنى من الدخل لمواجهة متطلبات الحياة الكريمة، وضغوط العمل المرتبطة بظروف متدنية للعمل فضلاً عن عدم توافر المياه الصالحة للشرب أو الصرف الصحي ... الخ لا تتوقع مع كل هذه الظروف والأوضاع المترتبة معدلات إنتاجية مقبولة، وهي أمور تنعكس سلبياً على عمليات التنمية وتحد من فعاليتها.

وتأتي مشكلة الغذاء من أهم مشكلات العالم النامي، وعلى الرغم من كافة جهود التنمية، إلا أنها لم تنجح في العديد من البلدان النامية في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الاعتماد على الذات، وبوجه خاص في المنتجات والسلع الغذائية. ولذلك يمكن القول أن العديد من سياسات التنمية الزراعية لم تنجح في المساهمة في تحقيق التوازن البيئي وعلى الرغم من أهمية عامل الزيادة السكانية في التفسير، إلا أن جانباً من المشكلة يرتبط بالسياسات الزراعية قصيرة المدى. وما من شك أن التغيرات العالمية الأخيرة قد خلقت حالة من القلق في أسواق الغذاء العالمية انعكست على المعروض من السلع الغذائية وأوضاع الطلب عليها

من جانب البلدان النامية. إن أوضاع وظروف الطلب ترتبط فى جانب منها بالأنساق الاجتماعية والثقافية داخل كل مجتمع كما ترتبط بتغلغل قيم الاستهلاك، التى أشار إليها البعض بأنها (حمى الاستهلاك consumption). خاصة وأن عنصر الاستهلاك من العناصر الهامة المكونة للنسق البيئى ومن ثم فإن تغلغل عناصر مغايرة لأوضاع النسق البيئى تشكل أعباء إضافية وتسهم فى تفاقم تأثير مشكلات البيئة.

أن تأثير عنصر الاستهلاك لا يرتبط بنوعية القيم الثقافية الموجهة للسلوك الاستهلاكى فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بالأساليب والطرق المتبعة فضلاً عن حجمها ونوعيتها وموائمتها. ولذلك فإن تغلغل أنماط غريبة للاستهلاك يزيد من احتمالات التبعية مما يسهم فى تفاقم مشكلات البيئة فى العالم النامى. وإن ترشيد الاستهلاك، وعلى وجه الخصوص استهلاك المياه يسهم فى جانب منه فى الحد من تعاظم أزمة المياه. وهذا يرتبط فى جانب منه بالحلول الاجتماعية المرتبطة بنشر الوعى بأهمية ترشيد استهلاك المياه ومقاومة الإسراف فى استهلاكها.

إن أى دراسة لتحليل العلاقة بين التنمية والبيئة، لا ينبغى أن تتغافل العوامل السياسية المؤثرة على هذه العلاقة، سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، فمن ناحية يعد الاستقرار السياسى من أهم متطلبات تحقيق التوازن البيئى. كذلك فإن بلدان العالم النامى ترتبط بعلاقة بيئية مع غيرها من الدول المتقدمة، خاصة وأن بعض مشكلات البيئة لها صيغة

عالمية لا يمكن تغافلها. ولذلك فإن إعادة النظر فى العلاقات الخارجية بين الدول الغنية والفقيرة على مستويات اقتصادية وسياسية وبيئية يعد من ضمانات تحقيق التوزان البيئى والتنمية المستدامة.

ولا يغيب عن أحد تأثير النزعات والحروب المدمر على البيئة، إن تدمير البيئة فى العراق وفلسطين ولبنان من الأمثلة القريبة على تأثير العوامل السياسية على التنمية البيئية.

وفى هذا الإطار ينبغى لمن يتعرض لدراسة العلاقة بين البيئة والتنمية ألا يتغافل قضية الأمن المائى. وهناك اعتقاد أن نزاعات عديدة سوف تشهدها بعض مناطق ودول العالم النامى ترجع أساسها إلى مصادر المياه وتوافرها، خاصة وأن كثيراً من مشروعات التمية (وبخاصة فى مجال الغذاء) تتطلب توفير المياه اللازمة. ومن هنا يصبح توفير الضمانات اللازمة ليحل التعاون الإقليمى محل النزاعات الإقيمية حول مصادر المياه مطلباً أساسياً من متطلبات التنمية.

وبعد، فإن ما حاولت التأكيد عليه فى إطار دراسة علاقة البيئة بالتنمية، إبراز أهمية العنصر البشرى أو الإنسان فى تفاعله مع البيئة من خلال أطر ثقافية واجتماعية واقتصادية تؤثر على عملية التفاعل، وقد أغفلت دراسات عديدة طبيعة هذا التفاعل، مؤكدة أن هناك قوانين طبيعية لا يستطيع الإنسان بقدراته المحدودة أن ينفذ إليها أو يسيطر عليها. وإننى لا أدعى تغافل أهمية هذه الحقيقة إلا أنه فى نفس الوقت لا يمكن تجاهل

التأثيرات المتبادلة بين الإنسان والبيئة. فهناك بعض عناصر النسق الحيوى يمكن أن يتدخل فى توجيهها الإنسان من خلال إختيارات معينة بل ومن خلال الإبتكار والإختراع. إلا أن التوصل إلى حلول تقنية غير كاف لمواجهة العديد من المشكلات بل فإن كثيراً من هذه الحلول تواجه برفض الأنساق الاجتماعية والثقافية الأمر الذى يترتب عليه تعذر تطبيقها، ومن هنا كان للأنساق الاجتماعية مكانة هامة ضمن التحليلات السوسيولوجية لمشكلات البيئة والتنمية، متضمنة التنظيمات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية ... الخ. فضلاً عن إنجازات الإنسان المتعلقة بالوسائل التكنولوجية ومدى موائمتها لمتطلقات التنمية البيئية على المستوى المجتمعى.

ولذلك فإن إقامة مؤسسات أو تنظيمات قادرة على الأداء العقلانى Rational فى توجيه وإدارة البيئة، بما يحقق متطلبات التوازن البيئى فى إطار الخصوصية، أمراً ضرورياً.

وإلى جانب تلك الحاجة الملحة إلى المعرفة الفنية والتقنية، وإلى المعلومات الدقيقة حول الظروف البيئية على المدى القصير والبعيد فإن البلدان النامية **فى أمس الحاجة إلى تشريع** يضع الحدود الفاصلة للتعامل مع موارد البيئة وظروفها وعناصرها، وللتصدى لمشكلاتها وبخاصة مشكلات تلوث الماء والهواء.

إن تشريعات كهذه قد تكون موجودة فى بعض الدول بالفعل، إلا أنها مازالت عديمة الجدوى ومحدودة التأثير.

كـذلك فـإن أى دراسـة للمشـكلات البيئية وعلاقتها بالتنمية لا ينبغى أن تتغافل مشكلات البيئة الزراعية، والتدهور البيئى المرتبط بالأراضى الزراعية. ويدخل فى هذا النطاق مختلف المشكلات التقليدية متمثلة فى التلوث، ومشكلات المياه النقية ومشكلات الصرف، فضلاً عن أمراض البيئة الريفية وهى مرتبطة إلى حد كبير بالأنساق الثقافية والاجتماعية السائدة وانعكاساتها على تفاعل الإنسان مع البيئة ومشكلاتها. هذا فضلاً عن مشكلات البيئة المرتبطة باستخدام الكيماويات والتكنولوجيا الزراعية فى صورها المختلفة.

وعلى الرغم من كل محاولات التنمية فإن العديد من بلدان العالم النامى مازالت تعانى من مشكلات التخلف الثقافى والاجتماعى، فضلاً عن ظروف وأوضاع التدهور البيئى، ولقد ثبت من تجارب التنمية فى هذه البلدان إن إلقاء عبء التنمية على الدولة المركزية وأجهزتها وتنظيماتها لم يجدى فى مواجهة كافة متطلبات التنمية المتزايدة. ومن هنا، ظهرت الدعوة ملحة إلى تعاون الجهود والتنظيمات التطوعية والحكومية فى مواجهة متطلبات التنمية. ولذلك، فإن جانباً من المسئولية فى حماية البيئة يقع على عاتق التنظيمات التطوعية غير الحكومية N.G.Os على أن تعمم تجربة إسهام هذه التنظيمات فى كل بلدان العالم النامى وعلى كافة المستويات المحلية والقومية. من خلال تصور نسقى شامل يضع فى اعتباره أن أى وحدة جزئية تمثل نسقاً فرعياً للوحدة الكلية.

ومن الجدير بالذكر، إن سهولة احتكاك المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي والقومي بالجماهير تجعلها أكثر قدرة على التعرف على خصائصها الثقافية والاجتماعية والموجهة لسلوكها في تفاعلها مع البيئة، ومن ثم فإن مشاركة مثل هذه المنظمات في تطوير الوعي البيئي يصبح أكثر فعالية، خاصة إذا ما اقترن بفهم واضح لطبيعة الوعي المطلوب تغييره وظروف وعوامل تكوينه.

وإذا كان الوعي مقدمة أساسية لدفع سلوك المشاركة، فإن مسئولية الإنسان في حماية البيئة والحفاظ عليها تتطلب تكثيف الجهود نحو تنمية الوعي البيئي، إلا أن أي تنمية للوعي البيئة تقتضي فهماً متعمقاً للأنساق الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في تشكيل الوعي حتى يمكن تخطيط برامج فعالة تنفذ إلى الوعي الجماهيري من خلال فهم متعمق حتى يمكن رسم برامج فعالة للتغيير، تعد بمثابة مقدمات ضرورية لتحريك المشاركة الفعالة من قبل الجماهير في حماية البيئة والحفاظ عليها. على أن يشارك في إعداد هذه البرامج علماء الاجتماع وعلماء النفس. إن تنظيم برامج التوعية البيئية إنما ينبغي أن يتم في إطار فهم أن تخلف الوعي البيئي ليس حالة متأصلة في البشر بقدر ما هو نتاج أوضاع وظروف متعددة ساهمت في أوضاع سطحية الوعي البيئي وتخلفه إلى حد بعيد، الأمر الذي انعكس على سلوك الإنسان في تفاعله مع البيئة. كما أن تخطيط هذه البرامج ينبغي وأن يتم في ضوء فهم تأثير القيم الثقافية والاتجاهات على تفاعل الإنسان مع البيئة. كما ينبغي عند التخطيط لبرامج التوعية

البيئية مراعاة تصور بدائل الأنساق الثقافية اللازمة لدفع عمليات التغير خاصة وأنه قد ثبت أن تغيير السلوك السلبى تجاه البيئة لا يجدى معه فى كثير من الأحيان برامج التوعية النظرية ومن ثم فإن البرامج التطبيقية الموجهة نحو تغيير العادات السلوكية يصبح أمراً ضرورياً لضمان الوصول إلى الاستجابة الفعالة.

وأخيراً، فإن هناك عدداً من الأفكار والتصورات التى ترقى فى تصورى لأن تكون توصيات ينبغى أن توضع فى الاعتبار عند رسم وتنفيذ السياسات التنموية فى دول العالم النامى، وهى:

أولاً - إن المكان ليس طبيعياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً فحسب، وإنما هو كل مركب متشابك من العناصر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتحدد نوعية الحياة طبقاً لتداخل هذه العوامل ككل. ولهذا فإن دراسة المشكلات البيئية يتطلب فحص البناء الاجتماعى الذى يتضمن متغيرات اجتماعية متنوعة ومتشابكة(٥).

ثانياً - على الرغم من تعدد العوامل المؤثرة على مشكلات البيئة وعلاقتها بالتنمية، فإن مراجعة السياسات التنموية لمعرفة انعكاساتها وآثارها على البيئة فى ضوء التكلفة والعائد يصبح مطلباً أساسياً من متطلبات الفهم المتعمق لمشكلات البيئة. ويتم تقويم أى سياسة للتنمية فى ضوء مدى كفاءتها فى استخدام الأسس السليمة لإدارة البيئة.

ثالثاً ـ ولذلك يصبح طرح قضايا توازن النسق الأيكولوجي، في ضوء أوضاع الخصوصية ضرورة أساسية. وهذا يتضمن وضع الظروف المحلية موضع الاعتبار عند البدء في التخطيط وتنفيذ أي مشروع تنموي، وذلك باعتبارها انساق فرعية ضمن إطار نسق أكبر.

رابعاً ـ التنمية سلسلة متصلة الحلقات، حيث يمكن اعتبار نتائج مشروعات تنموية نفذت في فترة زمنية معينة مدخلات لبرامج تنموية لاحقة. ومن ثم فإن النتائج الإيجابية لبرامج تنموية راهنة قد تشكل مدخلات سلبية لبرامج تنموية لاحقة. ولذلك ينبغي أن يخطط للسياسات التنموية في إطار شمولي متكامل على مراحل (بعيدة المدى) حتى يمكن تجنب النتائج السلبية للخطط المرحلية.

خامساً ـ إنه لمن قصور النظرة أن نتحدث عن مشكلات البيئة في الدول النامية بعيداً عن البعد الثقافي وما يرتبط به من سلوكيات التعامل مع البيئة، إذ ترتبط مشكلات البيئة في جانب منها بالأنساق الثقافية، بشقيها المادي واللامادي. وعلى مستوى الجانب المادي المرتبط بكل إنجازات الإنسان، فإن استخدام التكنولوجيا غير الملائمة لا يحل مشكلات البيئة وإنما سيخلق العديد من المشكلات، خاصة إذا ما ارتبطت بسوء الفهم أو التطبيق غير الملائم، وهنا ينبغي مواجهة احتمالات التبعية التكنولوجية لما يترتب عليها من آثار مدمرة لبيئة العالم النامي.

سادساً ـ العمل على وضع خطط تنموية تدعيم الاعتماد على الذات لمواجهة ظروف التبعية، وبخاصة التبعية الغذائية، خاصة وأن قصور الفائض الزراعى لا يؤثر على متطلبات الغذاء فحسب، بل يؤثر على إمكانات النمو الصناعى.

سابعاً ـ على الرغم من التحديات التى تواجه التنمية البيئية فى العالم النامى، إلا أن تحدى الاختيار بين بدائل الحلول المطروحة لمواجهة مشكلات البيئة فى ضوء ظروف الواقع وإمكاناته وموارده، بما يحقق التوازن البيئى، يعد من أهم تحديات التنمية.

ثامناً ـ إن التركيز على النمو الاقتصادى، كأحد البدائل المطروحة للتنمية قد ترتب عليه تفاقم مشكلات البيئة، ومن ثم فإن حماية البيئة ومواجهة مشكلاتها فى إطار علاقتها بالتنمية، ينبغى أن يتم فى إطار التخطيط للتنمية الشمولية بكل عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل والبيئية أيضاً.

تاسعاً ـ وإذا كانت الأهداف الراهنة للتنمية تسعى إلى دعم وتأكيد دور العنصر البشرى فى التنمية، فإن تنمية الوعى البيئى للإنسان تعد مطلباً أساسياً لدفع مشاركته. إلا أن إعداد برامج التوعية البيئية لا ينبغى أن يتم بمعزل عن الفهم المتعمق للأنساق الثقافية والاجتماعية التى ساهمت فى تشكيل الوعى على نحو معين.

عاشراً ـ وإذا كانت دراسات سابقة قد [illegible] حتى ضرورة وضع تشريعات حاسمة لضمان مواجهة مشكلاتها [illegible] ضمان تنفذ هذه التشريعات يعد مطلباً أساسياً

وأخيراً ـ فإن وضع سياسات موائمة لمواجهه مشكلات البيئة فى العالم النامى. لا يقع على عاتق الدول الناميه فحسب. بل ينبغى على الدول المتقدمة أن تسهم فى مواجهة العالم النامى لمشكلاته البيئية. تجنباً لامتداد تأثيراتها على المجتمعات المتقدمه فى المستقبل.

الهوامش والمراجع

(١) انظر:

Frnest Partridge (ed.), Responsibilities to Future Generations, Pronethcus, New York, 1981.

(٢) انظر:

Benjamin B., Social and Economic Factors Affecting Mortality, Surveys of research in the social sciences, Vol. V, The Hague, Morton & Com., 1965.

(٣) انظر:

Anjit Gupta, Ecology and Development in the Third World, Routledge, London, 1988.

(٤) انظر:

John Passmore, Man's Responsibility of Reservation, Princeton University Press, Princeton, 1986.

(٥) انظر: السيد عبد العاطى السيد، الايكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسة الإنسان والبيئة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١.

المحتويات

الفصل الأول
قضايا أساسية لفهم التغير فى المجتمع ٥

مقدمــة ـــــ ٧
١ - استمرارية التغير ووضوحه تاريخياً ـــــ ١٢
٢ - مسارات التغير ـــــ ١٤
٣ - القوى الدافعة للتغير ـــــ ١٧
٤ - الشمولية والجزئية ـــــ ٢١
٥ - الانتشار والاستعارة ـــــ ٢٣
٦ - التحليل العاملى للتغير ـــــ ٢٥
٧ - الداخل والخارج ـــــ ٢٧
٨ - مدخل سوسيولوجى لتوجيه التغير من أجل التنمية ـــــ ٢٨
٩ - تعدد مداخل فهم التغير ـــــ ٣١

الفصل الثانى
موجهات نظرية لدراسة التغير ٣٩

مقدمة ـــــ ٤١
تحليل التغير فى إطار البناء والمعنى ـــــ ٤٤
التمييز التحليلى للبناء والمعنى ـــــ ٤٤
التغير فى اتجاه التوازن والاختلال ـــــ ٤٧
التغير وأيديولوجية الصراع ـــــ ٤٩

الفصل الثالث
توجيه التغير هدف التنمية ٥٧

مقدمــــة ــــــــــــــــــــــــــــــــ ٥٩
فعالية التجديد ــــــــــــــــــــــــــــــــ ٧٣
توجيه التغير من خلال الحركات الاجتماعية ــــــــــــــــ ٧٧

الفصل الرابع
الأطر النظرية للتنمية ٩١

مقدمــــة ــــــــــــــــــــــــــــــــ ٩٣
نظرية والت رستو ــــــــــــــــــــــــــــــــ ١٠٣
الثنائيات وتفسير واقع التنمية ــــــــــــــــــــــ ١١١
الأبعاد السيكولوجية للتنمية والتخلف ــــــــــــــــــ ١١٦
الماركسية التقليدية وقضايا التنمية ــــــــــــــــــ ١٢١
الماركسية المحدثة وواقع التنمية والتخلف ــــــــــــــ ١٢٧

الفصل الخامس
موجهات نظرية بديلة ١٤١

الفصل السادس
التنمية المحلية: المفهوم والأسس ١٥٣

مقدمــــة ــــــــــــــــــــــــــــــــ ١٥٥
المجتمع المحلى ــــــــــــــــــــــــــــــــ ١٦٠

التنمية المحلية ــ ١٦٤
التنمية المحلية والتخطيط الإقليمى ــــــــــــــــــــــــــــــــــ ١٦٦
الإنسان وإرادة التنمية ــ ١٧٢
استراتيجية التنمية وسياستها المحلية ــــــــــــــــــــــــــــــــ ١٧٧
الاعتماد على الذات وتحريك مقومات البنية الأساسية ــــــــــــــ ١٨٠
خاتمـــة ــ ١٨٢

الفصل السابع

تحديات الفقر فى الدول النامية ١٨٩

تمهيـــد ــ ١٩١
الأهداف الإنمائية للألفية ــ ١٩٢
أوضاع الفقر والجوع فى الدول النامية ــــــــــــــــــــــــــــــ ٢٠٠
قياس الفقر ــ ٢٠٢
أبعاد الفقر فى الدول النامية ــ ٢٠٢
الجوع فى الدول النامية ــ ٢٠٤
سياسات الحد من الفقر ــ ٢٠٧
المرأة والتنمية ــ ٢٠٨

الفصل الثامن

التنمية ومشكلات البيئة فى الدول النامية ٢١٩

تمهيـــد ــ ٢٢١
مشكلات البيئة فى الدول النامية ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ٢٢٥

دراسات
في
التغير والتنمية في الدول النامية

الأستاذة الدكتورة
مريم أحمد مصطفى
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

